جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

العدد رقم (١٦١٥)

الخطة التنفيذية لمتابعة تضمين النوع الاجتماعى فى الخطة الخمسية للدولة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ لقطاعى الصحة والتعليم

إعداد

وحدة تخطيط وسياسات النوع

يونيو ٢٠٠٣

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box:11765

الخطة التنفيذية لمتابعة تضمين النوع الاجتماعى
في الخطـــة الخمسية للدولـــة ٢٠٠٢-٢٠٠٧
لقطاعـــى التعليـــم والصحـــة

إعـــــــــداد

وحـــدة التخطيط وسياسات النوع

معهـــد التخطيط القومى

قـــام بإعـــداد هذه الدراسة:

- أ.د. عـــزة عبد العزيز سليمان — باحث رئيســـى
- أ.د. يمـــن حافـــظ الحمـــاقى
- أ.د. اجـــلال راتب العقيلـــى
- أ.د. محاســـن مصطفى حسنين
- د. نجـــوان سعد الدين عبد الوهاب
- أ.نبيـــــله أبـــو المكـــارم
- د. إبـــراهيـــم يســـــرى

خبـــراء من خـــارج المعهـــد شاركوا كمستشارين للدراســـة:

- أ.د. فاطمة خفاجه — خـــبيرة في التخطيط للنوع الاجتماعى
- أ.د.كوثر كوجك — وزارة التربية والتعليم
- أ.د. مـــى شهـــاب — وزارة التربية والتعليم
- أ.د. أميمة أبو شادى — وزارة الصحة والسكان
- أ.د.شفيقـــة ناصـــر — وزارة الصحة والسكان

فهرس المحتـــويـــــات

		رقم الصفحة
الفصـــل الأول :	المتابعة بين النظرية والتطبيق	١
	١- مفهوم المتابعة	٢
	٢- الغرض من المتابعة	٣
	٣- مستويات المتابعة	٣
	٤- أنواع المتابعة وكيفية إجرائها	٣
	٥- الاختلاف بين المتابعة المكتبية والمتابعة الميدانية	٦
	٦- مهـــام المتابعـــة	٦
	٧- محـــاور المتابعة	٧
	٨- خطوات المتابعة	٩
	٩- مصادر المعلومات وطرق جمع البيانات	٩
	١٠- تجهيز البيانات وإعـــداد التقارير	١١
	١١- الجوانب الفنية لنظم المتابعة والتقييم	١٢
	نموذج لخطوات إجراء المتابعة الفعلية الحالية لمشروع فـــي خطة وزارة التربية والتعليم	١٤
الفصـــل الثانى:	متابعة تضمين النوع في الخطة الخمســية الرابعـــة للدولـــة (١٩٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢) في مجالى التربية والتعليـــم والصحة والسكان (لعامها الأول)	١٧
	١- تقـــديم	١٨
	٢- خطوات أجراء الدراسة	١٩
	٢-١ خطة وزارة التربية والتعليم ١٩٩٧-٢٠٠٢	١٩
	٢-٢ خطة وزارة الصحة والسكان ١٩٩٧-٢٠٠٢	٢٤
	٢-٣ التوصيات المطلوب ادراجها في الخطة التنفيذية لمتابعة تضمين النوع في سياق التنمية	٢٨

تابع فهرس المحتويـــــات

		رقم الصفحة
الفصل الثالث:	التخطيط بالمشاركة وآلية متابعة النوع الاجتماعى في خطـــة التنمية	٣٢
الفصل الرابع:	استراتيجية تضمين النوع الاجتماعى فـــي ســياق التنميـــة بالخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ خاصة في مجـــالى التربية والتعليم والصحة والسكان	٤٢
	٤-١ تقـــديم	٤٣
	٤-٢ أهداف الخطة القومية للنهوض بالمرأة خلال الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢-٢٠٠٧	٤٦
	٤-٣ السياسات الخاصـــة بـــالمرأة والتعليـــم والتدريـــب والبحث العلمى	٤٨
	٤-٤ السياسات الخاصة بصحة المرأة والصحة الانجابية	٥٠
	٤-٥ الآليات المؤسسية الحالية لإعداد وتنفيـــذ ومتابعـــة خطة النهوض بالمرأة المصرية	٥٢
الفصل الخامس:	خطة العمل المقترحة لمتابعة تضمين النوع الاجتماعى للسنة الأولى من الخطة القومية لوزارتى التربية والتعليم والصحـــة والسكان	٥٥
	٥-١ نبـــذه عن خطة العمل التنفيذية المقترحة	٥٦
	٥-٢ المحاور الأساسية لخطة العمل	٦١
	٥-٣ المكونات الرئيسية للخطة التنفيذية	٦٧
	٥-٤ خطوات وإجراءات المتابعة (صحة وتعليم)	٧٠
	٥-٥ الجدول الزمنى لخطة العمـــل التنفيذيـــة المقترحـــة لإجراء المتابعة	٧٤
	٥-٦ الأدوار المختلفة لأطراف التخطيط والمتابعة	٧٤
	نتائج استطلاع رأى المشـــاركين فـــي الورشـــة الخاصـــة بمراجعة الخطة التنفيذية لمتابعة تضمين النوع الاجتمـــاعى في خطتى وزارة التربية والتعليم والصحة والسكان	٧٩

تـــابـــع فهـــرس المحتويـــــات

		رقم الصفحة
الفصل السادس:	ملخص الدراســة	٨٧
	الملاحـــق	١٠٢
	ملحق (١) إمكانات تطوير مؤشرات متابعة إدماج المرأة في خطتي وزارة التربية والتعليم والصحة والسكان	١٠٣
	ملحق (٢) استمارة استطلاع رأى وإجابات المشاركين	١٢٩

تقديم :

هذه الدراسة عن الخطة التنفيذية لمتابعة تضمين النوع الاجتماعى فى الخطة الخمسية للدولة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ لقطاعى التعليم والصحة التى اعدتها وحدة تخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومى وذلك بالتعاون مع منظمة اليونيسيف الذى كان له فضل تمويل الدراسة التى استمرت على إمتداد اكثر من عام وشارك فيها فريق عمل ضم عدداً من باحثى معهد التخطيط القومى ووزارة التخطيط وعدد من الخبراء فى مجالات التخطيط للنوع الاجتماعى والصحة والسكان والتربية والتعليم.

وتعد هذه الدراسة الحصاد النهائى لما يلى :

١- الدراسة الفريقية التى قام بها الخبراء السابق الاشارة اليهم .

٢- الحلقات النقاشية والبحثية التى شاهدت حوارات موسعة عن الموضوع الذى عنيت بها الدراسة .

٣- ورش العمل والمختبرات البحثية التى ضمت عدداً من الخبراء والمسئولين فى مجالات التخطيط للتعليم والصحة والنوع الاجتماعى ، العاملين فى وزارات التخطيط والتربية والتعليم ، والصحة والسكان وممثلين من الجمعيات الأهلية والمنظمات والهيئات الدولية المهتمة بالموضوع .

٤- ورشة عمل اختبارية لمراجعة نتائج الدراسة واعداد المسودة النهائية للدراسة .

ولقد تمت هذه الدراسة على خلفية التوصيات النهائية لدراسة سابقة قامت بها الوحدة والتى حملت عنوان " متابعة تضمين النوع فى الخطة الخمسية الرابعة للدولة (١٩٩٧/١٩٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢) لوزارات الصحة والسكان والتربية والتعليم والشئون الاجتماعية .

وتضم الدراسة التى بين يدى القارىء ست فصول تغطى مادتها التحليلية مايلى:

١- المتابعة بين النظرية والتطبيق .

٢- متابعة تضمين النوع فى الخطة الخمسية الرابعة للدولة ١٩٩٧/١٩٩٨ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ فى مجالى التربية والتعليم والصحة والسكان (ملخص وتوصيات) .

٣- التخطيط بالمشاركة وآلية متابعة النوع الاجتماعى فى خطة التنمية .

٤- استراتيجية تضمين النوع الاجتماعى فى سياق التنمية بالخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢- ٢٠٠٧ خاصة فى مجالى التربية والتعليم والصحة والسكان .

٥- خطة العمل المقترحة لمتابعة تضمين النوع الاجتماعى للسنة الأولى من الخطة القومية لوزارتى التربية والتعليم والصحة والسكان .

٦- مخلص الدراسة .

وكذلك تضم الدراسة ملاحق مهمة عن :

١- إمكانات تطوير مؤشرات متابعة إدماج المرأة فى خطتى وزارة التربية والتعليم والصحة والسكان .

٢- إستمارة إستطلاع رأى وإجابات المشاركين فى ورشة العمل الإختبارية وذلك لأهمية التعرف على آراء السمئولين عن التخطيط والمتابعة فى الجهات المعنية .

ويسر الباحث الرئيسى ان يقدم عميق الشكر لمنظمة اليونيسيف التى قدمت الدعم الكافى لإنشاء وحدة تخطيط وسياسات النوع وتعزيز روابطها وإسهاماتها منذ عام ١٩٩٤ لتقوم بوظائفها المنوطة بها فى تطبيق منهجية التخطيط للنوع الاجتماعى والمساهمة فى اعداد الخطة القومية لتضمين النوع الاجتماعى ومتابعتها وإعداد الكوادر التخطيطية المتصلة بالموضوع وذلك من خلال تقديم البحوث والتدريب والإستشارات_ .

كذلك يسرنى ان أسجل عرفانى بالجميل للأستاذ الدكتور / محمود عبد الحى مدير معهد التخطيط القومى الذى قدم كل التسهيلات نحو نشر هذه الدراسة وإتاحتها لكل المهتمين بالموضوع- والشكر موصول لكل فريق الدراسة الذى كان العمل معهم تجربة رائعة وثرية على المستويين المهنى والإنسانى .

وأيضاً تقدم الباحثه الشكر لكل الذين ساهموا فى ورش العمل بجهودهم وبصيرتهم وخبراتهم الثريه فى موضوع مازال تحليلاته وتطبيقاته فى بدايتها - وعلى وجه الخصوص أ.د. فرخندة حسن الأمين العام للمجلس القومى للمرأة واعضاء اللجنة الدائمة للصحة والسكان والبيئة واللجنة الدائمة للتعليم والتدريب والبحث العلمى بالمجلس القومى للمرأة الذين شاركوا فى الورش المختلفة. وساهموا بخبراتهم العالية فى فعاليات الورشة الإختبارية لمراجعة وإعداد المسوده النهائية للدراسة .

كما لا يفوت الباحثه ان تسجل عرفانها للأستاذ / ابراهيم النجار الباحث الذى قام بمراجعة الدراسة والسيدات أ. زكيه السيد وأ. ابتسام عبد الرحمن وأ. اميمة سلطان اللآتى قمن بطباعة النص وكان صبرهن جميلاً .

الباحث الرئيسى

أ.د. عزة عبد العزيز سليمان

مديرة مركز التنمية الأقليمية والحضرية

ومنسق وحدة تخطيط وسياسات النوع

الفصـــــل الأول

المتابعـــة بين النظرية والتطبيق

الفصل الأول

المتابعـــة بين النظرية والتطبيق

١- مفهـــوم المتابعـــة :

تمثل المتابعة جزءاً من عملية التخطيط، وأداة من أدواته، ووسيلة من وسائل تحســـين وتطوير الأداء ، وأداة من أدوات ضمان تنفيذ الخطة.

والمتابعة بهذا المفهوم متابعة تنفيذ خطة ومتابعة عمل تخطيطى فى ذات الوقت، ومـــن ثم فإنها لا تقتصر على مجرد مراقبة تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فـــى المجتمع ، ولا تقتصر على مجرد رصد أو تسجيل احصائى لهذه التطـــورات، كمـــا أنـــها لا تقتصر على مجرد تقييم للأداء الاقتصادى أو التنموى بوجه عام، ولكنها تشمل ذلك كله فى آن واحد.

وهى عملية دورية تتم خلال فترة تنفيذ (الخطة ، المشروع ، الـــخ...) علـــى فـــترات محدده والغرض منها الوقوف على مدى سلامة الخطوات المتبعة للتنفيذ وكشف أى انحرافـــات قد تحدث أثناء التنفيذ بهدف تصحيح المسار. وعندما يذكر موضوع المتابعة تكون هناك آليـــة تعمل وفق منهجية معينه لتحقيق هدف تم الاتفاق عليه مسبقاً.

بمعنى إن المتابعة تبين مدى مطابقة التنفيذ الفعلى مع ما تستهدفه الخطة أو المشـــروع أو ما جاء بدراسة جدوى المشروع وتحدد كافة المشاكل والمعوقات التى تعرقل ســـير التنفيـــذ سواء كانت فنية أم مالية أم إدارية، بما يمكن المنفذ بالمشاركة مع اجهزة المتابعة والتخطيـــط من حل المشاكل وتذليل العقبات التى تعترض التنفيذ، فالمتابعة عملية دورية منتظمة ومرتبطـــة بمراحل تنفيذ المشروع .

إذن يمكن تعريف المتابعة في أحد مراحلها على أنها، عملية تجميع المعلومـــات عـــن تشغيل وإنجازات المشروع وتأثيراته ثم إعدادها وتوصيلها إلى إدارة المشروع أو غيرها مـــن الجهات المعنية بغرض مساعدة إدارة المشروع على اتخاذ القرارات المناسبة لتسيير المشـــروع بكفاءة نحو تحقيق الهدف أو الأهداف المخططة.

٢- الغرض من المتابعة :

تهدف المتابعة لقياس مدى التغير للمقاييس الكمية التى تبرز مدى فاعليـــة التدخـــلات التى اتخذت لتحقيق الهدف أو الأهداف ويمكن تحديد الغرض من المتابعة في تعريف المعنيين بالخطة أو المشروع عما إذا كانت:

أ- موارد الخطة أو المشروع وأنشطتها تنفذ وفقاً للجدول الزمنى المخطط.

ب- وفقا للميزانية المعتمدة من عدمه.

ج- إنجازات الخطة أو المشروع تتم وفقاً لما هو مخطط من قبل.

د- تأثيرات الخطة أو المشروع قد تحققت ودرجة تحقيقها.

فالمعلومات التى تتاح عن طريق المتابعة والتى قد تتضمن وجود قصور فى تشـــغيل المشروع وضعف انجازاته عن ما هو مخطط تضع الأساس الذى عليه تعتمد ادارة المشـــروع فى وضع واتخاذ قراراتها العملية بشأن معالجة أوجه القصور فى تنفيذ المشروع وفى تعديـــل أهدافه. ولهذا فان ادارة المشروع تعد هى المستخدم الأول للمعلومات المتاحـــة عـــن طريـــق المتابعة.

٣-مستويات المتابعة

عملية المتابعة عملية إحصائية تحليلية تتم على جميع المستويات سواء على مســـتوى متخذى القرار أو واضع الخطة أو المنفذ.

٤-أنواع المتابعة وكيـــفية اجـــرائها

هناك نوعان من المتابعة : متابعة مكتبية ومتابعة ميدانية

أ- المتابعة المكتبية وكيفية إجرائها :-

تنقسم أساساً إلى متابعة مالية ومتابعة عينية وتتم على فترات محددة ربـــع ســـنوية ، حيث يتم إعداد تقارير متابعة تنفيذ خطة العام من قبل الجهات التنفيذية، ويرســـل إلـــى وزارة التخطيط في التوقيتات المحددة وتنقسم السنة المالية إلى أربع فترات مالية للمتابعة.

أولاً : الربع الأول : يخص الفترة المالية من ٧/١ حتى ٩/٣٠

يتضمن التقرير عادة مدة ١٠ أو ١٥ يوم تحضيرى ٠ ذلك نظراً لان الاعداد يتم قبل انتهاء الفترة المالية ٠

- ترسل تقارير المتابعه إما من جهات الاسناد مباشرة للقطاعات المختصة بوزارة التخطيط أو يتم إرسال التقارير بعد تجمعها بالوزارة التى تتبعها هذه الجهات وترسل بشكل تقرير يشتمل على كل التفصيلات التى تخص كل جهات التنفيذ التى تتبع كل وزارة تنفيذية ٠

ثانياً : النصف الأول : يخص الفترة المالية من ٧/١ حتى ١٢/٣١

ويشمل هذا التقرير التنفيذ الفعلى الذى تم على مستوى كل جهه من جهات التنفيذ خلال فترة النصف الأول من خطه العام المالى، ويشمل هذا التقرير على فترة قد تكون ١٥ يوم أو أكثر تقديريه نظراً لإعداد التقرير قبل انتهاء الفترة المالية بمده قد تتجاوز أسبوعين ٠

وتجدر الإشارة إلى أن النصف الأول يتضمن الربع الأول السالف ذكره كمنفذ فعلى ٠

ثالثاً : التسعة شهور : وتخص الفترة المالية من ٧/١ حتى ٣/٣١

ويشمل التنفيذ الفعلى للستة شهور الأولى من العام المالى والمنفذ خلال الربع الثالث متضمناً فترة تقديرية قد تصل إلى شهر ٠

رابعاً : التقرير المبدئى العام : ويتضمن الاستثمارات المنفذة خلال العام المالى كله ويشتمل على تسعة شهور منفذ فعلى أما الربع الأخير فيشمل فترة تقديرية قد تتجاوز الشهر الأخير منه وتشمل تقارير المتابعة البيانات التالية :

- الاستثمارات المنفذة على مستوى كل مشروع شاملة مصادر التمويل ومكونات الاستثمار وفقاً لتقسيم الموازنات ٠
- الإنجازات العينية المختصة خلال الفترة ٠
- المؤشرات الكمية المحققة مقارنة بالمستهدف عند إعداد إطار الخطة والمتغيرات الاقتصادية الفعلية (الإنتاج - الناتج - الأجور - العمال)٠
- التوزيع الجغرافى للاستثمارات المنفذة " متابعة اقليمية "٠
- أهم المشاكل والمعوقات التى واجهت التنفيذ وأهم الحلول المقترحة ٠

بالإضافة إلى متابعة المنفذ للمشروعات القومية.
تتم متابعة نشاط القطاع الخاص والقطاع التعاونى المقابلين للقطاع الحكومى ٠

خامساً : ***التقرير النهائى*** : يشمل كافة النماذج السالف ذكرها فى التقرير المبدئى على أن تكون البيانات التى تشملها النماذج بيانات تحققت فعلياً ومطابقة للحساب الختامى المعتمد لكل جهة٠

وتجدر الإشارة إلى أن ما سبق شرحه هو الأسلوب المتبع حتى الآن لإعداد تقارير المتابعة المالية وأنه سوف يتم إجراء تعديل على الفترات المالية للمتابعة على غرار التعديلات التى تتم حالياً على أسلوب إعداد الحسابات القومية ليشتمل على الربع الأول / الربع الثانى / الربع الثالث / الربع الرابع ثم التقرير المبدئى يليه التقرير النهائى.

ب- المتابعة الميدانية وكيفية اجرائها

- تفيد المتابعة الميدانية فى تدقيق وتأكيد نتائج المتابعة المكتبية فيما يختص بمتغيرات بعينها. ومن ثم فإن المتابعة الميدانية تكمل المتابعة المكتبية وليس بديلاً لها.

- تقوم المتابعة الميدانية على نزول أفراد من المشتغلين بالمتابعة من مستويات أعلى الى مستويات أدنى لتتبع سير العمل فى المشروعات موضع المتابعة فى مراحله المختلفة.

- تكمن أهمية المتابعة الميدانية فيما تتيحه من امكانية للتحقق من مدى سلامة ودقة المتابعة المالية لمتغيرات معينة بمقارنة نتائج هذه المتابعة المالية بنتائج التنفيذ العينى. وهذا أمر من شأنه أن يكشف فى وقت مناسب عما قد يكون هناك من اختلال فى العلاقة بين التنفيذ المالى والتنفيذ العينى وما يمكن أن يترتب على ذلك من تأخير فى تحقيق الأهداف .

- يستخدم فى إجراء المتابعة الميدانية استمارات متابعة واستبيانات مصممة ومعدة سلفاً تستوفى بياناتها بواسطة القائمين بالمتابعة الذين يدونون أيضا ملاحظاتهم الخاصة والتى لا تشتمل عليها الاستمارات أو الاستبيانات.

٥- الاختلاف بين المتابعة المكتبية والمتابعة الميدانية

وتختلف المتابعة الميدانية عن المتابعة المكتبية بصفة أساسية من حيث :

أ- المستوى الذى تجرى متابعته

ب- موضوعات المتابعة .

المتابعة المكتبية	المتابعة الميدانية
- يمكن اجراء المتابعة المكتبية على كافة المستويات (متخذ القرار، واضع الخطة والمشروع) .	- ينحصر نطاق المتابعة الميدانية بصفة أساسية فى مستوى مشروع والوحدات التنفيذية الفرعية .
- تشمل المتابعة المكتبية كافة المتغيرات	- تتركز المتابعة الميدانية على الموضوعات أو المتغيرات القابلة للتتبع الميدانى مثل التنفيذ العينى للإستثمارات على مستوى المشروع .

٦- مهـــام المتابعة :

يمكن بالاستناد إلى مفهوم المتابعة تحديد المهام الرئيسية للمتابعة فيما يلى:

أ - تتبع ورصد النتائج المترتبة على تنفيذ المشروع.

ب - كشف ورصد انحراف نتائج تنفيذ المشروع عن الأهداف المخططة من خلال مقارنة هذه بتلك.

جـ - كشف وتحليل أسباب انحرافات نتائج تنفيذ الخطة عن أهدافها المخططة.

د - تحليل مدى ملاءمة السياسات المعمول بها أو السياسات المقترحة بالخطة لأهدافها وبرنامجها ومدى تكامل هذه السياسات وانعدام التعارض أو التنافر بين بعضها البعض، وبينها والأهداف المقترحة لتحقيقها. ناهيك عن فاعلية الأدوات المباشرة (إجراءات إدارية مباشرة) وغير المباشرة (كالأدوات المالية والنقدية) المستخدمة لتنفيذ هذه السياسات. ويجرى هذا التحليل عادة فور الانتهاء من إعداد الخطة وقبل البدء فى تنفيذها، كما يمكن أجراؤه في مرحلة تنفيذ المشروع عندما يتبين انحراف مسارها الفعلي عن مسارها المخطط. وفى جميع الأحوال يلزم متابعة السياسات على نحو مستمر وأن تبدأ هذه المتابعة من لحظة الانتهاء من إعداد الخطة.

هـ - التأكد من دقة حسابات خطة المشروع ومن إمكانية تنفيذها بالاستناد الى مدى واقعيتها ودقة تحديد أهدافها. ويدخل هذا بدوره فى نطاق المتابعة السابقة على تنفيذ الخطة.

و – الربط بين أسباب انحراف نتائج تنفيذ الخطة عن أهدافها المخططة والسياسات المعمول بها ببحث ما إذا كان هذا الانحراف مرتبط بقصور أو عدم ملاءمة السياسات، واقتراح السياسات التى يلزم اتباعها لتجنب حدوث هذا الانحراف فى المستقبل.

ز – استطلاع احتمالات التطور المستقبلى فى المتغيرات التى ينحرف مسارها الفعلي عن مسارها المخطط ، والتيقن مما إذا كان انحرافها آنى لا يدوم طويلاً أم أنه انحراف يدوم لفترة طويلة. وهذا أمر لازم لتقرير الإجراء الذى ينبغي اتخاذه فى مثل هذه الظروف من قبيل إجراء تعديل فى أهداف المشروع أو فى السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف أو فى أدوات تنفيذ هذه السياسات.

ح – سد فجوة السياسات باقتراح السياسات والتدابير الضرورية لتنفيذ المشروع ومراجعة أهداف المشروع لتتلاءم مع الاعتبارات السائدة فى الواقع، أو مراجعة قائمة السياسات المقترحة بغية التوصل إلى بدائل أكثر قبولاً ، أو السير فى هذين الطريقين معا بالبحث عن نقطة التقاء معقولة بين السياسات التى يمكن قبولها والأهداف التى يمكن تنفيذها فى هذه الظروف.

ط – توفير مصدر هام للمعلومات والبيانات التى تفيد فى اكتشاف ورصد المشاكل والعقبات التى تعترض تنفيذ المشروع وفى معرفة وسائل وأساليب تحسين هذه العملية وتطويرها. الى جانب ما يمكن أن تضيفه إلى خبرة القائمين بها مما يساعد على تحسين أدائهم لها. ناهيك عن توفير معلومات وبيانات تتسم بقدر أكبر من الحداثة والدقة بالقياس الى المعلومات التى استخدمت عند إعداد خطة المشروع. وهذا أمر من شأنه أن يؤدى إلى إعادة النظر في الخطة وتعديلها.

٧- محاور المتابعة:

يمكن التمييز فى ضوء مهام المتابعة بين نوعين من المتابعة بحسب موضوعاتها هما:

أ- متابعة الأداء .

ب- متابعة السياسات .

أ- متابعـــة الأداء

وتنصب متابعة الأداء على بيان ما يحقق من أهداف معبراً عنه كميا، ومن ثـم فإنـها تعنى في المقام الأول، بنتائج تنفيذ أكثر مما تعنى بآليات تحقيقها وبتفاعل العوامـل المختلفـة المحددة لمستوى الأداء . وتتجه تقارير المتابعة في الغالب إلى عرض نتائج الأداء أو ما يعنـى أيضا نتائج تنفيذ الخطة في جداول تشتمل على مقارنة إحصائيـة للمنفـذ بـالمخطط. وتفقـد المتابعة الكثير من جدواها إذا وقف الأمر عند هذا الحد ولم يتجاوز إلى كشف وتحليل أسـباب انحرافات نتائج تنفيذ الخطة عن أهدافها المخططة والربط بين الأسباب والنتائج.

ب- متابعـة السياسات

وتنصب متابعة السياسات على بيان مدى ملاءمة السياسات وأدوات تنفيذها للأهـداف وبرنامجها ، ومدى تكامل هذه السياسات واتساقها فيما بينها وانعدام التعارض أو التنافر بيـن بعضها البعض وبينها من ناحية والأهداف المقترحة لتحقيقها من الناحية الأخرى .

وفي جميع الأحوال تظل متابعة الأداء بمفردها قاصرة عن أن تحقق الهدف النـهائى للمتابعة ما لم تكن مقرونة بمتابعة السياسات . وبدون الربط بين هذه وتلك ستقف قيمة متابعـة الأداء عند حدود كشف ما إذا كانت هناك فجوة بين المستهدف والمنفذ وبيان حجم هذه الفجـوة. وتبقى إمكانية تحديد الأسباب والعوامل المسئولة عن هذه الفجوة ، وما يترتب على ذلـك مـن إمكانية تحديد كيفية وسائل سدها ، معلقة بمتابعة السياسات .

وتكمن أهمية متابعة السياسات في أنها تكشف وتحدد مدى مسئولية السياسات المتبعـة والأدوات المستخدمة لتنفيذها عن تحقيق الأهداف المخططة أو الانحراف عنها ويـنطبـق هـذا في آن واحد وبنفس القدر على السياسات المعلنة وعلى السياسات غير المعلنة على الرغم ممـا لها من دور فاعل في الواقع العملي .

وتجرى متابعة السياسات فى العادة باستخدام الاستبيان . ويعاب على ذلك أن النتـائج التى يتم الحصول عليها عن طريق الاستبيان تبين الجانب الوصفى من السياسات دون جانبـها الكمى ، كما أنها تبين آثارها المباشرة دون آثارها غير المباشرة . ومن ثم لا ينبغى الاعتمـاد على الاستبيان بمفرده كأداة لمتابعة السياسات بل يلزم دعمه فى هذا السـبيل بـأداة أو أدوات أخرى . وهنا تبرز النماذج الاقتصادية الرياضية كأداة ملائمـة لـهذا الغـرض إذا توفـرت

الشروط التى يلزم توفرها فى بنائها لتحقق أقصى درجة فاعلية ممكنة فى متابعة وتقييم السياسات .

٨- خطوات المتابعة:

تجرى عملية المتابعة عادة طبقا للخطوات الثلاث التالية :

أ - تجميع حد أدنى من المعلومات ذات قيم مقبولة من الدقة والمعنوية ، مما يعنى على أقل تقدير أنها معلومات حقيقية من واقع متابعة لما يجرى بالفعل لأنها ليست معلومات مبنية على افتراضات ونسب ومعايير أو محسوبة من متغيرات أخرى .

ب - إجراء عمليات تحليلية معينة لحساب نسب تنفيذ الأهداف ومستويات الأداء . ورصد المتغيرات اللايقينية أو ما يعنى أيضاً رصد المتغيرات الخارجة عن سيطرة الخطة والقائمين على أمرها ، وتحديد العوامل المسئولة عن انحرافات التنفيذ عن الخطة .

جـ - اتخاذ القرارات وصياغة السياسات .

٩- مصادر المعلومات وطرق جمع البيانات :

أ- مصادر المعلومات :

إن تصميم أو إعداد أى من نظم المتابعة لابد وأن يتضمن تحديد مصادر المعلومات بالنسبة لكل من المؤشرات المطلوب متابعتها.

- المعلومات المتصلة بمدخلات المشروع وأنشطته وأعمال تنفيذه إلى جانب بعض المعلومات الخاصة بإنجازاته يمكن الحصول عليها من الأقسام والإدارة المعنية بكل من هذه المعلومات داخل المشروع أو البرنامج.
- المعلومات المتصلة بالبعض الآخر من إنجازات المشروع وكذلك المتصلة بتأثيراته المباشرة أو غير المباشرة فيمكن الحصول عليها من مصادر أخرى خارج المشروع أو البرنامج . إن مثل هذه المصادر الخارجية للمعلومات قد تشمل المزارع ، أو الأسرة الريفية، التنظيمات الشعبية المحلية ، مؤسسات الائتمان ، الأسواق ، بعض المصادر الحكومية المختلفة وغيرها .

ب- طرق تجميع البيانات :

- إن تصميم أو إعداد نظام المتابعة يجب أن يتضمن تحديد طرق تجميع كل من المؤشرات أو المعلومات المطلوب متابعتها.

- إن أغلب المعلومات المطلوبة عن مدخلات المشروع وتشغيله وبعض إنجازاته تكـــون متاحة ويمكن الحصول عليها بسهولة من الأعمال المخططة والمنفذة عن طريـــق فريـــق العمل بالمشروع . فهي عادة مسجلة وموجودة في سجلات الأقســـام المختلفـــة فـــي إدارة المشروع ، والتى يمكن تجميعها بطريقة أو بأخرى ، من سجلات ، وفتح الحســـابات ، أو إمساك الدفاتر ، والفحص الفنى ، وفقا لنوعية المعلومة المطلوبة.

أما البعض الآخر من المعلومات وخاصة ما يتصل ببعض إنجازات المشروع ، وكذلك تأثيراته المباشرة وغير المباشرة إلى جانب الظروف والعوامل الخارجية الأخرى فقد يلزم طرق أخرى لتجميعها .

- قد تشمل أي من طرق المسوحات بالعينة بإستخدام الاستبيان المصمم لهذا الغرض.
- عن طريق تحليل المعلومات المتاحة بسجلات الجهات الحكومية أو التنظيمات الشعبية وغيرها من المؤسسات الرسمية.
- أو عن طريق مقابلة ومناقشة المجموعات المستهدفة والمستفيدة من المشروع سواء كانت مقابلات أو مناقشات فردية أو فى شكل مجموعات وقد تشمل هـــذه المقـــابلات والمناقشات أيضا كل من القيادات السياسية ، أو القيادات الشعبية، وموظفى الحكومـــات المحلية أو غيرهم.
- قد تشمل هذه الطرق أيضا دراسات حالة عـــن أســـر، أو لمجموعـــات، إلـــى جـــانب الملاحظة المباشرة للأفراد أو المجموعات المستهدفة .

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن لكل من الطرق المشار إليها مزاياها وعيوبها ومن ثـــم فقد نفضل طريقة أو أخرى وفقاً لنوعية المعلومات المطلوب تجميعها وما يتطلبه تنفيـــذ هـــذه الطريقة من مهارات وتكلفة ووقت ، بالقياس إلى الإمكانات المتاحة لهذا النشاط ، والظـــروف أو البيئة الاجتماعية والسياسية فى دائرة عمل المشروع أو البرنامج .

ولهذا ينصح ، فى بعض الأحيان ، الجمع مابين أكثر من طريقة لتجميـــع المعلومـــات المطلوبة حيث قد يساعد ذلك على استكمال بعض جوانب النقص فى المعلومات التى توفرهـــا بعض الطرق الأخرى المستخدمة أو التأكد من صحة المعلومات الناتجة عن بعـــض الطـــرق الأخرى . وعلى أى حال فإن أى من هذه الطرق يجب تصميمها وإعدادها مسبقا بما يضمـــن شموليتها لجميع المعلومات المطلوبة ودقة المعلومات والبيانات التى يتم تجميعها.

١٠- تجهـــيز البيانات وإعداد التقارير

إن الهدف من وجود نظام المتابعة هو تجميع المعلومات المشار إليها من قبل وتحويلها إلى إدارة المشروع وغيرها من الجهات المعنية فى الشكل المناسب ، وفى التوقيت المطلـوب، والدورية اللازمة.

تتحدد طريقة إعداد البيانات وفقاً للكثير من العوامل المؤثرة والتى من بينها:

أ - الطريقة التى تم بها تجميع المعلومات.

ب - أساليب تحليلها.

جـ - درجة تنوع أنشطة المشروع.

د - الإمكانات المالية.

هـ - الكفاءات البشرية المخصصة لنشاط المتابعة.

- تختلف طريقة إعداد البيانات أو المعلومات بإختلاف المعلومات أو المؤشرات المطلـوب قياسها وبإختلاف مستويات المتابعة؟
- تختلف طريقة تحليل البيانات والمعلومات أيضا بإختلاف المعلومة التى قد تتـدرج مـن الأدوات البسيطة إلى الأساليب الرياضية أو الإحصائية المعقدة، ومن ثم فقد يتـم إعـداد بعض البيانات والمعلومات يدويا على حين قد تستخدم الحاسبات الآلية فى إعداد وتحليـل البعض الآخر من البيانات.

وكذلك أيضا بالنسبة لتكرار أو دورية المعلومة المطلوبة حيث يتوقف ذلك على نوعيـة المعلومات أو المؤشرات المطلوبة، فالمعلومات حول تشغيل المشروع وانجازاته يغلب عليـها التكرار وبشكل مستمر قد يكون أسبوعياً أو يومياً ، اما المعلومات حول تـأثيرات المشـروع فيتم متابعتها على فترات غير متكررة، وعليه فإنه يغلب على نظام المتابعـة إنتـاج تقـارير أسبوعية أو شهرية إلى جانب التقارير الربع أو النصف السنوية والسنوية ثم التقرير النـهائى حول المشروع أو البرنامج .

١١- الجوانب الفنية لنظم المتابعة والتقييم :

يعد قياس الموارد والأعمال الخاصة بتشغيل المشروع مع قياس حجم انجازاته وتأثيراته من السمات الأساسية لنظام المتابعة ، وهو ما يتطلب تحديد مجموعة المتغيرات أو المؤشرات اللازمة لمثل هذه القياسات ، ولهذا فإن تحديد واختيار مجموعة المؤشرات المناسبة لقياس موارد وأعمال تنفيذ المشروع وإنجازاته وآثاره تعد من المهام الأساسية عند تصميم نظم المتابعة .

هذا وعلى الرغم من تباين نظم المتابعة فيما بين البرامج والمشروعات المختلفة سواء من حيث حجم ونوعية المعلومات التى تتضمنها أو من حيث الشكل التنظيمى لها ، إلا أنه يمكن القول وبصفة عامة أن أى من هذه النظم تشترك فى الجوانب الفنية التالية التى تتطلب تصميم أو إعداد نظام متابعة متكامل إنما يتضمن وجود المؤشرات التالية:

أ- مؤشرات تشغيل وإنجازات المشروع

وهى تلك المؤشرات اللازمة لضبط مدخلات المشروع وأنشطته وإنجازاته سواء من حيث البعد الزمنى أو من حيث المواصفات أو التكلفة . ويمكن تصنيف هذه المجموعة من المؤشرات الى ما يلى:

- مؤشرات مدخلات المشروع .
- مؤشرات أنشطة وأعمال تشغيل المشروع .

ب- مؤشرات تأثيرات المشروع :

وهى تلك المؤشرات الخاصة بقياس الآثار المباشرة وغير المباشرة على المجموعات المستهدفة وعلى الاقتصاد والبيئة المحلية ثم الاقتصاد القومي ككل . ويمكن تصنيف هذه المجموعة من المؤشرات إلى:

- مؤشرات الآثار المباشرة.
- مؤشرات الآثار غير المباشرة.
- مؤشرات فاعلية المشروع وأنشطته.

ج- مؤشرات العوامل والظروف الخارجية

وهى تلك المؤشرات التى تتصل بالعوامل والظروف الخارجة عن نطاق تحكم المشـووع، إلا أنها قد تكون ذات تأثير على درجة إنجازات المشروع وآثاره المتوقعة مما قد يستلزم إتخاذ القرارات اللازمة لتعديل خطة عمل تنفيذ المشروع أو تعديل أهدافه . ومن هنا تأتى ضـــرورة متابعة مثل هذه العوامل والمتغيرات ومن أمثلتها : (قطاع الزراعة كمثال).

- اتجاهات أسعار المدخلات والمنتجات الزراعية .
- ظروف السوق الخاصة بالمنتجات الزراعية .
- عرض المدخلات الزراعية الرئيسية فى الأسواق المحلية .
- الظروف المناخية ، كدرجات الحرارة ، ومعدلات سقوط الأمطار .
- انتشار الآفات والأمراض الحشرية.... الخ .

في بعض الحالات خاصة في حالة المشروعات المتعددة الأغراض قد يتضمن نظـــام المتابعة الكثير من المؤشرات مما قد تبدو معه عملية المتابعة على أنها عملية مكلفـــة تســتلزم الكثير من الوقت ، وبالتالي ينصح بالتركيز على المكونات ذات الأهمية والحاكمة أو المكلفـــة فى نفس الوقت ، دون غيرها.

يتضح من التحليل السابق أن منهجية المتابعة في مصـــــر لا تـــأخذ منظـــور النـــوع الاجتماعي في الحسبان - وبالتالى فالمطلوب هو مراجعة وتحديث كل النماذج والاســـتثمارات الخاصة بالمتابعة على كل المستويات بحيث يؤخذ منظور النوع الاجتماعى في الحسبان عنـــد تصميم النماذج والاستمارات الجديدة.

نموذج لخطوات إجراء المتابعة الفعلية الحالية
لمشروع في خطة وزارة التربية والتعليم

- **مشروع إنشاء وتجهيز مدارس الفصل الواحد**

أ. تقديـــم

- اهتمت الدولة بمدارس الفصل الواحد خاصة فيما يتعلق بالإناث مقارنة بالذكور فـي عـام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ما يقرب من ٣٠ ضعفا حيث بلغ عدد البنين ١٨٠٤ فـي مقـابل ٥٤٠٢٢ للإناث .
- أدرج لمشروع إنشاء وتجهيز ١٣٤١ مدرسة، فصل واحد بالخطـة الخمسـية الرابعـة ٢٠٠٢/٩٧ استثمارات بلغت ٥٣,٦٤٨ مليون جنيه .
- توزعت هذه الاستثمارات على ٩ محافظات من محافظـات الجمهوريـة هـى المنيـا ، أسـيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان ، البحر الأحمر، شمال سيناء ، جنوب سيناء والأقصـر وذلك عند بداية الخطة الخمسية الرابعة .
- نظرا لأهمية المشروع ونتائجه الجيدة، فلم يلبث إلا وشـمل المشـروع كـل محافظـات الجمهورية بإستثناء محافظة القاهرة فقط .

- **تتم عملية متابعة تنفيذ استثمارات هذا المشروع وفقا للتالي :-**
- وفقا لقانون إعداد الخطة فإنه يتم كل ٣ شهور (ربع سـنة) موافـاة التخطيـط ببيانـات مفصلـة عن تنفيذ الاستثمارات المعتمدة للمشروع من خلال استمارات خاصـة وتقـارير متابعة.

ب. توقيتـات المتابعة:

هناك أربع توقيتات للمتابعة وهم كالآتى:

- الفترة من ٧/١ وحتى ٩/٣٠ ويتم موافاة التخطيط بها خلال النصف الأول من أكتوبر .
- الفترة من ٧/١ وحتى ١٢/٣١ ويتم موافاة التخطيط بها خلال النصف الأول مـن شـهر يناير .
- الفترة من ٧/١ وحتى ٣/٣١ ويتم موافاة التخطيط بها خلال النصف الأول من شهر أبريل
- الفترة الأخيرة وهى تعبر عن جملة المنفذ خلال العام بأكمله وهى الفترة من ٧/١ وحتـى ٦/٣٠ ويتم موافاة التخطيط بها خلال النصف الأول من شهر يوليو.

ج- كيفية إجـــراء المتابعة

- **أولا : المتابعة المكتبية :-**

تنقسم عملية المتابعة المكتبية إلى:

- متابعة الاستثمارات المنفذة (المتابعة المالية).
- متابعة الأهداف المستهدف تنفيذها .
- إعداد التقارير

- **متابعة الاستثمارات المنفذة (المتابعة المالية)**

يتم ذلك من خلال جداول خاصة بإجراء عملية المتابعة (الجداول المرفقة) وهى عبارة عن جدولين رئيسيين الأول خاص بالمكون النقدى والآخر خاص بالمكون العينى .

وتبين الجداول فترة إجراء المتابعة وجهة الإسناد الرئيسية برقمها الكودى حسب ما ورد بمجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام ، وأيضا جهة الإسناد الفرعية برقمها الكودى ، ثـــم حصر للمشروعات المكونة لجهة الإسناد الفرعية مصنفة حسب طبيعة كل مشروع إحـــلال / استكمال أو توسيع أو تجديد .

- يتم دراسة مقارنة الاستثمارات المنفذة بالاستثمارات المعتمدة والمعدلة للمشروع من قبـــل التخطيط حيث تسفر هذه الدراسة عن إحدى الصور الثلاث الآتية :-
  - المنفذ أقل من المعتمد .
  - المنفذ أكبر من المعتمد
  - المنفذ يتعادل مع المعتمد

- تدل الحالة الأولى على وجود عقبات فى التنفيذ ، أما الحالة الثانية فتدل على ســرعة فــى التنفيذ وقد يكون هناك تغير فى الأهداف (زيادة الأهداف) أما الحالة الثالثة وهى تدل علـــى تحقيق المستهدف في الخطة .

- **متابعة الأهـــداف وإعداد التقارير**

على ضوء النتائج المتحصل عليها تجرى دراسة متكاملة ومستفيضة لموقـــف التنفيـــذ للمشروعات وبحث معوقات التنفيذ للمشروعات المنفذة (المنفذ أقل من المدرج) وعمل لقـاءات مع الجهات المسئولة عن المشروع وبحث طرق العلاج وتلافيها مستقبلا وذلك مـــع دراســة مدى تحقيق الأهداف المخططة أصلا للمشروع ومدى الجيود عنها . ثم يتم عمل تقرير مفصل عن متابعة تنفيذ الاستثمارات والأهداف حيث يشمل كل ما جاء سابقا ورفعه للرؤساء .

هذا وتعتبر المتابعة السنوية للمشروعات والتي تشمل الموقف الكلى للعام وهو التقرير المبدئى الذى يمثل الفترة من ٧/١ وحتى ٦/٣٠ تدل على الشكل الكلى للتنفيذ بينما يمثل المتابعات الجزئية (ربع سنوية ونصف سنوية) جانبا من التنفيذ لذا يكون عادة التقرير المبدئى للعام أكثر شمولا وإيضاحا لموقف المشروع من تنفيذ استثماراته وأهدافه.

أما التقرير النهائى للمتابعة فهو يمثل جملة الاستثمارات المنفذه والأهداف التى تم تنفيذها خلال فترة عام مالى معين وذلك بعد اعتماد وزارة المالية لختاميات الجهة المنفذه وهو يعتبر تقرير نهائى لكل إنجازات المشروع خلال هذه الفتره وعادة ما يظهر بعد عام من انقضاء العام محل المتابعة.

- ***ثانيا*** : المتابعة الميدانية :-

تجرى المتابعة الميدانية جنبا إلى جنب مع المتابعة المكتبية حيث يتم عمل برنامج للزيارات الميدانية من بداية العام (وهو قابل للتعديل حسب الحاجة إلى ذلك) للمشروعات للوقوف على مدى تقدم العمل وتنفيذ الاستثمارات المدرجة ويتم خلال ذلك بحث ومناقشة لكل معوقات تنفيذ المشروع - إن وجدت - والاستماع إلى آراء المسؤولين عن المشروع في اقتراحات الحلول المختلفة ومدى إمكانية تحقيق تلك الحلول .

يقوم الفريق المتابع للتنفيذ بعد ذلك بعمل تقرير مفصل عن الزيارة التى قام بها وهدفها والنتائج المتحصل عليها من جراء ذلك، وإيضاح النقاط التى يجب إظهارها ، واقتراحات حلول مشاكل وصعوبات التنفيذ للمشروعات ورفعة للرؤساء .

الفصل الثانى

متابعة تضمين النوع في الخطة الخمسية الرابعة للدولة
(١٩٩٧/ ١٩٩٨- ٢٠٠١/٢٠٠٢)
في مجالى التربية والتعليم والصحة والسكان (لعامها الأول)

الفصل الثانى

متابعة تضمين النوع في الخطة الخمسية الرابعة للدولة (١٩٩٧/ ١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢) في مجالى التربية والتعليم والصحة والسكان (لعامها الأول)

١- تقـــديم

قامت وحدة تخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومى عام ١٩٩٩ بإجراء بحـث بتمويل من اليونيسيف عن متابعة تضمين النوع الاجتماعى للسنة الأولى من الخطة الخمسـية والاجتماعية للدولة (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠١/٢٠٠٢) وقد اختصت الدراسة بمتابعة هذه القضية في خطط بعض الوزارات المعنية (الصحة والسكان والتربية والتعليم والشئون الاجتماعية). وذلـك بهدف التعرف على تحقيق الأهداف في مجال تضمين النوع الاجتماعى في هذه الخطط حتـى يمكن الاسترشاد بها في خطط متابعة الخطة الخمسية الخامسة في هذه المجالات الهامة.

وسيختص هذا الجزء من الدراسة بعرض موجز للخطوات التى أتخـذت للمتابعـة . وملخص لنتائج وتوصيات هذه الدراسة للاسترشاد بها عند وضع الخطة التنفيذية لمتابعة النـوع الاجتماعي في الخطط الحالية.
وكمثال سنورد متابعة تضمين النوع في مجالي التربية والتعليم والصحـة والسـكان، ونتـائج الدراسة بصفة عامة.

إن قضية تضمين النوع الاجتماعي في خطط التنمية ليس مجرد ذكر اعتبارات النـوع في مستندات الخطة وإنما يتضمن تحليل الخطة الخمسية لتحديد مدى الاهتمام الموجه لقضايـا النوع بهدف تجسير الفجوات، وهذا يتطلب تحديد إطار إستراتيجي لقياس مدى التقدم المحقـق في مواجهة الأهداف المحددة مسبقاً، وهكذا يمكن لتضمين النوع الاجتماعي فـي الخطـة أن يصل إلى أهدافه والتى تتمثل في العدالة والكفاءة الاقتصادية والتنمية المتوازنة الفعالة.

وبذلك يعتبر هذا البحث خطوة هامة للتوصل للاعتبارات المؤثرة في تضميـن النـوع في الخطط مع تطوير مؤشرات عملية فعالة كمية وغير كميـة لقيـاس تطـور الآداء وذلـك لتصحيح المسار أولاً بأول للاستفادة من تجربة تضمين النوع في الخطط السنوية ولتطوير هذه العملية بالنسبة للخطط السنوية المستقبلية، وبالتالى يعتـبر وسـيلة هامـة وأساسـية لتحديـد

المتطلبات الإجرائية أو التنفيذية والمؤسسية التى تكفل تضمين النوع الاجتماعى بنجـــاح فـــي الخطة الخمسية القادمة ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

٢- خطــوات إجــراء الدراســة :

٢-١ خطة وزارة التربيـــة والتعليـــم ١٩٩٧-٢٠٠٢

في هذا الجزء من الدراسة سنقوم بالتعرف على الخطوات التى اتخذت لمتابعة تضمين النوع الاجتماعي في الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٧-٢٠٠٢ في خطة وزارة التربية والتعليـــم ووزارة الصحة والسكان للسنة الأولى منها ، وقد شمل ذلك الخطوات التالية :

الخطوة الأولى: التعرف على مرتكزات ومحاور الخطة بالنسبة للنوع الاجتماعي :-

تم الرجوع لوثائق الخطة في المجال المذكور لمتابعة تضمين النوع الاجتماعي علـــى مستوى الاستراتيجية والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات واتضح أن هناك مجموعـــة من المرتكزات والمحاور للخطة الخمسية بالنسبة للنوع الاجتماعي وهى:

أ- زيادة معدلات مساهمة المرأة في عملية التنمية بما يؤدى إلى الأرتفاع بمعدلات نمـــو الناتج المحلى الإجمالي إلى أكثر من ضعف معدلات الزيادة السكانية.

ب- التعرف على حاجات المرأة من النواحى التعليمية التى تمكنها من القيام بأدوارها فـــي المجتمع والأسرة والعمل.

ج- نشر الوعى الثقافى بين فئات المرأة في كافة الأماكن وخاصة المناطق النائية والريفية والعشوائية.

الخطـــوة الثانية : التعرف على الأهداف العامة

انعكست هذه المحاور في الأهداف التالية:-

أ- **كفـــالـــة تكافـــؤ فـــرص التعليم للمرأة**

- الارتفاع بنسبة قيد الإناث في مرحلة التعليم الأساسي، بما يحقـــق القضـــاء علـــى الفجوة النوعية بين الذكور والإناث خاصة في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة.
- إزالة التمايز النوعي لالتحاق الإناث بالتخصصات الأدبيـــة والتجاريـــة بمرحلـــة التعليم الثانوى، وعدم إقبالهم على الالتحاق بالتعليم العلمى والعملى.

- رفع نسب الالتحاق بين الإناث في التعليم الجامعي، حيث إنها مازالت تقل عن نسب الذكور من جملة الملتحقين، وكذا معالجة أشكال التمايز النوعي الذي يتعلق بالإقبال على الالتحاق بنوعيات معينة من الكليات والتخصصات.

ب- القضاء على أمية النساء

العمل على خفض نسب الأمية بين النساء خاصة في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة.

ج- تحسين إمكانية حصول المرأة على التدريب المهنى والعملى والتكنولوجى

- العمل على زيادة فرص حصول الفتيات والنساء على التعليم والتدريب المهنى في مجالات العلوم، والرياضيات والهندسة، والعلم والتكنولوجيا.
- وضع مناهج دراسية واستحداث مواد تعليمية ومهنية واتخاذ تدابير ايجابية تفتح للمرأة مزيداً من فرص الدخول والمشاركة في المجالات التقنية.

الخطوة الثالثة : التعرف على السياسات العامة

وقد تبلورت استراتيجيات تنمية المرأة في مجال التعليم استناداً إلى ما اعتمد من مرتكزات وأهداف في :-

أ- سياسات عامة تستفيد منها الإناث بطريق غير مباشر ومنها:-

- سياسات لتحقيق الاستيعاب

- توفير المبانى المدرسية ، وذلك على اعتبار أن بعد موقع المدرسة يمثل إحدى المعوقات التى تقف عقبة أمام تعليم الإناث (خاصة في الريف).
- توفير الاستثمار والتمويل اللازم لتحقيق ذلك.
- إزالة المعوقات التى تتمثل في العامل الاقتصادي وعدم القدرة على الانفاق على التعليم، وذلك من خلال العمل على توفير التغذية المدرسية، والزى المدرسى، والرسوم الدراسية. (وخاصة بالنسبة للفتيات).

- سياسات لضمان الاستمرار في التعليم وتستفيد منها الفتيات بطريق غير مباشر ومنها:-

- الارتفاع بعنصر الجودة في العملية التعليمية بتطوير محتوى الكتب الدراسية لتلبى احتياجات التلاميذ المختلفة (البيئية - النوع ..).

- الارتفاع بمستويات إعداد المعلم وذلك من خلال وضع سياسات لتطوير أساليب الاختيار والإعداد للمعلم، ووضع نظام متطور للتدريب العملى والارتفاع ببرامج تدريب المعلم أثناء الخدمة.

ب- **سياسات الفرص البديلة (منها ما يخص الفتيات بصفة خاصة)**

- توفير برامج للتعليم عن بعد لإتاحة فرص التعليم للإناث في المناطق النائية والبيئات الفقيرة والمحرومة التى يصعب وصول الخدمة التعليمية إليها، وما يتطلبه ذلك من إنشاء نظام للتعليم عن بعد يمكن من خلاله توفير برامج تعليم للراغبين في التعليم من الصغار.
- توفير أشكال غير نمطية من " التعليم النظامى" للفئات خارج النظام الفعلى الرسمى (كتجربة مدارس الفصل الواحد، ومدارس المجتمع). مع التأكيد على دور الاعلام والجمعيات غير الحكومية كدور رئيسى فعال لإحداث التطوير والتغيير والتجديد في تثقيف المرأة وتعريفها بدورها في المجتمع وعرض صورة حقيقية للمرأة ومكانتها والعمل على تغيير الصورة النمطية والمفاهيم الخاطئة للأدوار المختلفة للنوع الاجتماعى.

الخطوة الرابعة : التعرف على السياسات المكملة

بالإضافة إلى السياسات العامة كان هناك مجموعة من السياسات النوعية المكملة منها:-

أ- سياسات خاصة بمرحلة رياض الأطفال.

ب- سياسات خاصة بمرحلة التعليم الابتدائي.

ج- سياسات خاصة بمرحلة التعليم الإعدادي.

د- سياسات خاصة بمرحلة التعليم الثانوى.

هـ- سياسات خاصة بمرحلة محو أمية الفتاة.

الخطوة الخامسة: التعرف على البرامج والمشروعات

تنقسم البرامج والمشروعات إلى نوعين:

أ- **النوع الأول:** وهى برامج ومشروعات تستهدف الإناث والذكور دون تمييز مثل نشر المدارس بكافة أنواعها وعلى المراحل التعليمية المختلفة بكل البيئات والمجتمعات مع التأكيد على استيعاب كل من هم في سن التعليم الأساسي بصفة خاصة.

ب- **النـــوع الثـــانى:** وهى برامج ومشروعات خاصة بالإناث مثل برنامج إنشـاء وتجهيز مدارس الفصل الواحد بكل المحافظات والبيئات ومدارس المجتمع ومـــدارس التعليم الصناعى الخاصة بالإناث.

الخطـــوة السادسة : التعرف على أسلوب المتابعة والبرنامج الزمنى لاجرائها

مما تقدم يتضح أن أسلوب متابعة تنفيذ الخطة كان يقوم أساساً على متابعـــة تنفيـــذ الاستثمارات بصفة عامة ولا يأخذ في الاعتبار منظـــور النـــوع الاجتمـــاعى فـــي المتابعـــة Gender Blind.

وبالتالي فقد ظهرت أهمية العمل على تحديد مؤشرات خاصة بعملية تضمين النوع لاجتماعي في الخطط وتحديد مؤشرات المتابعة أيضا في المجالات المختلفة محل الدراسة.

وباستخدام منهج " المشاركة " تم تنفيذ عدد من ورش عصف ذهني وورش تدريبيـــة للعاملين في المجال التخطيطي في الوزارات المعنية مع نخبة مـــن المتخصصيـــن فـــي هـــذه المجالات وخبراء التخطيط من وزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومي ونتيجة لذلك تم تحديـــد وإعداد مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية في مجالى التربية والتعليم والصحة والســـكان والبيئة من خلال ثلاث محاور رئيسية وهى:

أ- محور المدخلات

ب- محور الأداء

ج- محور المخرجات (المستفيدين وغير المستفيدين ودرجة الاستفادة).

ومن نتـــائج متابعـــة قطـــاع التعليـــم أتضـــح الآتى:-

أ- الاستثمارات المخصصة للتعليم قبل الجامعى تخدم كل من الذكر والأنثى دون تميـــيز استنادا على المساواة بينهما في التمتع بحق التعليم وبالتالى فهى غير مفصلة بالخطـــة القومية للدولة إلا أنه أمكن الفصل بينهما من قبل فريق العمل عـــن طريـــق نمـــاذج المتابعة التى أعدت لذلك والتى أمكن من خلالها تقدير حجـــم الاســـتثمارات الموجـــه للمرأة.

ب- توجد بعض المشروعات ذات طبيعة خاصة وجهت لتعليـــم البنـــات عندمـــا ظـــهرت الحاجة لذلك فقد خصص بالخطة مشروع التعليم الصناعى بنات لمعالجة ظاهرة عـــدم إقبال البنات على هذه النوعية من التعليم بأعداد كافية وباستحداث شعب وتخصصـــات

مناسبة، كذلك مدارس الفصل الواحد لمعالجة الارتفاع النسبى فـــي ظـــاهرة تســـرب البنات خاصة في قرى صعيد مصر. وقد أظهرت المتابعة عن طريق أســـتخدام هـــذا الأسلوب مدى استفادة البنات من المشروعات المخصصة لخدمتهن.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:-

أ- ضرورة تحديد حجم الاســـتثمارات الموجهـــة إلـــى تحقيـــق الاحتياجـــات العمليـــة والاستراتيجية لكل من المرأة والرجل بقدر الإمكان بحيث تعكس الجهد المبذول لخدمة كل منهما.

ب- تقدير حجم الاستثمارات اللازمة للمشروعات التى تخدم المـــرأة كوســـيلة لمواجهـــة الفجوات النوعية في الخطة الخمسية القادمة من أجل تحقيق التغطية الكاملة للخدمـــات التعليمية وبأعلى كفاءة ممكنة.

ج- ضرورة إجراء المتابعة على مستوى المشروع لمعرفة مدى استفادة المرأة بهذه المشروعات.

وجدير بالذكر بأن بعض هذه التوصيات تم رفعها للسلطة المختصة لاتخاذ اللازم نحـو الأخذ بها مما انعكس على النماذج التى تم إعدادها لاستراتيجية الخطـــة الخمســـية الخامســـة ٢٠٠٢- ٢٠٠٧ وعامها الأول بحيث أخذ منظور النوع الاجتماعى لأول مرة ومنها ما يلي:

أ- البدء بتطبيق نماذج للمتابعة المستقبلية أكثر تطوراً وتمشياً مع متطلبات التغـــير فـــي أسلوب ومناهج التخطيط.

ب- بناء قاعدة معلومات من منظور النوع الاجتماعى.

ج- تدريب العاملين وتوعيتهم بأهمية تضمين النوع الاجتماعى في سياق التنمية ومتابعـــة تضمين النوع على كل المستويات.

٢-٢ خطة وزارة الصحـــة والسكـان ١٩٩٧-٢٠٠٢

وفي هذا المجال تم أيضا اتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: التعرف على أهم المشكلات الصحية للمرأة ، ومنها:

أ- **مشكلات مرتبطة بالنوع الاجتماعى بصفة خاصة للمرأة** (مثال ارتفاع نسبة الوفيات بين الأمهات بسبب الحمل المتكرر، نقص الخدمات الصحية المتعلقة باحتياجاتها الخاصة ونقص التغذية أثناء الحمل والولادة... الخ).

ب- **مشكلات تنظيمية** : مثال عدم وصول الخدمات للأماكن المتطرفة والريفية والعشوائية، انخفاض نسبة المتابعة للسيدات الحوامل، نقص المخصصات المالية للأنفاق على الخدمات الصحية ، عدم توفر القوانين والتشريعات ونقص البيانات المفصلة الصحية - ذكور وإناث ... الخ....

ج- الاهتمام بدور المرأة في التنمية وتزايد مشاركتها في العمل المتبع وذلك لدفع حركة المجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

(د) الالتزام بما وقعته مصر من اتفاقات دولية خاصة بحقوق المرأة وعدم التمييز ضدها والذى يتفق بطبيعة الحال مع تعاليمنا السماوية والتوجهات الحضارية المتصلة بقضايا تحرير المرأة.

الخطوة الثانية: التعرف على الأهداف :

أ- التوسع في بناء المستشفيات ومراكز رعاية الأمومة والطفولة وتجهيزها خاصة في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة.

ب- التوسع في التثقيف الصحى للإناث وخاصة في البرامج الدراسية في التعليم واثناء محو أمية الريفيات.

ج- الاهتمام بالثقافة الغذائية من خلال معاهد الغذاء المتخصصة.

د- التوسع في برامج الإعانات التى تقدم للمرأة الفقيرة خاصة الحوامل والمرضعات والأطفال.

هـ- نشر مراكز تنظيم الأسرة والعمل على رقي خدماتها وتوصيلها لنجوع القرى الصغيرة.

و- التوسع الجغرافى في تطبيق التأمين الصحى والاجتماعى ليشمل المرأة غير العاملة وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال التأمين الصحى.

ز- توفير التطعميات وخاصة الحوامل والسيدات في سن الإنجاب.

ح- القضاء على الأمراض المتوطنة وشلل الاطفال والأمراض التى تصيب المرأة في فترة الحمل.

ط- تطوير نظم التسجيل والمعلومات وربطها بمراكز المعلومات

ى- الحد من ظاهرة ختان البنات.

الخطوة الثالثة : التعرف على السياسات

أ- إعادة توزيع الخدمات الصحية الموجودة للمرأة والتركيز على المناطق المحرومة منها.

ب- تدعيم وتقوية نظم المعلومات في الأجهزة المعنية بصحة المرأة على كافة المستويات الجغرافية.

ج- استحداث أساليب لزيادة كفاءة الخدمات الصحية المقدمة للمرأة ودراسة البدائل الخاصة بإمكانية تمويل هذه الخدمات.

د- الاتجاه الى البرامج الصحية الأكثر مردودية للتكاليف.

هـ- إصدار التشريعات التى تكفل حماية صحة المرأة والطفل.

و- التوسع في مشروعات صحة وخدمات تنظيم الأسرة ورفع كفاءة الوحدات الصحية.

ز- رفع الوعى بمخاطر ختان الإناث.

ح- زيادة عدد الممارسات الصحيات في المناطق الريفية.

ط- دعم وتشجيع المنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية في نشر المعلومات المتعلقة بصحة المرأة.

ى- دعم وإعادة توجيه برامج تنظيم الأسرة نحو تبنى رؤية الصحة الانجابية.

الخطوة الرابعة : التعرف على البرامج والمشروعات

ولوضع هذه السياسات موضع التنفيذ تم استعراض مشروعات وبرامج وزارة الصحة الواردة في الخطة الخمسية، حيث تقوم الوزارة بعمل مشروعات صحية لخدمة كل من الذكور والإناث . وتنقسم هذه المشروعات إلى :

أ- **مشروعات تخدم المرأة بشكل مباشر ومنها:**

- مدارس التمريض.
- برنامج تنظيم الأسرة.
- تدعيم خدمات رعاية الأمومة والطفولة.
- توفير خدمات رعاية الأسرة.
- مقار تنظيم الأسرة بالمحافظات.
- مستشفى الجلاء التعليمى.

ب- **مشروعات تخدم النـــوع (المرأة بشكل غير مباشر) ومنها؟**

- المراكز الطبية المتخصصة.
- مركز رعاية المسنين والأطفال المعوقين .
- تجديد أجهـــزة الفشل الكلوى.
- الرعاية العاجلة (الإسعاف ، بنوك الدم).
- تدعيم الخدمات الصحية بالريف.
- التثقيف الصحي.
- مستشفيات الأمراض النفسية.

الخطوة الخامسة: التعرف على أسلوب المتابعة المالية :

ومن الأهمية بمكان معرفة الإنفاق على الخدمات الصحية المقدمة للمرأة فـــي خطـــة الدولة وبالذات المخصصة لوزارة الصحة والمؤسسات والهيئات التابعة لها. ذلك أن الوقـــوف على حجم الاستثمارات المخصصة خلال سنوات الخطة الخمسية يعكس مدى الاهتمام بتنميـــة عنصر هام جداً من عناصر الموارد البشرية التى يتكون منها المجتمع. كما اهتمـــت الدراســـة أيضا بمتابعة الإنفاق على الخدمات الفعلية المبذولة لتحقيق الأهداف المرتبطة بصحة المرأة.

أهم النتائج التى تم التوصـــل إليها:-

أ- توجد مشروعات مخصصة للنوع وأخرى مخصصة للمرأة.

ب- المتابعة لا تعكس مدى استفادة المرأة من المشروعات المخصصة لخدمتـــــها. وذلـــك بسبب أن في كثير من الأحيان توجد صعوبة في الفصل بين ما يخـــص المـــرأة ومـــا يخص الرجل من مشروعات استثمارية **Gender Blind** .

ج- عدم كفاية الاستثمارات الموجهة لخدمة صحة المرأة وذلك لأن المشروعات الـــواردة في خطة السنة الأولى لوزارة الصحة والسكان تشـــير إلـــى تدنـــى مســـتوى تلبيـــة الاحتياجات الصحية للمرأة خاصة الفقيرة.

وكانت أهم توصيات الدراسة الآتي :-

أ- ضرورة إجراء المتابعة على مستوى المشروع لمعرفة مدى استفادة المرأة، إذ أن ذلـك يساهم في الوقوف على أهم المشاكل والمعوقات التى تحـــول دون تحقيـــق الأهـــداف المخططة وتضمن تحقيق أو عدم الخروج أو الانحراف عن الأهداف **Fading away** كما أن هذا النوع من المتابعة يهدف إلى تحديد دور السياسات والبرامج والاستثمارات الموجهة للمشروعات في التأثير على وضع المرأة من حيث دورها الانجابى/الاســـرى والانتاجى.

ب- تحديد حجم الاستثمارات الموجهة لكل من المرأة والرجل حيث إنـــها تعكـــس الجـــهد المبذول لخدمة كل منهما.

ج- زيادة الموارد المالية المخصصة لمشروعات المرأة.

د- تقـــدير حجم الاستثمـــارات اللازم للمشروعات التى تخدم المرأة في الخطة الخمسية القادمة (نظرة مستقبلية) من أجل تحقيق التغطية الكاملة للخدمات الصحيـــة وبـــأعلى كفاءة ممكنة.

٢-٣ التوصيات المطلوب إدراجها في الخطة التنفيذية Action Plan لمتابعة تضمين النوع في سياق التنمية خاصة في مجالى التربية والتعليم والصحة والسكان من خلال العمل على تحقيق هذه التوصيات.

ومما تقدم يتضح أن عملية تضمين النوع الاجتماعي في الخطط التنموية يشمل أكثر من مجرد ذكر اعتبارات النوع في مستندات الخطة، حيث يتطلب دعم البعدين المؤسسى والتنفيذى لاعتبارات النوع خلال فترة الخطة إطاراً استراتيجياً متماسكاً.

كما وأنه من الضرورى متابعة تنفيذ الأهداف وقياس مدى التقدم في تحقيقها.. ولكى يتم ذلك بنجاح في الخطط المستقبلية بالنسبة للوزارات المعنية فإننا نورد بعض المقترحات التى يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد وتنفيذ ومتابعة تنفيذ خطة النهوض بالمرأة أو النوع الاجتماعي.

وتفيد نتائج الدراسة بالنسبة للوزارات المعنية غياب بعد تضمين النوع الإجتماعى في الخطة بالشكل السليم الذى يمثل استراتيجية متكاملة، ونتيجة لذلك فإن الأدوات التخطيطية المرتبطة بالاستراتيجية لا تقوم بدورها في تنفيذ الخطة ، ويتطلب الأمر أهمية تحديد أهم الإرشادات التى يمكن اتباعها والتى تعنى بتضمين النوع الاجتماعى لكل من السياسات والبرامج والمشروعات وذلك على النحو التالي:

أولاً: **دعم علاقة التغذية المرتجعة بين كل من السياسات والبرامج والمشروعات.**

ثانياً: **بالنسبة للبيانات المطلوبة لإعداد المؤشرات.**

يتطلب الأمر الاهتمام بتوحيد المفاهيم التى تجمع على أساسها البيانات على أن يكون هناك وعيا بالنوع في هذه المفاهيم، بالإضافة لذلك فإن الأمر يتطلب من القائمين بجمع البيانات وخاصة على مستوى البرامج على قضايا النوع وتضمينه في التنمية ، حيث يسهم وعيهم بهذه القضايا في الحصول على معلومات سليمة.

ثالثاً: **بالنسبة للمؤشرات المستخدمة في المتابعة:**

فإن ذلك يتيح دعم علاقة التغذية المرتجعة بين كل من السياسات والبرامج والمشروعات في تطوير المؤشرات القائمة، خاصة إذا تم التعامل معها من قبل مهارات مدربة على قضايا النوع وتضمينه، ونقصد بذلك المؤشرات الكمية، أما بالنسبة للمؤشرات الكيفية

فـإن الأمر إنما يتطلب تطويره ، ولا يتأتى ذلك إلا على مستوى المشروعات ممـا يسـتدعى القيام بدراسات عملية تطبيقية لتقييم مدى مشاركة المشروعات في تحقيق الأهداف الموضوعـة والمرتبطة باستراتيجية تضمين النوع. ويمكن أن يتم ذلك بالنسبة لوزارة الصحة عن طريـق المجالات الصحية المختلفة وكذلك الفئات المستفيدة من هذه الخدمات (مثال ذلك مراكز تنظيـم الأسرة). أما بالنسبة لوزارة التربية والتعليم يمكن أن يتم ذلك من خلال مدارس الفصل الواحـد ومحو الأمية وتعليم الكبار ومدارس المجتمع.

إن تتابع هذه الدراسات التطبيقية يمكن أن تسهم بدرجة كبـيرة فـي التعـرف علـى الفجوات النوعية وتحديدها وكذلك المتغيرات التى تسهم في وجودها، كمـا سـيوضح بشـكل عملي مدى التناسق بين السياسات والمشروعات مما يتيح إمكانية تضمين النـوع الاجتمـاعي بكفاءة في الخطة، ويسهم في تقييم مدى نجاح السياسات والبرامج والمشروعات فـي تحقيـق أهدافها. ومن هنا نوصى بعمل خطة مستقبلية كمجموعة من مقترحات للدراسات التطبيقية مـع المشروعات الحيوية في برامج الوزارات المعنية.

***رابعاً*: بالنسبة للمتطلبات الإجرائية (التنفيذية) للخطة**

والتى تمثل البعد الفني في التخطيط، وتتمثل في الأدوات التخطيطية مثل الإرشـادات وبطاقات الملاحظة والدليل الاسترشادي، فإن من الأهمية بمكان استخدام هذه الأدوات الهامـة في تضمين النوع الاجتماعي في الخطة مما يمكن من تنفيذ اسـتراتيجية متكاملـة ، ولذلـك نوصى بإعـداد دليـل استرشـادى للـوزارات المعنيـة بالنسـبة للمراحـل الثلاثـة (الإعـداد - التنفيذ - المتابعة)، أما من ناحية بطاقات الملاحظة فإنها يمكـن أن تلعـب دوراً هاما في دعم تقييم السياسات والبرامج والمشروعات وخاصة بالنسبة للمشـروعات، ولا شـك أنها تمثل أداة رئيسية ولتحقيق ذلك فإن صياغتها يجب أن تتم من قبل افراد لديهم وعيا بـالنوع الاجتماعى والتخطيط كذلك لديهم وعياً كاملاً باستراتيجية تضمين النوع الاجتماعى في سـياق التنمية، ومن ثم فنحن نرى أن يتم استكمال المشـروع بدراسـة متكاملـة حـول المتطلبـات الإجرائية للخطة التى تكفل تضمين النوع الاجتماعى لما لذلك من أهمية قصوى لتحقيق هـذا التضمين.

***خامساً*: أما فيما يتعلق بالمتطلبات المؤسسية والتى تتمثل في المؤسسات التى تقـوم بتنفيـذ** الخطة فإنها تلعب دوراً كبيراً في هذا التنفيذ مما يثير التساؤل: هل هذه المؤسسات على وعـى بقضايا النوع الاجتماعى أم لا. ويأتي بعد ذلك الوعي بكيفية تضمين النوع الاجتمـاعي فـي

الخطة. ومن ثم نوصى بتكوين مجموعات إرشادية Focal Points يكون هدفهـــا نشـر الوعي بقضايا النوع وكيفية تضمين النوع في الخطة بما يكفل تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكـون لوحدة تخطيط وسياسات النوع دوراً هاماً في تكوين هذه المجموعات ، وسوف يتطلب الأمـــر تنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية للعاملين في هذه المؤسسات وذلك بعد تصنيفـــهم حســب الوعي بقضايا النوع وبناء على ذلك يتم تصميم برامج تدريبية لتحقيق هذا الهدف.

***سادساً*: بالنسبة للمتابعة الماليـــة**

يهدف أستخدام المؤشرات الكلية إلى معرفة مساهمة كل وزارة في تحقيـــق الأهـــداف العامة، من مكافحة الأمية، رفع المستوى الصحى وزيادة تحقيق الرعاية الأساسية للأسرة، وقد أهتمت هذه المؤشرات بنسبة المنفعة من الدخل الكلـــى علـــى التعليـــم والصحـــة والشـــئون الاجتماعية.

ولا شك من أهمية هذه الأرقام في تحديد التغير النسبى في الاهتمام بأنشطة الـــوزارات الثلاثة في المجالات الخاصة بهم ، إلا أن التقييم الحقيقى إنما يتطلب اجـــراء مقارنـــات بيـــن الدول المختلفة التى تتشابه في الظروف الاقتصادية لمصر أو التى تختلف عنها، فإنفـــاق ٤% من الناتج يصل إلى ١٠٠ مليون دولار مثلاً ، كذلك فإن المقارنات يجب أن تأخذ في الاعتبـــار عدد السكان والظروف الاقتصادية ، وعلى المستوى الكلى فإن الاهتمام بقضايا النـــوع يبـــدو واضحاً في الوزارات المختلفة من ناحية الإنفاق على الأمومة والطفولـــة، وتعليـــم الفتيـــات، الرعاية الصحية للأمهات، وقد تطورت هذه الأرقام (بشكل كبير) إلا أن تضمين النـــوع فـــي الخطة إنما يتطلب القدرة على تحديد الفجوات النوعية، ثم تحديد الوسائل التى تكفل ســـد هـــذه الفجوات وهو ما يدخل في صميم تضمين النوع ، ويتطلب ذلك تحديد الاحتياجات المالية لســـد هذه الفجوات وعلاقة ذلك بالجانب المالى، وعلى الرغم من أن المشروع أوضح العديـــد مـــن المؤشرات المالية لنصيب الجنسين من مختلف الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعيـــة، إلا أنه يستدعى المزيد من الدراسات حول الاحتياجات المالية لسد الفجوات وكيفية تدبيرها ســـواء من خلال ميزانية الوزارة أو بطرق أخرى.

***سابعاً*: يعتمد النجاح في تضمين النوع في الخطة على العديد من مجالات التنسيق**

فهناك التنسيق بين الوزارات المختلفة، وقد أوضحت نتائج المشروع أن هناك تداخـــلاً كبيراً في عمل الوزارات المختلفة مما يسمح بالمزيد من التنسيق الذى يمكن أن يسهم في زيادة فاعلية الأداء من ناحية، ومن ناحية أخرى في خفض النفقات أو توفيرها لمجالات أكثر أهميـــة،

فإذا كان تضمين النوع في الخطة إنما يهتم بفرص متكافئة لكل من الرجال والنساء فإن التنسيق بين مجالات الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية إنما يعتبر أساسيا في تضمين النوع في خطط تلك الوزارات حيث يعضد بشكل كبير من هذه العملية، ومن هنا يتطلب الأمر توفير الآليات التى تسمح بتحقيق هذا التنسيق وذلك في إطار تضمين النوع (الهدف).

ومن المهم التنسيق بين الوزارات المختلفة والجهات التى يمكن أن يكون لها تأثيراً هاما على نشاطها، ومن أهم هذه الجهات الجمعيات التطوعية، حيث يسهم هذا التنسيق في زيادة فاعلية الاستفادة من هذه الجهات في دعم تضمين النوع.

ثامناً: لا شك أن تضمين النوع في الخطة إنما يتطلب أن يتم ذلك في وزارات أخرى مثل وزارة الشباب والقوى العاملة ووزارة التنمية والزراعة وقطاع الأعمال، لما لذلك من أهمية في تحقيق الإطار المتكامل لاستراتيجية تضمين النوع من ناحية، ومن الناحية الأخرى بما يتيح مدى أوسع من التنسيق لتحقيق الهدف.

الفصل الثالث

التخطيط بالمشاركة وآلية متابعة النوع الاجتماعي في خطة التنمية

الفصل الثالث

التخطيط بالمشاركة وآلية متابعة النوع الاجتماعي في خطة التنمية

طبقت مصر التخطيط القومي المركزي لعدة سنوات بعد اعتناقها الاشتراكية في الستينات. ومن طبيعة هذا التخطيط أنه يأتي من أعلي إلى أسفل. فالسلطات المركزية هي التي تحدد الاحتياجات وهي التي تضع الخطة وهى التى تنفذها وهى التى تقوم بمتابعتها. فالدولة هي القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم بالدور الرئيسي فيها. وقد كان هذا الأسلوب يؤثر أحيانا علي نجاح تنفيذ الخطة بسبب القصور في التعرف علي الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات المحلية والاحتياجات العملية والاستراتيجية للنوع الاجتماعي.

ثم أدت المتغيرات في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العالمي، وعولمة الاقتصاد العالمي إلى تعديل في كثير من المفاهيم، وظهور مصطلحات جديدة في مجال التنمية. بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن إعادة هيكلة الاقتصاد في مصر والأخذ بنظام الاقتصاد الحر و اقتصاديات السوق والبدء في برنامج خصخصة القطاع العام، والتركيز علي القطاع الخاص. كل ذلك جعل الدولة تعيد النظر في الأسلوب أو المدخل المتبع في التخطيط، وفى وضع الخطط الاجتماعية والاقتصادية لتساير اتجاهات التنمية الحديثة وتعدد القضايا التنموية وتشعبها خاصة بعد أن أصبح النوع الاجتماعي أحد العناصر الرئيسية في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبدأت دول العالم بما فيها مصر تتحدث عن التنمية بالمشاركة وشركاء التنمية، وتعريف وتحديد أدوار الأطراف الرئيسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهمية تكامل الجهود التنموية – على أسس جديدة أكثر فاعلية – من أجل تحقيق تنمية متواصلة يشترك فيها أطراف ممثلون للقطاع الخاص والمجتمع المدني – ممثلا في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية– إلى جانب الحكومة من أجل تحقيق التكامل ولضمان تبني المجتمع ومشاركته الإيجابية في تحديد القضايا التنموية ووضع الخطط.

وأصبح التعرف علي احتياجات الأفراد والمجتمعات المحلية من المستلزمات الضرورية لضمان واقعية الخطط وبرامجها. وساد الاعتقاد بأن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق في المجتمع بالشكل المرجو ما لم يتطلع إليه الأفراد عامة، ويرغبون فيه رغبة صادقة تحفزهم إلى العمل الإيجابي وبذل أقصي الجهود والإمكانيات في السيطرة علي الموارد

وتسخيرها لمنافعهم. بالإضافة إلي ما ثبت من أن الجمعيات الأهلية تمتلك قدرة وفاعليـــة فـــي الوصول الى القاعدة الشعبية والتغلغل فيها بشكل قد يصعب علي الأجهزة الحكومية القيام بـــه بنفس التلقائية والفاعلية. ومن هنا نخلص إلي أن الجمعيات الأهليـــة قـــادرة علـــي تحـــديد احتياجات وأولويات السكان من النوعين في مجتمعاتها المحلية بكفاءة وواقعية.

ونتيجة لتوفر البيئة السياسية المناسبة من خلال العديد من الكتابات وحلقـــات العمـــل التي تناولت موضوع التخطيط بالمشاركة بدأت الدولة في الاتجاه نحـــو تبنـــي هـــذا المدخـــل التخطيطي القائم على إشراك القطاع الخاص والقطاع المدني ممثلا في الجمعيات الأهلية فـــي العملية التخطيطية. ويقوم التخطيط بالمشاركة علي أساس البدء من القاعدة بمعني أن التخطيـط أصبح من أسفل إلى أعلي أي عكس ما كان متبعا في الماضي. فجـــهود التنميـــة الاقتصاديـــة والبشرية والاجتماعية التي تحرص الحكومة علي نجاحها، لا يمكن أن تتحقق بدون مشـــاركة فعالة من المجتمعات المحلية المتمثلة في جمعياتها الأهلية في رسم السياسات ووضع الـــبرامج جنبا إلي جنب مع القطاع الخاص. ذلك أنه من المفيد إشراك قطاعات عديـــدة فـــي العمليـــة التخطيطية من خلال الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، وإشراكهما في إعداد الخطة القوميـــة وفي وضع البرامج والخطط التنفيذية لضمان تحقيق التنمية الحقيقية والفعالة.

ويقدم منهج الشراكة رؤية مشتركة لأدوار كل من المرأة والرجـــل، ويتوصـــل إلـــي مقترحات وأولويات للعمل وإلي تقييم قائم علـــي المشـــاركة فـــي الأوضـــاع والاحتياجـــات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وإتخاذ إجراءات رصد ومتابعـــة – بما في ذلك تحديد المؤشرات المحلية المتعلقة بتضمين النوع الاجتماعي – حتى يمكن وضـــع أسس للمساءلة في خطة العمل ومتابعة عملية تنفيذ المشروعات علي أساس مشاركة كل مـــن المرأة والرجل بما يحقق الكفاءة في التنمية.

فالمشاركة بين المخططين والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية من جانب ومشـــاركة المرأة والرجل من جانب آخر هي علاقة قائمة علي أساس تقبل الشركاء لرؤيتهم ومســـئولياتهم في تقديم الخدمات الاجتماعية والمشروعات الإنتاجية داخل أطر السياسات والتشريعات التـــي تحكم الاستجابة للمشكلات والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لكل من المرأة والرجل.

ويتمشى إشراك المجتمعات المحلية المتمثلة في الجمعيات الأهلية مع الاتجـــاه العـــالمي لتطبيق الشفافية وحق الناس في الحصول علي المعلومات وإشراكهم في صنع القرار. فـــالمرأة والرجل ممثلان في العمل الأهلي ويلعب كل منهما دورا أساسيا في تحقيق الاحتياجات العمليـة والاستراتيجية للمرأة خاصة في المجتمعات المحلية حيث الممارسات الخاطئة لدور كل منـــهما في التنمية. فقد ثبت أن بعض أسباب فشل الجهود التي بذلت من أجل التنميـــة المســتدامة أو تباطؤ هذه الجهود كان يرجع إلي عدم تمكين الأهالي (ذكورا وإناثا) بالمجتمعات المحلية مـــن التعبير عن احتياجاتهم الحقيقية وسبل إشباعها وتفجير طاقاتهم الإيجابية الكافية لاستخدامها فـي إدارة مواردهم بطريقة مستدامة.

فالتخطيط بالمشاركة يعتبر وسيلة مجدية وعملية تستهدف مساعدة الجمعيات الأهليـة في بذل الجهود البناءة بالإمكانيات المطلوبة في المنطقة، أي الموارد المحليـــة المتاحـــة فـي المنطقة التي تحتاج إلي هذه الجهود. ويهتم هذا النوع من التخطيط - فـــي الوقـت نفســه - بمشاركة كل من المرأة والرجل في وضع الخطط فيما يتعلق باحتياجاتهما و بعـــد ذلـك فـي عملية التنفيذ والمتابعة والتقييم. فالتخطيط بالمشاركة يســاعد الجمعيـــات الأهليـة والجـهات الحكومية علي التعرف علي المناطق المحرومة من الخدمات أو التي لم توضع بعد في خطـــة الخدمات والاحتياجات العملية والاستراتيجية لكل من النساء والرجال في هذه المنـــاطق، إلـي جانب تسهيل مهمة تنفيذ البرامج الخدمية والمساعدة في تذليل معوقات التنفيذ، كمـــا أن تكلفـة تنفيذ المشروعات تصبح أقل نتيجة لمشاركة المجتمع المحلي في دعم برامـــج ومشـروعات الخطة ماديا أو فنيا فضلا عن أن هذه المشروعات تتســـم أكـثر بالواقعيـة وبـالقرب مـن الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات المحلية. علاوة علي أن التخطيط بالمشاركة يوضح الأولويـات والإمكانات المتاحة حتى يقدم كل شريك ما لديه من امكانيات ومزايا نسبية. كما أن التخطيـــط بالمشاركة في مجال تضمين النوع يساعد المسئولين علي توجيه الخدمات للأماكن المحرومـــة منه بالفعل حتى لا تحدث ازدواجية وتكرار وإهدار للجهد والمال والوقت، وبهذا يتـــم توجيـه الاستثمار إلي المناطق الأكثر احتياجـا والتـــي بنـــاء عليـها تتحقـق الاحتياجـات العمليـة والاستراتيجية لكل من المرأة والرجل.

والتخطيط بالمشاركة في مجال تضمين النوع الاجتماعي يعنى ضمنا أن هناك عقـــدا اجتماعيا بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني فـــي إطـــار شـــراكة ثلاثيـــة تـــأخذ احتياجات كل من المرأة والرجل في الاعتبار، مع تحديد مجالات العمل والنشاط لكل طـــرف من أطراف هذا العقد، بهدف تعبئة أفضل لإمكانات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشئون الدولـــة يسهم فيها كل من المرأة والرجل علي قدم المساواة. وهذه العلاقة الثلاثية لا يمكـــن أن تؤتـــي ثمارها إلا في سياق مجتمعي قائم علي الديموقراطية والإنصاف للمرأة والمســـاءلة واحـــترام حقوق الإنسان والقضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

والتخطيط بالمشاركة في مجال تضمين النوع الاجتماعي في خطة الدولـــة للتنميـــة، يزيد من وعي وإحساس المخططين وشركائهم بأهمية دور المرأة والرجل كشركاء في التنميـــة، ومشاركتهما علي قدم المساواة في تحديد احتياجـــات المجتمـــع واحتياجـــات النـــوع العمليـــة والإستراتيجية وذلك من أجل تمتع كل من المرأة والرجل بموارد التنمية وعوائدها.

ويحتاج تضمين قضايا النوع الاجتماعي في عملية التخطيط بالمشاركة إلـــي إعـــداد كوادر خاصة في كل من وزارة التخطيط والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، خاصـــة فـــي مجال وضع الخطة وتنفيذها ومتابعة تنفيذها لضمان جودة التنفيذ والمتابعة. كمـــا أن تضميـــن النوع ومتابعته في خطط التنمية في ظل مدخل التخطيط بالمشاركة يتطلب وضع آلية أو نظـــام يمكن من خلاله متابعة تضمين النوع الاجتماعي في خطط التنمية. كما تتطلـــب هـــذه الآليـــة تحديد أدوار الشركاء أي الدور المتوقع أن يلعبه كل شـــريك فـــي متابعـــة تضميـــن النـــوع الاجتماعي في برامج ومشروعات الخطة. فالجمعيات يمكنها أن تشترك في تنفيذ الخطة مـــع الوزارة المختصة بإسناد بعض مشروعات الخطة إليها كما هو حـــادث مـــع وزارة الشـــئون الاجتماعية حيث تقوم بإسناد مشروعات الخطة للجمعيات الأهلية. أو كما هو حادث في تجربـــة وزارة الصحة والسكان مع الجمعيات الأهلية حيث توفر الجمعيات الأهليـــة بالجـــهود الذاتيـــة المباني للوزارة لإقامة وحدات صحية أو مراكز لتنظيم الأسرة في الأماكن المحرومة من مثـــل هذه الخدمات والتي لا تزمع الوزارة إقامتها فيها في المستقبل القريب بسبب نقص الاعتمـــادات أو عدم إدخالها في الخطة بعد. كما أن الجمعيات الأهلية يمكن أن تلعـــب دورا حيويـــا فـــي تسهيل مهمة القائمين علي التنفيذ بالدعوة والتوعية بالمشروعات والبرامج الخاصـــة بالخطـــة، بالإضافة إلى القيام بمهمة المتابعة المحلية.

وقد قامت وزارة التخطيط بالتعاون مع معهد التخطيط القومي بخطوات ملموسة وإيجابية تجاه التخطيط بالمشاركة مع أخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار، وذلك من خلال عقد عدة حلقات عمل في القاهرة والفيوم والإسكندرية بين المخططين والجمعيات الأهلية لتحديد دور كل شريك في عملية التخطيط بالمشاركة علي المستوي المحلي وذلك خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. ودارت التساؤلات حول كيفية توزيع الأهداف والأدوار وعدم تقاطعها بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي والقطاع الخاص، وهل تتمشى الوسائل المقترحة للتنفيذ (من جانب الحكومة والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص) مع الموارد المتاحة محليا، وما هي أسس المشاركة بين واضعي الخطط والجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتضمين النوع الاجتماعي، وكيف يمكن القضاء علي الفجوات النوعية أو تقليلها وتلبية الاحتياجات الفعلية للأفراد في البيئات المختلفة.

وتم في هذه الحلقات تحديد دور القطاع الأهلي في:

- حصر الاحتياجات الفعلية والاستراتيجية لأفراد المجتمع من النساء والرجال وتحديد الأولويات بالنسبة للمجتمع المحلي والأماكن المحرومة من العديد من الخدمات سواء في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، أو في مجال التعليم والتدريب خاصة للمرأة الريفية حتى تمارس دورها في إقامة مشروعات صغيرة مدرة للدخل لزيادة دخل أسرتها وتقديم التسهيلات لها في التعامل مع الأسواق والبنوك أسوة بالرجل.
- توفير قاعدة للبيانات الكمية والكيفية عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية.
- حصر للإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة في هذه المجتمعات.
- تحديد أولويات المشروعات التي تحقق الاحتياجات الفعلية والاستراتيجية للنوع الاجتماعي.
- العمل على تضمين النوع الاجتماعي في برامج الجمعيات الأهلية ومشروعاتها لتنمية مجتمعاتها المحلية.

أما فيما يتعلق بالدور الحكومي فيتلخص فيما يلي:

- أن يتم مراعاة الاحتياجات المستقاة من الجمعيات الأهلية والمتعلقة بتضمين النوع في خطط الدولة وبرامجها.
- التنسيق والتعاون المستمر بين الإدارات الحكومية المختلفة والجمعيات الأهلية فيما يتعلق بتحديد الاحتياجات والأولويات والأماكن المحرومة من الخدمات.
- بناء قدرات العاملين في الجهات الحكومية المختلفة علي الشراكة مع الجمعيات وكيفية تنفيذ هذه الشراكة فعليا خاصة في مجال تضمين النوع الاجتماعي.
- وضع آلية للتعاون بين وزارة التخطيط والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص في مجال تضمين النوع الاجتماعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

<u>والهدف من إقامة الآلية هو:</u>

١. تحديد المشروعات بناء علي الحاجات الحقيقية للنوع الاجتماعي علي مستوي المجتمع المحلي.
٢. بناء قدرات العاملين بالتخطيط والجمعيات ليصبحوا قادرين علي تنفيذ الشراكة.

ومتطلبات آلية تنفيذ الشراكة في مجال تضمين النوع الاجتماعي هى:

١- وضع إطار قانوني أو قرارات
٢- توفير موارد بشرية ومالية
٣- بناء للقدرات المؤسسية
٤- إقامة هيكل تنظيمي لتوفير بيئة أفضل لعمل باقى الشركاء

<u>الهيكل المؤسسي للآلية:</u>

تأسيس هيكل الشراكة يحتاج إلي:

- تنظيم وتنسيق وإدارة المجهودات والمبادرات المختلفة الحالية والتي لها علاقة مباشرة مع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص في المجالات المختلفة للتنمية بما في ذلك احتياجات المرأة العملية والاستراتيجية.

- أن يدعم وزير التخطيط إقامة هيكل مؤسسي في الوزارة يعمل بفاعلية خارج أية معوقات بيروقراطية.

- القيام بعملية تأهيل لموظفي الوزارة ليصبحوا قادرين علي التعرف علي احتياجات النوع الاجتماعي وعلي أدوار الشركاء.

- القيام بعملية تأهيل للجمعيات والقطاع الخاص ليعملا جنبا إلي جنب مع الوزارة في مجال التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

- المدخل المقترح ليس معزولا عن التغيرات الجارية في توجه الدولة نحو العمل مع القطاع الخاص والأهلي في مجالات التنمية المختلفة.

من المهم عند وضع الهيكل المناسب للشراكة أن يكون:

- قادرا على الاستمرارية كهيكل مؤسسي.
- أن توفر له الإمكانيات ليكون فعالا ومتميزا بالكفاءة العالية.
- أن يكون بعيدا عن قيود البيروقراطية الحكومية، مع خضوعه للمساءلة.
- أن يسمح له بجذب موظفين من نوعية متميزة.
- أن تتم تعبئة الموارد واستخدامها بشكل رشيد.

تتضمن الآلية ثلاثة مستويات:

المستوي الأول: المستوي المركزي ويطبق من خلال إنشاء وحدة للشراكة في وزارة التخطيط تابعة لمكتب الوزير لتخرج من حيز القيود البيروقراطية وتسمح بوجود ممثلين للجمعيات (الأتحاد العام) ونساء في مواقع القرار المختلفة. ويتلخص دورها في:

- تحقيق التعاون والتنسيق مع الوزارات المختلفة والجمعيات في مجال وضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.
- تنسيق وإدارة عملية الشراكة بالإضافة إلي مسئوليتها في بناء قدرات موظفي الوزارة.
- تقييم أهداف السياسة أو الاستراتيجية وما تم تحقيقه علي المستوي المحلي وتنظيم العمل بين الشركاء.

أي أن دورها يتلخص في وضع السياسات ودليل العمل واستراتيجيات العمل مع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص. وستضم الوحدة مجموعة من العاملين الميدانيين للعمل مع المستوي المحلي.

المستوي الثاني: وينقسم إلي مستويين فرعيين:

- **المستوي المحلي علي صعيد المحافظة**، ويتم تشكيل لجنة تحت مظلة إدارة التخطيط بمكتب المحافظ تضم إدارات التخطيط في المديريات المختلفة وممثلين عن الجمعيات الأهلية. ويتلخص دورها في:

١- الربط بين السياسات علي المستوي المركزي والاحتياجات علي مستوي القاعدة.

٢- متابعة مدي التقدم في المشروعات المختلفة للخطة ومدي تضمين النوع بها، ومد وحدة الشراكة علي المستوي المركزي بهذه المعلومات.

٣- تحليل المؤشرات التي تجمع بواسطة الجمعيات فيما يتعلق بمتابعة مدي التقدم في مشروعات الخطة وتضمين النوع بها والاحتياجات العملية والاستراتيجية التي تم أخذها في الاعتبار وذلك من أجل رفعها إلي وحدة الشراكة بوزارة التخطيط لتساعد صانعي القرار علي المستوي المركزي في عملية صنع القرارات المتعلقة بالمحليات.

٤- بناء قدرات العاملين بالوزارات المختلفة للعمل في شراكة مع الشركاء الآخرين.

- **المستوي المحلي علي صعيد القرية أو المركز:** ويتشكل من شبكة من الجمعيات الأهلية يمثل فيها ممثلو الوزارات علي هذا المستوي. ويتلخص دورها في: التعرف علي الاحتياجات ووضع الأولويات وتحديد المشروعات التي تحقق هذه الأولويات ووضع الميزانيات اللازمة لتحقيق هذه المشروعات مع الأخذ في الاعتبار أن هذه المشروعات تتضمن تحقيق الاحتياجات العملية والاستراتيجية للنوع الاجتماعي. وتكون مسئولة عن تنمية قدرات الجمعيات الإدارية والفنية وتوليد دخل لها بالإضافة إلي تنمية قدراتها علي المساهمة في تنفيذ مشروعات الخطة ومتابعتها وتذليل العقبات التي تواجه عملية التنفيذ.

وينبثق عن هذا المستوي لجان فرعية متخصصة كل منها تختص بمهمة معينة منها ما يكون مسئولا عن اختيار المواقع ذات الحاجة الشديدة في المحافظات المختلفة طبقا لمعايير أختيار يتم الاتفاق عليها مع لجنة الشراكة علي المستوي المحلي (المحافظة) مسترشدين بسياسات وحدة الشراكة علي المستوي المركزي. لجنة أخري تقوم بتحديد المشروعات المختلفة طبقا لجدول محدد بفترة زمنية محددة.

ويمثل في هذه اللجان المجتمع الذي سيلعب دورا في تنفيذ المشروعات من خلال القادة المحليين والطبيعيين إلي جانب الجمعيات الأهلية. وتشكل لجنة لمتابعة تنفيذ المشووعات لضمان تضمين النوع الاجتماعي ووضع المؤشرات اللازمة للمتابعة وتطبيقها ورفع تقارير بما تم تنفيذه ومعوقات التنفيذ للجنة علي المستوي المحلي (المحافظة) والتي تقوم بدورها في رفع هذه التقارير إلي وحدة الشراكة علي المستوي المركزي. وليس بالضرورة أن تكون اللجان الفرعية دائمة فقد يكون طبيعة مهامها يفرض وجودها بشكل مؤقت.

ويحتاج المستوي المحلي إلي بناء قدراته ليصبح قادرا علي الربط بين السياسات من أعلي واحتياجات المجتمع ممثلة في نسائه ورجاله في القاعدة. وكذلك بناء قدرات الموظفين علي إدارة مسئوليات التشبيك مع الجمعيات والقطاع الخاص فيما يتعلق باحتياجاتهما ومطالبهما. وأن يؤخذ في الاعتبار أن غالبية العاملين في وزارة التخطيط يحتاجون إلى تدريب على تنمية مهارة عملية صناعة قرار مشترك مع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص علي المستوي المحلي والمركزي وكذلك مهارة التفاوض مع الشركاء من أجل الحصول علي الموارد المتاحة في المجتمع. فإجادة عملية التفاوض قد تقنع الشركاء علي تمويل المشروعات وتنفيذها. بما يوفر الجهد والتمويل والاستثمارات لمشروعات أخري تنفذ علي المستوى القومي.

الفصل الرابـــع

استراتيجية تضمين النوع الاجتماعى فى سياق التنمية بالخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ خاصة في مجالى التربية والتعليم والصحة والسكان

الفصل الرابع
استراتيجية تضمين النوع الاجتماعي فى سياق التنمية بالخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ خاصة في مجالي التربية والتعليم والصحة والسكان

٤-١ تقديم :-

شهدت سنوات الخطة الخمسية الماضية إنجازات ملموسة في المجالات المختلفة لتضمين النوع الاجتماعي في سياق التنمية مقارنة بما كانت عليه في بداية عقد الثمانينات حيث شهدت الحقبة الماضية للتنمية (عقد التسعينات) طفرة كبيرة في مجال التنمية بصفة عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة تطبيقاً لمنهج التنمية البشرية ومواكبة لدخول جميع دول العالم القرن الجديد في ظل متغيرات وعوامل جعلت من العالم قريه كبيرة.

إن إعداد المواطن المصري (رجلاً كان أو امرأة أو طفلة أو طفل) اجتماعيا واقتصاديا لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين تتطلب أن يتم تسليحه بسلاح العلم والتكنولوجيا والصحة الجسمانية والروحية والسلوكية للاضطلاع بجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف اللحاق بركب الدول المتقدمة ورفع مستوى معيشته وأسرته .

وتعد العلاقة بين المرأة والتنمية من أهم القضايا المعاصرة، من حيث انعكاساتها ومداها واتجاهاتها المتبادلة ، ويرتبط موضوع المرأة والتنمية بأبعاد متعددة بعضها كمى وبعضها كيفى وجزء كبير منها مؤسسى.

تتطلب تنمية المرأة التركيز على مشاركتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبمعدلات أسرع وهو ما تستهدف تحقيقه خطة الدولة.

وكما سبق، أوردنا فقد ركزت خطة الوزارة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ على العمل على تضييق الفجوة النوعية بين الرجال والنساء في كافة المجالات. وذلك بإعطاء مكانة هامة للارتقاء بأوضاع المرأة والطفولة والأمومة والنهوض بأحوالهما الاقتصادية والاجتماعية وخلق وعى اجتماعي بأهمية مشاركة المرأة مشاركة إيجابية في عملية التنمية، ورفع وعى المرأة نفسها بأهمية أدوارها المتعددة (الإنتاجية والمجتمعية والسياسية والأسرية)، كما أهتمت مصر بضرورة حصول المرأة على حقها كإنسان دون أى تمييز في غير صالحها.

ولكن بمتابعة تضمين النوع الاجتماعي (المرأة) في الخطط القطاعية لسنوات الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ وباستعراض الواقع الاقتصادي والاجتماعى للمرأة يتضح أن المرأة المصرية قطعت شوطاً كبيراً وحققت نجاحات ملحوظة فى مجالات عديدة ولكن مازالت هناك بعض التحديات الأخرى فى مجال تمكين المرأة المصرية ومنها:

- الأمية المرتفعة نسبياً بين النساء خاصة الريفيات ٠
- عدم وعى المرأة المصرية بالحقوق الممنوحة لها ٠
- التقاليد والعادات الموروثة التى تؤدى الى مفاهيم وسلوكيات خاطئة تؤثر بالسلب على مدى مشاركة المرأة فى شئون مجتمعها ٠
- الفجوة النوعية فى المجالات المختلفة للتنمية ٠
- الركود الاقتصادي والانعكاسات السلبية لبعض المتغيرات. العالمية والمحلية (الإجراءات الاقتصادية للإصلاح الاقتصادى) على عمالة المرأة .

ولقد أدت المتغيرات فى النظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى العالمى ، وعولمة الاقتصاد العالمى إلى تعديل في كثير من المفاهيم التخطيطية وظهور مصطلحات جديدة في مجال التنمية . بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن إعادة هيكلة الاقتصاد في مصر والأخذ بنظام الاقتصاد الحر واقتصاديات السوق جعل الدولة تعيد النظر في وضع الخطط الاجتماعية والاقتصادية لتساير اتجاهات التنمية الحديثة وتعدد القضايا التنموية وتشعبها خاصة بعد أن أصبح النوع الاجتماعى أحد العناصر الرئيسية في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وبدأت دول العالم بما فيها مصر تتحدث عن التنمية بالمشاركة وشركاء التنمية وتعريف وتحديد أدوارالأطراف الرئيسية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأهمية تكامل الجهود التنموية. لذلك اهتمت الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢- ٢٠٠٧ بالسعى جاهدة لأن تأخذ منظور النوع الاجتماعى في الاعتبار عند إعداد مقترح هذه الخطة، حيث أثبتت التجربة أنه عندما يكون هناك عدالة ومساواة بين الجنسين فإن الاقتصاد ينمو بصورة أسرع ويستطيع

الفقراء الخروج من دائرة الفقر بصورة أكثر فعالية ويسير المجتمع نحو رفاهية أعظم لكل من الرجال والنساء والأطفال.[1]

ومن المعروف أيضا أن المرأة إذا ما تمتعت بصحة أفضل وإذا ما حصلت على مستوى تعليم لائق فإنها تكون أكثر قدرة على المشاركة في الأنشطة الإنتاجية بصورة أفضل وتستطيع أن تحصل على فرص عمل أوسع وتحقق دخلاً أعلى ، ولذا فإن الاستثمار الموجه لصحة وتعليم المرأة من شأنه أن يرفع من دخل الأسرة وأن يرفع أيضا من الناتج الاقتصادي للدولة.

وبالتالي فإن الأستثمار في الجانب البشرى خاصة في مجالات صحة وتعليم وتدريب يجب أن تعمل على ضمان حصول المرأة على جزء كبير من هذه الاستثمارات لسد الفجوة النوعية بين الجنسين. كما أن استثمارات الخطة في جانب رأس المال وفي فرص التوظف وخلق فرص عمل جديدة يجب أن يوجه جزء كبير منها للمرأة ، ويجب أن يكون المخططين على وعى بأن وضع المرأة أكثر تدنيا من الرجل بالنسبة لآليات عمل السوق وبالنسبة لوصفها في المؤسسات المختلفة.

والمرأة المتعلمة هى أكثر قدرة على أستخدام التكنولوجيا المتاحة وعلى تطويعها وهى أيضا أكثر قدرة على أن تستجيب وتتكيف مع التغيرات الاقتصادية السريعة التى يشهدها الوطن.

إن تضمين النوع الاجتماعي في الخطة هو عبارة عن استراتيجية تهدف إلى ضمان تحقيق العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة في تحقيق الخطة وفي الاستفادة من نتائج الخطة.

إن ضمان وضع استراتيجية تضمين النوع الاجتماعى في الخطة الخمسية يتطلب الآتى:-

أ- تخصيص الموارد بشكل عادل لكل من الجنسين .

ب- وضع أهداف تقوم على أساس تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

ج- مشاركة كل من الرجل والمرأة في وضع أولويات الخطة وبرامجها.

---

[1] فاطمة خفاجى ، الخطة التنفيذية لمتابعة تضمين النوع الاجتماعى فى خطتى التعليم والصحة ، جزء من بحث فريق وحدة تخطيط وسياسات النوع ، معهد التخطيط القومى واليونيسيف – تحت النشر .

د- المساواة في الفرص التى تتيحها الخطة (فرص الاستثمارات في الجانب البشرى ، خلق فرص عمل...الخ) وأيضا في التمتع بالثمار الناتجة عن الخطة (زيادة مستوى الدخل، زيادة القدرة للحصول على رأس المال .... الخ).

هـ- المساواة بين الجنسين في مواقع اتخاذ القرار في مؤسسات الدولة المختلفة.[1]

٤-٢ أهداف الخطة القومية للنهوض بالمرأة خلال الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢-٢٠٠٧

أ- على المستوى القومى :

- التأكيد على قومية الدعوة **National Advocacy** لإدماج النوع الاجتماعى في سياق التنمية
- إستمرارية تطوير وتحديث وتوفير البنية المعلوماتية من منظور النوع الاجتماعى على جميع المستويات وعلى جميع القطاعات ٠
- الاستثارة المستمرة لزيادة وعى متخذى القرار بأهمية التخطيط للنوع الاجتماعى ٠
- ضرورة وأهمية الشراكة في تنفيذ الخطط ومتابعتها ٠
- سن القوانين والتشريعات التى تدعم إدماج النوع الاجتماعى مع تنقيتها من القوانين التى تعوق الإدماج ٠
- إعطاء فرص أفضل للمرأة فى مراكز اتخاذ القرار والمراكز القيادية ٠

ب- على المستوى القطاعى - المحافظات :

- تحليل قضايا النوع الاجتماعى على المستوى القطاعى والمحافظات ٠
- بناء وتحديث قاعدة المعلومات والبيانات الخاصه بالتخطيط وإتخاذ القرار من منظور النوع الاجتماعى ٠
- إستكمال الآليات المؤسسية وضباط الاتصال على جميع المستويات وجميع القطاعات ٠
- تكثيف التدريب للتخطيط ومتابعة تضمين النوع الاجتماعى في سياق التنمية ٠
- بناء وإحكام شبكة الاتصالات الخاصة بالنوع الاجتماعى ٠
- تشجيع وتدعيم الدراسات الخاصه بالنوع الاجتماعى لخدمة التخطيط ٠

---

[1] المرجع السابق .

ج- على المستوى المحلى :

- تكثيف الجهود للدعوة لكسب التأييد لتضمين النوع الاجتماعى فى البرامج والمشروعات المحلية (**Advocacy**) .
- تكثيف الحملات الاعلامية الداعية إلى نشر الثقافة الصحية والدينية والحضرية ومحو الأمية والتعليم والاتصالات
- تسليط الضوء على أمثلة لمشروعات رائدة ونموذجية فى مجال تضمين النوع الاجتماعى وذلك لمحاكاتها فى المحليات ،
- طرح ونشر وتوضيح مبسط لبعض الدراسات التحليلية الواقعية عن قضايا النوع الاجتماعي في المحليات من خلال الأعلام ونوادى المرأة والشباب ،
- أستمرارية التعرف على قدرات شركاء التنمية وتوزيع الأدوار والمسئوليات بينهم ومتابعتها ،
- تكثيف التدريب على التخطيط النوعى وبناء القدرات الفنية والمهارية للجمعيات الأهلية والقيادات المحلية (الحكومية وغير حكومية)،

عموماً فقد ركزت الخطة على تحقيق الأهداف التالية:-

- إعداد الكوادر البشرية اللازمة لقطاعات الاتصالات والمعلومات وإعطاء الإناث نصيبهن العادل من برامج الإعداد لهذه الكوادر لزيادة فرص عملهن للحد من البطالة وتأكيدا لمبدأ تكافؤ الفرص للنوع الإجتماعى .

- تنمية وتفعيل دور المرأة المصرية في المجتمع المصرى ورفع وتنمية مهارتهن لدفع مسيرة التنمية في مصر بإعتبار المرأة نصف المجتمع .

- بناء مجتمع المعلومات للنوع الاجتماعى يستطيع ملاحقة وإستيعاب التدفق الهائل من المعلومات والمعارف المتطورة ويحسن الأستفادة منها .

- تنمية المهارات الأساسية لأكبر عدد من الإناث وبناء مهارات متخصصة من خلال إدخال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مراحل التعليم سواء الأساسي أو الثانوى أو الجامعى (مشروع المدارس الذكية) .

إن هذه الأهداف سوف تحقق التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني والمؤسسي للمرأة وبالتالي إذا تحققت هذه الأهداف المحددة من خلال الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ لإدماج النوع الاجتماعي في سياق التنمية فإن خطة تضمين النوع الاجتماعي في سياق التنمية للنهوض بالمرأة تكون قد حققت أهداف تمكين المرأة في كافة المجالات ٠

٤-٣ السياسات الخاصه بالمرأة والتعليم والتدريب والبحث العلمى

- استكمال نشر المدارس وتوطنها طبقا للاحتياجات الواقعية من واقع مشروع الخريطة المدرسية لتوفير فرص التعليم للإناث والذى يراعى بعد المدرسة عن المنزل .
- سد منابع الأمية بتحقيق الاستيعاب الكامل للإناث الريفيات والفقيرات في البيئات المختلفة والعمل على منع تسربهن من التعليم الأساسي .
- استكمال توفير ونشر مدارس الفصل الواحد وخاصة فى البيئات الفقيرة والعشوائية مع توفير كافة المستلزمات والتجهيزات الخاصة بها لتحقيق الهدف الذى انشئت من أجلها هذه النوعية من التعليم وهى تقليل الفجوة النوعية بين الذكور والإناث .
- توفير المباني المدرسية داخل المربعات السكنية بما يستجيب لنوعيات التعليم المختلفة مع التركيز على المناطق الأكثر حرماناً خاصة في القرى والنجوع النائية والمناطق العشوائية الفقيرة بالحضر ٠
- اتاحة فرص التعليم للمرأة من خلال الخط التعليمى الرسمى وغير الرسمى من خلال التنظيمات السياسية والمهنية والاجتماعية والثقافية ومواقع العمل ومراكز التدريب والمجلس القومى للمرأة فى المحافظات .
- الاستمرار في التأكيد على الدور الفعال لكل من الإعلام وأجهزته وخاصة التليفزيون والجمعيات غير الحكومية لإحداث التطوير والتغيير والتجديد في ثقافة المرأة من خلال عرض صورة إيجابية حقيقية للمرأة المصرية ومكانتها في الأسرة والمجتمع.

- استكمال وتوفير وتطوير برامج محو أمية المرأة وخاصة الريفية والتأكيد على المفهوم الحضارى لمحو الأمية بما يواكب متطلبات العصر والمتغيرات العالمية المتسارعة .
- تشجيع وتنشيط التعلم الذاتى والتعليم عن بعد مع غرس القيم الايجابية من خلال المضامين الثقافية بمناهج وبرامج محو الأمية .
- مواصلة التعليم وتوفير الموارد القرائية للمتحررات من الأمية لمواجهة الارتداد للأمية مرة أخرى .
- التدريب التحويلى بربط تعليم الكبار بالتدريب المهنى .
- الوصول بالأميات إلى المستوى التعليمى والثقافى والمهنى الذى يمكنهم من استيعاب الأبعاد الحضارية والاجتماعية بحيث يصبح اكتساب مهارات الإتصال الأساسية وسيلة لبلوغ غايات المشاركة والمعاصرة والمواطنة الصالحة .
- تشجيع الإناث الملتحقات بالتعليم العالى الجامعى إلى الالتحاق بالكليات العملية مما يحدث نوعا من التوازن بين الجنسين فى هذه النوعية .
- العمل على رفع نسبة القيد للبعثات بالتعليم العالى والجامعى ببعض المحافظات والتى تقل بها نسبة قيد الفتيات لهذه المرحلة التعليمية .
- تشجيع الإناث والعمل على زيادة نسبة مساهمتهن فى منظومة البحث العلمى فى مصر .
- مراجعة المناهج التعليمية الخاصة بالحفاظ على البيئة وتحديثها فى جميع المراحل التعليمية .
- تطوير نظم وبرامج وتقنيات التعليم المفتوح وأنماط جديدة من التعليم العالى يهدف الى إتاحة فرص التعليم العالى لكل من يرغب وخاصة الإناث فى رفع مستواه الاقتصادى والاجتماعى وتوفير فرص التعليم مدى الحياة .
- تطوير المعاهد العليا والمتوسطة بهدف تحسين ورفع مستوى الجودة القائمة على المهارة والقدرات التنافسية والعمل على تلبية احتياجات سوق العمل محليا فضلا عن إتاحة فرص متنوعة من التعليم العالى المتميز لمن فاتهم فرص الإلتحاق بالتعليم الجامعى خاصة الإناث .

٤-٤ السياسات الخاصة بصحة المرأة والصحة الإنجابية

- مراعاة احتياجات النوع الاجتماعى في تقديم الخدمات الصحيـــة (المكـــان - الزمان - مقدمى الخدمة) .
- إعداد خريطة صحية عن الأوضاع الصحية للنوع الاجتماعى فى محافظـــات مصر .
- بذل الجهود لإستحداث أساليب لزيادة كفاءة الخدمات الصحية المقدمة للمـــرأة ودراسة البدائل الخاصة بتمويل هذه الخدمات مع التوسع في مشروعات صحة وخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ورفع كفـــاءة الوحـــدات الصحيـــة القائمة ودعمها ومتابعة آدائها.
- إصدار التشريعات التى تكفل صحة المرأة والطفل (ذكور وإناث) .
- الأستمرار في دعم وتشجيع المنظمات غير الحكوميـــة والجمعيـــات الأهليـــة والمجموعات النسائية في نشر المعلومات المتعلقة بصحـــة المـــرأة والطفـــل (ذكور وإناث) وتكثيف دورات التوعية الصحيـــة الوقائيـــة علـــى مســـتوى المحليات.
- دعم الدور الذى تقوم به المحليات والجمعيات الأهلية في رعاية المرأة والطفل (ذكور وإناث) والتنسيق بين جهود هذه الهيئات والمؤسسات الحكومية وغـــير الحكومية المعنية ودعم المشاركة الشعبية للإرتقاء بصحة المرأة والطفل(ذكور وإناث) وتعليمهما وتثقيفهما ورعايتهما اجتماعياً ورياضياً وربطـــهما بالبيئـــة المحلية ومعالمها وآثارها وتعميق إنتمائهما لها.
- زيادة عدد الممارسات الصحيات في المناطق الريفية مع زيادة الوعى بمخاطر الممارسات الضاره بالطفلة والفتاة (ختان الإناث، والزواج المبكر).
- تدعيم وتنمية مراكز الطفولة والأمومة حتى تصبح أكـــثر إســـتعدادا لتقديـــم الرعاية الصحية والتثقيف الصحى والغذائى للمرأة خصوصاً في فترة الحمـــل، مع نشر التوعية الصحية والأسعافات الضرورية للأسرة .
- التوسع في وحدات الخدمة المتنقلة التى تحمل الفريق الصحى القـــادر علـــى تقديم الثقافة الصحية والغذائية والبيئية للوصول إلى الجمهور المستهدف فـــي المناطق المحرومة.
- توسيع نظام طبيب الأسرة (خاصة المـــرأة الطبيبـــة للمنـــاطق ذات الطبيعـــة الاجتماعية الخاصة) .

- بذل الجهود للحد من مسببات الأمراض بجميع أشكالها، خاصة الحوادث ومخاطر البيئة وظروف المجتمع.
- مد مظلة التأمين الصحى على السيدات في مرحلة الحمل والولادة.
- توفير الحماية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لذوى الاحتياجات الخاصة من فئات (الشوارع ، المعاقة، والعاملة والمودعة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والعقابية).
- التوسع في إنشاء النوادى المتكاملة (الرياضية والاجتماعية والثقافية) في جميع المحافظات والتأكد من مشاركة الطفلة والفتاة في هذه الأنشطة (خارج النشاط الدراسى) وذلك لصقل شخصيتهن وإكسابهن مهارات اجتماعية وصحية مفيدة.
- استمرار العلاج على نفقة الدولة لغير القادرين .
- تعزيز البرامج الوقائية التى تحسن من صحة المرأة والاضطلاع بمبادرات تراعى نوع الجنس وتتصدى للأمراض التى تنتقل عن طريق الإتصال الجنسى ، فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) وقضايا الصحة الجنسية والإنجابية وخاصة بمحافظات الحدود.
- نشر وزيادة الأماكن الصحية التى تهتم بعلاج الإدمان وإعادة تأهيل المعالجين للدخول فى المجتمع حتى لايعودوا للإدمان بعد الشفاء ، خاصة إن الإدمان ينتشر فى سن الشباب سواء ذكور أو إناث ، وإعلان الجمهور بهذه الأماكن .
- تشجيع البحوث ونشر المعلومات عن صحة المرأة مع المراجعة الدورية للمعلومات والبحوث الخاصة بقضايا صحة المرأة واحتياجاتها وتحديثها بما يخدم الهدف منها .

٤-٥ الآليات المؤسسية الحالية لإعداد وتنفيذ ومتابعة خطة النهوض بالمرأة المصرية

الآليات المؤسسية الحالية	المهام والاختصاصات
أولا **: على المستوى المركزى (القومى)**	
١- المجلس القومى للمرأة	التخطيط للنهوض بالمرأة وتفعيل دورها فى المجتمع كله وحل المشكلات التى تواجهها ومتابعة التنفيذ .
٢- المجلس القومى للطفولة والأمومة	التخطيط والتنسيق بين الجهات الحكومية والأهلية للنهوض بالطفولة والأمومة .
٣- إدارة شئون المرأة (مجلس الشعب)	النهوض ببحث شئون المرأة
٤- لجنة تنمية القوة البشرية والإدارة المحلية (المرأة) مجلس الشورى	
ثانيا **: على المستوى القطاعى**	
٤- وحدة تخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومى	مساعدة الحكومة والمؤسسات الأهلية فى ادماج النوع الاجتماعي فى كل أنشطة التخطيط والبرامج للقضاء على الفجوة النوعية(من خلال الانشطة : تدريب ، بحوث ، استشارات) .
٥-وحدة المرأة والتنمية (الجندر) بالصندوق الإجتماعى للتنمية	تمكين المرأه لممارسة المشروعات التنموية لزيادة دخلها ودعم دورها الإنتاجي.
٦-وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة فى الزراعة بوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى .	النهوض بالمرأة الريفية وتحسين حياتها وإعداد البحوث والسياسات ووضع القوانين التى لها تأثير على المرأة فى القطاع الزراعى .
٧-الإدارة العامة لشئون المرأة بوزارة الشئون الإجتماعية .	تنمية المرأة الحضرية والريفية
٨- معهد التدريب وبحوث تنظيم الأسرة (الأسكندرية)	المساهمة فى تحقيق أهداف الخطة القومية للتدريب للهيئات العاملة فى هذا المجال والمتعاونة مع المعهد.
٩-اللجنة الدائمة للمرأة بوزارة القوى العاملة والهجرة .	النهوض بأوضاع المرأة العاملة والتعرف على أهم المعوقات .
١٠-وحدة النوع الاجتماعى بوزارة الأشغال والموارد المائية	النهوض بأوضاع المرأة
١١- وحدة النوع الاجتماعى بوزارة التموين والتجارة الداخلية .	النهوض بأوضاع المرأة
ثالثا **: على المستوى المحلى**	
١٢- اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية	العمل على مساندة الجمعيات الأهلية فى تنفيذ توصيات المؤتمر الدولى للسكان والتنمية من خلال عقد منتديات وندوات وزيارات ميدانية
١٣-الجمعيات الأهلية فى المحليات التى تعمل فى مجال تنمية المرأة والمجتمع	النهوض بالمرأة فى المحليات
١٤-فروع المجلس القومى للمرأة بالمحافظات	النهوض بأوضاع المرأة في جميع المحافظات وتحقيق أهداف المجلس القومى للمرأة.

يتضح من العرض السابق :-

أ- تعدد الجهات التى تعمل فى مجال النهوض بالمرأة .

ب- ضرورة العمل على التنسيق بينهاودعمها ماليا وفنيا واداريا وذلك لتحقيق الآتى: -

- نشر الإطار الفكرى لخطة تضمين المرأة في سياق التنمية الذى أعدته الوزارة والمجلس القومى للمرأة على المستوى الحكومى والأهلى لتبنى الأهداف وترجمتها إلى مشروعات وبرامج للنهوض بأوضاع المرأة .
- تدعيم الآليات المؤسسية الحالية لتحقيق المناخ المساند الذى يسهم فى تنفيذ خطط النهوض بالمرأة على مستوى المحليات بالمحافظات المختلفة .
- استثارة وعى المسئولين من العاملين فى مجالات تنفيذ خطط النهوض بالمرأة بأهمية ما يقومون به من أدوار خاصة على مستوى المحافظات لتحقيق التنمية المستدامة.
- عدالة توزيع الاحتياجات على المحافظات المختلفة لتحقيق التوازن بينها وذلك من خلال تكامل عمل الأجهزة الحكومية بعضها البعض وبينها وبين القطاع الأهلى والمجتمع المدنى بأكمله.

ومن هذا المنطلق تبرز **أهمية آلية للتنسيق ومتابعة تنفيذ مشروعات وبرامج المرأة بالخطة**، مع النص صراحة على عدم جواز نقل الإعتمادات الاستثمارية المخصصة لمشروعات المرأة إلى مشروعات استثمارية أخرى دون الرجوع للمجلس القومي للمرأة .
وتأكيدا للحق الدستورى الذى كفله القانون بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص سواء فى سوق العمل أو في الإستفادة من عائد مشروعات الخطة بين جميع أفراد المجتمع ذكورا وإناثا ،

شكل ٤-١ الاستراتيجية والخطه التنفيذية المتكاملة المقترحة لتمكين المرأة العربية وزيادة قدراتها

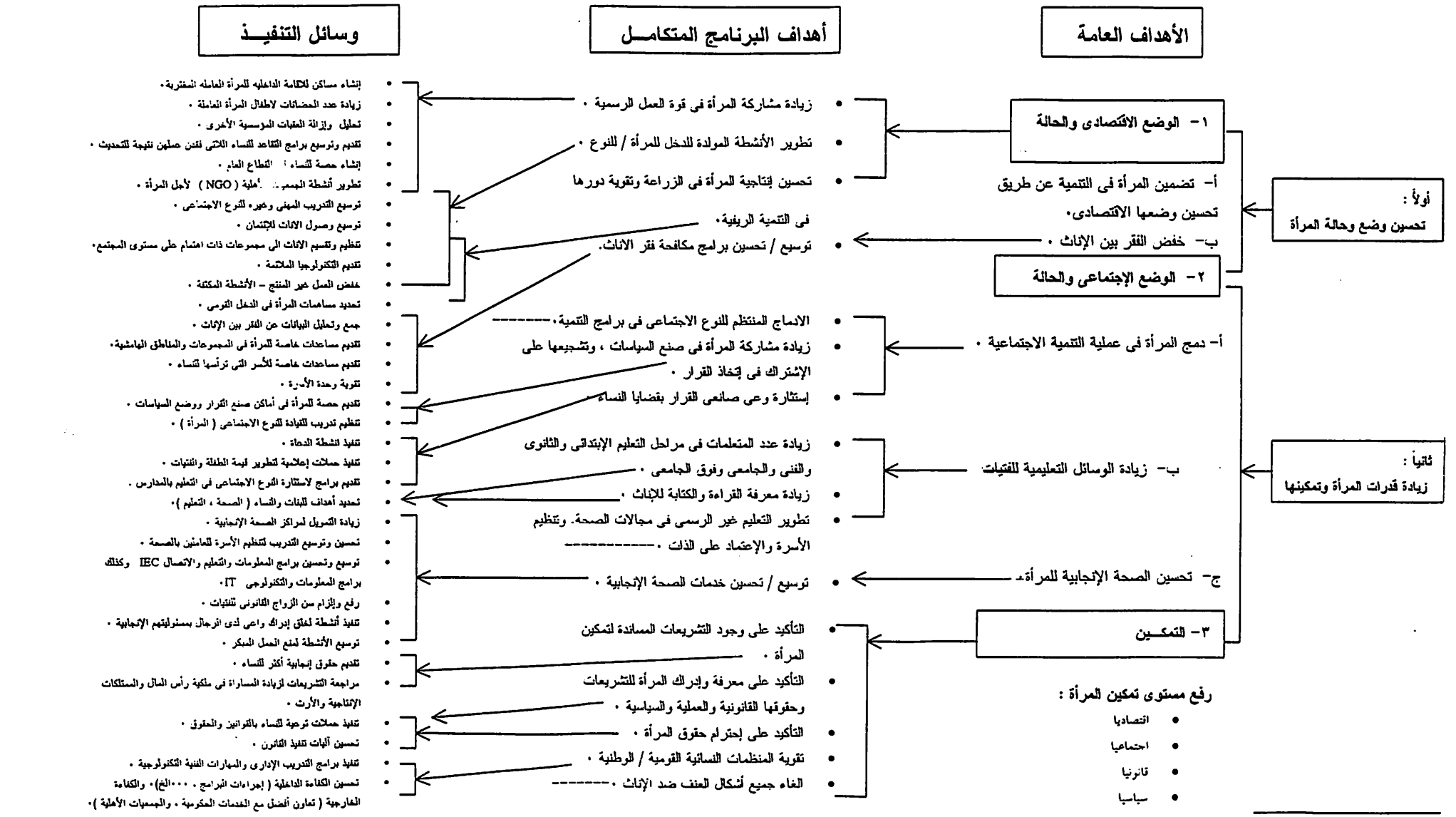

* معدل ومترجم .

الفصل الخامس

خطـــــة العمل المقترحة لمتابعة تضمين النوع الاجتمـــاعى للسنة الأولى من الخطة القومية (وزارتى التربية والتعليم والصحة والسكان)

الفصل الخامس
خطـــة العمل المقترحة لمتابعة تضمين النوع الاجتمـــاعى
للسنة الأولى من الخطة القومية
(وزارتى التربية والتعليم والصحة والسكان)

٥-١ نبـذة عن خطة العمل التنفيذية المقترحـة

أ- تقـــديم عـــام

تنقسم الخطة التنفيذية المقترحة إلى مرحلتين: الأولى للإعداد والتجريـب وتبـدأ مـن (٢٠٠٢/٧/١ وحتى ٢٠٠٣/٦/٣٠)، أما المرحلة الثانية فتبدأ مـن العـام المـالى (٢٠٠٣-٢٠٠٤) وتعتبر المرحلة الأولى والتى تشتمل على الإعداد والتجريب من حيث تصميم نمـاذج متابعة وإعداد الدليل التدريبى المناسب والتفعيل والتنسيق بين الآليات المتوفرة حاليـاً وإنشـاء الآليات المؤسسية الجديدة والمناسبة ، حيث يتطلب ذلك الأتى :

- توفير بيانات دقيقة (حسب النوع) يسهل تحليلها، نظراً لأن إجراءات متابعـة تنفيذ الخطـة حالياً لا تأخذ في تفصيلاتها مفهوم النوع الاجتماعى.
- تدريب وإعداد كوادر قادرة على تحليل البيانات وأستخدام المؤشـرات الخاصـة بتحديـد الفجوة النوعية على مختلف المستويات.
- وضع بعض المؤشرات المالية لتضمين النوع في خطة الوزارة.
- تكوين فريق متابعة مؤهل مركزي وقطاعى للخطة السنوية ، مع مراعاة النوع الاجتمـلعي في تكوين الفريق.
- تدريب الفريق المحاسبي لمتابعة الخطة السنوية ، مع الأخذ في الإعتبار النوع الاجتماعي.
- إعداد وتنشيط وتنمية كوادر عمل لمتابعة الإجراءات بأسلوب الجودة الشامل من منظـور النوع الاجتماعى والتخطيط بالمشاركة.
- توحيد إجراءات متابعة الخطة السنوية والالتزام بها.
- تخصيص استمارات تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي خاصة بمتابعة الخطـة السـنوية لتيسير العمل.
- التنسيق بين الجهات المختلفة سواء بالنسبة للشـركاء أو صنـاع القـرار أو منفـذى المتابعة لتحقيق التكامل والمشاركة في التخطيط بين الشركاء المعنيين.

جدول (١)

خطـة عمل مقترحـة للمتابعـة السـنوية
لتضمين النـوع الاجتماعي في سياق التنمية
(التعليم)

الهـــــدف	النشاط	الجهة المسئولة	الفترة الزمنية	المشاركون	الميزانية المقترحة
١- تأسيس الشراكة بين الوزارات المعنية والمؤسسات الرسمية والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات. - إرسال خطابات رسمية. - طلب ترشيح ممثلين من الجهات المختلفة. - إعداد ورش عمل	تعليم	- وزارة التخطيط - معهد التخطيط القومي - المجلس القومي للمرأة		- وزارة التربية والتعليم. - القطاع الخاص في مجال التعليم. - الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم. - المديريات التعليمية بالمحافظات. - الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار (وفروعها) - المحافظات.	(الإدارة العامة للقطاع الخاص). (الإدارة العامة للجمعيات الأهلية).
٢- تشكيل لجنة خبراء فنية متخصصة للمتابعة لضمان تحقيق تضمين النوع في الخطة.	تعليم	**لجنة المتابعة لتضمين النوع**		- المجلس القومي للمرأة - وزارة التخطيط - معهد التخطيط القومي - وزارة التربية والتعليم	

تابع جدول (١)

خطـة عمل مقترحـة للمتابعـة السـنوية
لتضمين النـوع الاجتماعي في سياق التنمية
(التعليـم)

الهـــــدف	النشاط	الجهة المسئولة	الفترة الزمنية	المشاركون	الميزانية المقترحة
٣- تشكيل مجموعات عمل مخصصة في مجال التعليم/ ومحو الأمية كل فيما يخصه مثلا : مجموعة العمل المخصصة في التعليم يتم اختيارها من قبل اللجنة الفنية بمراعاة أن يكونوا من القائمين بالعمل في المتابعة بحيث يكون لديهم الخبره العملية في هذا العمل.	مراجعة الإستمارات والنماذج والأساليب وتعديلها وإختيـــار المناسب.	لجنة المتابعة لتضمين النوع		- الإدارة العامة للقطاع الخاص. - الإدارة العامة للجمعيات الأهلية. - الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار (وفروعها). - المحافظـــات. - المجلس القومي للمرأة. - وزارة التخطيط – قطاع التعليم. - معهد التخطيط – وحدة تخطيـط وسياسات النوع. - وزارة التربية والتعليـــم وكـذا إدارة التخطيط. - الإدارة العامة للجمعيات الأهلية. - مديريـات التربيـة والتعليـــم بالمحافظات . - المحافظـات (منـدوب عـــن المحافظة في مجال التعليم).	

تابع جدول (١)

خطـة عمل مقترحـة للمتابعـة السـنوية
لتضمين النـوع الاجتماعي في سياق التنمية
(التعليـم)

الهـــــدف	النشاط	الجهة المسئولة	الفترة الزمنية	المشاركون	الميزانية المقترحة
٤- مجموعة العمل المتخصصة في محو الأمية	تعليم (محو أمية)	اللجنة المتخصصة		- المجلس القومي للمرأة. - وزارة التخطيط ق. التعليم. - معهد التخطيط (وحـــدة سياســـات وتخطيط النوع). - الهيئة العامة لمحو الأمية منـــدوب مركزي . - فروع الهيئة بالمحافظات. - المحليات (المحافظـــات) منـــدوب عن المحافظة في المجال. - الجمعيات الأهليـــة العاملـــة فـــي المجال.	

ب- مستويات إعـداد الدراســـة

تعتمد الدراسة على متابعة تضمين النوع الاجتماعي في خطط وزارة التربية والتعليم والصحة والسكان على المستويين المركزى والقطاعى.

ج- صناع القرار ومنفـذى نشاط المتابعة

- وزارة التخطيط - وهيئاتها المختلفة
- المجلس القومى للمرأة - فروعها بالمحافظات
- المجلس القومى للطفولة والأمومة
- وزارة التربية والتعليم ومديرياتها
- الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار وفروعها بالمحافظات.
- وزارة الصحة والسكان ومديرياتها
- ممثلى اللجنة الدائمة للتعليم والتدريب والبحث العلمى بالمجلس القومى للمرأة
- ممثلى اللجنة الدائمة للصحة والسكان والبيئة بالمجلس القومى للمرأة
- وحدة التخطيط وسياسات النوع الاجتماعى بمعهد التخطيط القومى
- ممثلى من ذوى الخبرة الأكاديمية
- الإتحاد العام للجمعيات الأهلية

د- شركاء التنميـــة

- الجمعيات الأهلية - والمنظمات غير الحكومية
- القطاع الخاص
- المواطنون: (الشباب ، التعاونيات ، الإتحادات)
- الإعلام
- جهاز تنمية القرية (مثل مشروع شروق).
- وحدة النوع بوزارة الزراعة
- الممولون : الصندوق الاجتماعى للتنمية
- مانحو المعونة

٥-٢ المحاور الأساسية لخطة العمل:

تشتمل خطة العمل على المحاور التالية:

أ- مجـــالات العمـــل الأساسية: (التعليم - الصحة).

- **المجـــال الأول : التعليـــم**

أهـــم محـــاور الإهتمـــام

- الأميـــة وذلك لإرتفاع نسبة الأمية بالإناث حتى الآن حيث تبلغ نحو ٤٣,٤%
- التعليم الأساسى لسد منابع الأمية وإحداث تكافؤ الفرص والمساواة.
- التعليم الفنى والتكنولوجى لتحديث هذه النوعية من التعليـــم لمواكبـــة التقـــدم العلمى وتلبية متطلبات سوق العمل الحديث.
- التدريب: لرفع كفاءة المعلمات وتحسين أدائهن ورفـــع مهارتـــهن لإســـتخدام عناصر تكنولوجيا التعليم.
- المناهج: مناهضة المفاهيم الخاطئة والممارسات الضارة بالإناث وخاصة فـــي صعيد مصر.
- التكامل مع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص والمواطنين أخذا بمبدأ التخطيـط بالمشاركة والذى يُعد من أهم الأسس في إعداد الخطـــة الخمســـية الخامســـة (٢٠٠٢-٢٠٠٧).

- **أسس متابعة خطـــة وزارة التربية والتعليم :**
  - **بالنسبة لمحو الأميـة وتعليم الكبـار من حيث:**

(أ) متابعة إجراءات التنفيذ :

- الالتزام بالمعايير والضوابط الموضوعة لتقييم أداء الخطة السنوية، نظراً لوجـــود قصور في عملية المتابعة.
- إنشاء الآليات المؤسسية المستمرة مع مراعاة النوع الاجتماعي وشركاء التنمية.

(ب) المتطلبات المؤسسية للمتابعة :

- إشراك كل الجهات المشاركة في المتابعة لتكوين فريق بكل مؤسسة ، بالإضافـــة إلى الهياكل الإدارية المعاونة له.
- تدريب فرق المتابعة والتى تم استثارة وعيها بتضمين النوع الاجتماعي والتخطيـط بالمشاركة على المتابعة السنوية للخطط طبقاً للمنهجية الجديدة.

(ج) **المتطلبات الإجرائية للمتابعة :**

- ضرورة إجراء المتابعة الميدانية مكملة للمتابعة المالية من جانب الجهات المشاركة في مشروع محو الأمية وتعليم الكبار، للتأكد من أن عناصر العملية التعليمية قد أخذت في الإعتبار قضية الفجوة النوعية.
- ضرورة التخلص من التعقيدات الروتينية والإدارية لتسهيل إجراءات التعاون بين الشركاء.
- التكريم المعنوي لشركاء التنمية.

(د) **التنسيق بين الجهات المختلفة :**

يتم التنسيق بين الجهات المختلفة عن طريق:

- إيجاد آليات للتنسيق بين الجهات المختلفة عن طريق تنظيم لقاءات دورية بينها أو ورش عمل لتلافي سلبيات التطبيق.
- تحديد مهام كل جهة.
- التوصيف الوظيفى لكل جهة.

(هـ) **المتابعة المكتبية :** (تشتمل على المتابعة المالية وتحليل نتائج الزيارات الميدانية)

- مراعاة أخذ منظور النوع الاجتماعي والتخطيط بالمشاركة عند تصميم الاستمارات والنماذج الجديدة للمتابعة وتتواكب مع هذا المفهوم الجديد.

□ بالنسبة للتعليم قبل الجامعى

(أ) **متابعة إجراءات التنفيذ :**

- أهداف الخطة الخاصة بتضييق الفجوة النوعية في العملية التعليمية.
- احتياجات النوع الاجتماعى حسب كل منطقة جغرافية وفقا لما هو موجود بالخطة.
- المشروعات البديلة مثل مدارس البنات والفصل الواحد.
- المستفيدات من العملية التعليمية بمراحلها المختلفة ونسبتهن.
- أسباب إحجام الفتيات عن الإلتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، وإيجاد الوسائل المحفزه لهن للإلتحاق بالمدارس في جميع المراحل التعليمية، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة للتلميذات بالمدارس لتحديد نسب التسرب ونسب الرسوب والوقوف على أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

- متابعة تطور كثافة الفصول بين البنين والبنات في الفصل الواحد سواء في الريف أو الحضر، وتحديد الفجوات النوعية في الفصول في كل مرحلة تعليمية سنوياً.

(ب) **المتطلبات المؤسسية للمتابعة :**

- تكوين فريق للمتابعة السنوية لخطة وزارة التربية والتعليم يأخذ مؤشرات النوع الاجتماعي في الإعتبار عند المتابعة.
- تدريب فريق المتابعة وتوضيح مفهوم النوع الاجتماعي له والمهمة المكلف بها.

(ج) **المتطلبات الإجرائية للمتابعة :**

- وضع مجموعة جداول أو نماذج لمتابعة تضمين النوع الاجتماعي، في الخطط والالتزام بها من قبل جميع الجهات المعنية بالمتابعة.
- كتابة تقرير سنوي عن الزيارات الميدانية المتضمنة للمشاكل والحلول في تنفيذ الخطة السنوية.

(د) **التنسيق بين الجهات المختلفة :**

- إيجاد آليات للتنسيق بين الجهات المختلفة تمكن من تبادل المعلومات بينها وتحديد الاحتياجات من قبل وزارة التربية والتعليم ومناقشتها مع المجلس القومي للمرأة ثم عرضها على وزارة التخطيط لتحديد ما يلزمها من استثمارات بهدف إدراجها في الخطة، ثم تقوم الوزارة المعنية بالتنفيذ من خلال الاستثمارات المدرجة وتتم المتابعة من قبل المجلس القومي للمرأة ووزارة التخطيط وفقاً للمؤشرات الموضوعة.

(هـ) **المتابعة المكتبية :**

- مقارنة المنفذ من الإستثمارات بالمدرج من الأهداف كل ثلاثة أشهر، والتى تسفر عن أحد النتائج التالية :
  - المنفذ من الإستثمارات أقل من المدرج بالخطة.
  - المنفذ من الإستثمارات يتساوى مع المدرج بالخطة.
  - المنفذ من الإستثمارات أكبر من المدرج بالخطة.

في الحالة الأولى يدل على وجود مشاكل بالتنفيذ تستلزم المتابعة الميدانية للتعرف على هذه المشاكل وحلها. أما بالنسبة للحالة الثالثة فهى تدل على سرعة في إنجاز الأهداف بصورة أكبر من المتوقع.

- متابعة مدى تحقيق الأهداف الموضوعة والتى تشمل الإنجازات والأعمال التى تم تنفيذها أثناء الفترة ونسبتها للأهداف الموضوعة بالخطة.

(و) دور شركاء التنمية :

- قيام شركاء التنمية بالمتابعة الميدانية للتحقق من تحقيق الأهداف الموضوعة بالخطة والإطلاع على متابعة إدارات التخطيط والمجلس القومي للمرأة من خلال نماذج متابعة التنفيذ ومؤشراتها ، والتى تتضمن منظور النوع الاجتماعي وإبداء الرأي والملاحظات عليها.

- **المجال الثانى : الصحة**

أهم محاور الأهتمام

- صحة المرأة - الرعاية الصحية، الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وذلك لتغطية الاحتياجات الصحية للمرأة كجنس وأيضا كنوع اجتماعى لسد الفجوه الموجودة في الرعاية الصحية المقدمة للمرأة.
- تنمية الموارد البشرية بهدف الإرتقاء بمستوى الرعاية الصحية المقدمة للمرأة.
- إعلام المواجهة للقضاء على الممارسات الخاطئة للصحة (إدمان - تدخين - ختان).
- المبادرات من القيادات الطبيعية بهدف الإستفادة من الفئات ذات الصله بالرعاية الصحية للمرأة طيلة دورة الحياه.
- التكامل مع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص والمواطنين أخذا بمبدأ التخطيط بالمشاركة في مجال الرعاية الصحية والتكامل في الأدوار بين كافة الأطراف
- التكامل القطاعى بين الصحة والتعليم والبيئة والإعلام.

- **أسس متابعة خطة وزارة الصحـــة والسكان**

من حيث :

(أ) متابعة إجـــراءات التنفيذ :

- توفير بيانات دقيقة (من منظور النوع الاجتماعى) يسهل تحليلها، نظـــراً لأن إجراءات متابعة تنفيذ الخطة حالياً لا تأخذ في تفصيلاتها هذا المفهوم الحديـث نسبياً.
- تدريب وإعداد كوادر قادرة على تحليل البيانات وأستخدام المؤشرات الخاصـة بتحديد الفجوة النوعية ومتابعة تضمين النوع الاجتماعى في الخطـــط وعلـى مختلف المستويات.
- تحسين إجراءات متابعة خطة وزارة الصحة والسكان سنويا كما وكيفاً.

(ب) المتطلبات المؤسسية للمتابعة :

- تكوين فرق متابعة مؤهله على المستوى المركزي والقطاعى لمتابعة تضميـن النوع الاجتماعي في الخطط للخطة السنوية .
- تدريب الفريق المحاسبي لمتابعة الخطـــة الســنوية ، مــن منظــور النــوع الاجتماعي.

(ج) المتطلبات الإجرائية للمتابعة :

- إعداد وتنشيط وتنمية كوادر العمل ومتابعة الإجـــراءات بإســلوب الجـــودة الشاملة والنوع الاجتماعى.
- توحيد إجراءات متابعة الخطة السنوية والإلتزام بها.
- تخصيص استمارات من منظور النوع الاجتماعي خاصـــة بمتابعـــة الخطـــة السنوية للوزارة، لتيسير العمل.
- زيارات ميدانية لمتابعة تنفيذ الأهداف والتعرف على المشـــاكل والإنجـــازات التى تمت وذلك بصفة دورية.

(د) **التنسيق بين الجهات المختلفة :**

يتم التنسيق بين الجهات المختلفة عن طريق :

- تحديد مهام كل جهة.
- إيجاد آليات للتنسيق بين الجهات المختلفة تمكن من تبادل المعلومات بينها وتحديد الإحتياجات من قبل وزارة الصحة والسكان ومناقشتها مع المجلس القومي للمرأة ثم عرضها على وزارة التخطيط لتحديد ما يلزمها من استثمارات بهدف إدراجها في الخطة، ثم تقوم الوزارة المعنية بالتنفيذ من خلال الإستثمارات المدرجة وتتم المتابعة من قبل المجلس القومي للمرأة ووزارة التخطيط وفقاً للمؤشرات الموضوعة.
- التوصيف الوظيفي لكل جهة.
- توزيع الأدوار بين الجهات المختلفة.
- نقل وتفويض السلطات بين مختلف الجهات وتكاملها.

(هـ) **المتابعة المكتبية :**

- مراعاة تضمين النوع الاجتماعي في جمع وتصنيف البيانات المالية وتفريغها في النماذج المعدلة ، حتى يمكن متابعة الخطة المالية للوزارة.
- متابعة مؤشرات لتضمين النوع الاجتماعى في خطة الوزارة.
- كتابة تقرير سنوى عن الزيارات الميدانية تتضمن المشاكل والحلول المقترحة لتفاديها عند تنفيذ الخطط التالية.

(و) **دور شركاء التنمية :**

- قيام شركاء التنمية بالمتابعة الميدانية للتحقق من تحقيق الأهداف الموضوعة بالخطة والإطلاع على متابعة إدارات التخطيط والمجلس القومي للمرأة من خلال نماذج متابعة التنفيذ ومؤشراتها ، والتى تتضمن منظور النوع الاجتماعي وإبداء الرأي والملاحظات عليها.

٥-٣ المكونات الرئيسية للخطة التنفيذية

تتركز المكونات الرئيسية المقترحة في :

أ- مراجعة ودراسة البيانات والمعلومات وأساليب المتابعة والأدوات الفنية المساعدة لوضعها في شكل نماذج متابعة واستكمال الناقص منها واستحداث الجديد وذلك من منظورى الدر ع الاجتماعى والتخطيط بالمشاركة لتوفير المعلومات الضرورية وتفهم المعوقات وتقييم تطبيقات السياسات في المجالين المعنيين.

ب- تفعيل الآليات المتوفرة والتنسيق بينها واستحداث آليات مؤسسية استعداداً لتطبيق مبدأ التخطيط بالمشاركة في هذا المجال ومتابعة تنفيذه.

ت- استحداث آليات متابعة تنفيذ الخطة من إعداد نماذج متابعة وتحديد مؤشرات خاصة بها في مجالى (التعليم والصحة) ومن منظور النوع الاجتماعى.

ث- توزيع الأدوار والمسئوليات بين الشركاء وعلى جميع المستويات والربط بينهم لضمان عدم تركز الجهود أو تشتتها أو تقاطع الأدوار بينهم لتقليل الضياعات الاقتصادية.

ج- إعداد دراسات وتقارير فنية ودراسات تحليلية مساندة يسهل تطبيق مقترحاتها وملاحظاتها غير التقليدية لتكون أكثر واقعية.

ح- عقد حلقات النقاش وندوات وورش عصف ذهنى مع المسئولين والخبراء وإصدار التقارير والمقترحات للإستفادة منها.

خ- عقد ورش عمل تدريبية لمعدى ومنفذى عملية متابعة تضمين النوع الاجتماعى في هذين المجالين على المستوى المركزى والقطاعى (تدريب مدربين) (وتدريب متخصص).

د- عقد ورش عمل وحلقات نقاشية ودورات تدريبية - وندوات.

ذ- إعداد دليل تدريبي مصرى يتوافق مع الواقع الفعلى والمنهج العلمى للمتابعة ويفضل إسناد هذه المهمة إلى وحدة تخطيط وسياسات النوع الاجتماعى بمعهد التخطيط القومى لتقوم بالإشتراك مع الجهات المعنية في إختيار فريق العمل لإعداد دليل تدريبى لمؤشرات واستمارات ونماذج متابعة الإستثمارات في مجالى التعليم والصحة على كل المستويات .

جدول رقم (٢)
خطــة عمل تنفيذيــة

النشاط: قطاعي الصحة والتعليم " متابعة تنفيذ الخطة الإستثمارية لتضمين المرأة في برامج ومشروعات الخطة "

المهام أو الأعمال	الأشخاص المسئولين	الفترة الزمنية	المكان	الأساليب
١- تشكيل لجنة فنيــة متخصصــة مــن الجهات المتعلقة بمهام قطاعي الصحــة والتعليم للقيام بالمهام التالية:- ٢- مراجعة الأساليب المتبعة فــي إعــداد المتابعة السنوية والمتمثلة في (متابعــة مالية - متابعــة ميدانيــة) وإختيــار الأسلوب الأمثل لإجراء المتابعة مــن خلال الأدوات والإجراءات المتعــددة من نماذج للمتابعة تصمم وفقا لمفــهوم التخطيط بالمشاركة الجديد. ٣- تشكيل مجموعات عمل متخصصة يتم إختيارها من قبل اللجنة الفنيــة مــع مراعاة أن يتــم إختيــار مجموعــات العمل على أساس الخبره العملية فــي مجال المتابعة على المستوى المركزى والمحافظات وذلك لمراجعة الأســاليب والنماذج وتعديلها بمــا يتــلاءم مــع الهدف.	◆ ممثليــن عــن الجــهات التنفيذية بالأقاليم التخطيطيــة [عدد ٦ هيئــات تخطيطيــة للأقاليم] . ◆ ممثــل عــن الــوزارة التنفيذية بديوان عام الــوزارة (تعليم - صحة). ◆ ممثليــن عــن وزارة التخطيط (تعليم - صحــة - تخطيط إقليمي). ◆ ممثلين عن وحدة تخطيــط النوع بمعهد التخطيط. ◆ ممثليــن عــن المجلــس القومي للمرأة (لجنة التعليم - لجنة الصحة). ◆ ممثليــن عــن إتحــاد المنظمات غــير الحكوميــة والجمعيات الأهلية النشطة	ثلاثة أشهر بعد إعداد الأساليب والإجراءات		

تابع جدول (٢)
خطـة عمل تنفيذيـة

٤- عقد ورشة عمل إختباريـة للنمـاذج والأدوات المعدلة التي تـم إختيارهـا للتـأكد مـن صلاحيتـها أو تعديلـها للوصول للشكل النهائي وترفع للجنـة الفنية. ٥- مخاطبـة الجـهات الرسـمية الفنيـة بتضمين المرأة في مشروعات الخطـة لترشيح الأشخاص المسـئولين عـن متابعة الخطـة التعليميـة والصحيـة لحضـور ورشـة العمـل لتدريـب المدربين.				

٥-٤ خطوات وإجراءات المتابعة (صحة وتعليم)

أ- الآليـــات المؤسسية

- تأسيس الشراكة بين كل من الوزارات المعنية (صحة وتعليـــم) والمؤسســات الرسمية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص... الخ علـــى المســتوى المركــزي والإقليمي من خلال إرسال خطابات رسمية من قبـــل المجلـــس القومـــي للمـــرأة بالمشاركة مع وزارة التخطيط والوزارات والمؤسسات والهيئات والمنظمات غـــير الحكومية والقطاع الخاص للتعريف بالمهام التى سيتم الإعداد لها .

- تشكيل لجنة خبراء فنية متخصصة من الجهات المعنيـــة بقطـــاعي الصحـــة والتعليم والمجلس القومي للمـــرأة ووزارة التخطيـــط وذوى الخـــبرة الأكاديميـــة والعملية في إعداد المتابعة...الخ ومن وحدة تخطيط وسياسات النوع الاجتمـــاعى بمعهد التخطيط القومى للقيام بالمهام التالية :-

- مراجعة الأساليب التقليدية المستخدمة في إعداد المتابعة السنوية والمتمثلة فـــي (متابعة مالية - متابعة ميدانية) وإختيار الأسلوب الأمثل لإجراء المتابعـــة مـــن خلال الأدوات والإجراءات المتعددة من نماذج للمتابعة تصمـــم وفقـــا للمفـــهوم الجديد للتخطيط بالمشاركة ومن منظور النوع الاجتماعى.
- إصدار التقارير الفنية متضمنة التوصيات والملاحظات التى يجب أن تتبع.
- إعداد النماذج الخاصة بمتابعة تضمين النوع الاجتماعى في مجـــالى التربيـــة والتعليم والصحة والسكان كنموذج يحتذى به في المستقبل.

- تشكيل مجموعات متخصصة يتم إختيارها من قبل لجنة الخبراء الفنيـــة مـــع مراعاة أن يتم إختيار مجموعات العمل على أساس الخبرة العمليـــة فـــي مجـــال المتابعة على المستوى المركزي والقطاعى وذلـــك للتعـــرف علـــى الأســـاليب والنماذج التى أعدتها لجنة الخبراء الفنية وتعديلها بما يتواءم مع الأساليب الجديـــدة للتخطيط بالمشاركة ومن منظور النوع الاجتماعى .

جدول رقم (٣)
خطـة عمل تنفيذيـــة

النشاط: التعليم " متابعة تنفيذ الخطة الإستثمارية لتضمين المرأة في برامج ومشروعات الخطة "

المهام أو الأعمال	الأشخاص المسئولين	الفترة الزمنية	المكان	الأساليب
١- إعداد أدلـــة إسترشـادية للتضميـن والمتابعة ٢- عقد ورش عمل ٣- إعداد أدوات المتابعة ٤- تحديد المؤشرات	◆ لجنة المتابعـــة لتضميـن النوع في مجال التعليم. ◆ المجلس القومي للمرأة مع وحـــدة تخطيـــط وسياســـات النوع. ◆ مجموعة المتابعة لتضمين النوع في مجال التعليم		مقـر المجلس القومي للمرأة	

ب- الآليـــات التنفيـــذيـــة

- عقد ورش عمل عصف ذهنى لمراجعة النماذج والإســـتثمارات المســـتخدمة والمؤشرات والخروج بتوصيات محددة لاستحداث الجديد والمناسب.
- عقد ورش عمل إختباريه للنماذج والأدوات المعدلة التي يتم إختيارها للتـــأكد من صلاحيتها أو تعديلها للوصول للشكل النهائي ثم ترفع هذه النماذج إلـــى لجنـــة الخبراء الفنية لإعتمادها.
- مخاطبة الجهات الرسمية المعنية بتضمين النوع الاجتماعى في الخطة القوميـة لوزارتى التعليم والصحة لترشيح الأشخاص المسئولين عن إجراء متابعة الخطـــة التعليمية والصحية لحضور ورش عمل (لتدريب المدربين TOT) على إسـتخدام النماذج الجديدة في المتابعة.
- مخاطبة الأجهزة التنفيذية لإختيار بعض المتخصصيـــن فـــي مجـــال إجـــراء المتابعة لتكوين فرق عمل يتم تدريبهم على هذا المنهج الجديد.
- ورش عمل لتقييم أداء المدربين الجدد للتأكد من اســـتيعابهم وقدرتـــهم علـــى توصيل المفاهيم والأدوات الجديدة في المواقع المختلفة على المستويين المركـــزى والمحلى في مجالى التربية والتعليم والصحة والسكان.

- عقد لقاءات وحلقات نقاشية وورش متخصصـــة لإعـــداد وتدريـــب الكـــوادر التخطيطية بالوزارات المختلفة على المستوى المركزي والإقليمى والمحلى.

- متابعة وتقييم النتائج أولا بأول من خلال لجنة الخبراء ومعالجة ما يتضح مـــن أوجه القصور سواء بالنسبة لأدوات المتابعة أو الآليات المستخدمة لتعديل المســـار وتحقيق الهدف منه أو من حيث رفع معدل تأهيل الكوادر التخطيطية للتعامل مـــع النماذج والآليات الجديدة بإعتبار أن عملية التدريب والتأهيل هى عملية مســـتمرة تماما كاستمرارية عملية المتابعة .

- عقد ندوات وورش عمل للعاملين بالجمعيات الأهلية ...الخ من شركاء التنميـــة طبقا لأدوارهم المحددة معا في عملية متابعة تضمين النوع بالمحليات وعلى كـــل المستويات التخطيطية

ويمكن تصنيـــف ورش العمـــل المقترحة كالآتى:

- عصف ذهنـــى لإعداد مؤشرات المتابعة والإستثمارات والنماذج والدليل التدريبى.
- ورش إعداد الدليل والنماذج.
- ورش لإختبار الدليل التدريبى والنماذج المعدلة.
- ورش عمل لتدريب مدربين **TOT**. على كل المستويات المعنية بالقطاع الحكومى والأهلى....الخ.
- ورش عمل لاختبار المدربين الجدد بهدف الوصول إلى المستوى المحلى.
- ورش عمل للتدريب المتخصص لمتابعة تضمين النوع على المستويات المختلفة في مجالى التعليم والصحة.
- ورش عمل لمتابعة المتدربين.
- ندوات وورش عمل لنشر الوعى وتدريب شركاء التنمية على هذا المنهج الجديد وتوزيع الأدوار والمسئوليات والمهام بينهم.

وتتركز المجموعات المستهدفـــة للتدريب في الآتى:

أ- **المستوى المركزى**

- مسئولى التخطيط والمتابعة

ب- **المستوى القطاعى**

- المجلس القومى للمرأة
- المجلس القومى للطفولة والأمومة
- وزارة التخطيط
- وزارة التربية والتعليم ومحو الأمية وتعليم الكبار
- وزارة الصحة والسكان
- معهد التخطيط القومى

ج- **الشركـــــاء**

- ممثلى الجمعيات الأهلية العاملين في مجالى التعليم والصحة
- ممثلى شركاء التنمية أعضاء لجنة المشاركة مع وزارة التخطيط

٥-٥ الجدول الزمنى لخطة العمل التنفيذية المقترحة لإجـراء المتابعة

أ- تقـديـم

يدرك فريق العمل أن الوقت والمناخ حتى بداية تنفيذ متابعة الربع الأ ول مـن خطـة العام الأول (٢٠٠٢- ٢٠٠٣) من الخطة الخمسية الخامسـة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) لا تتجـاوز شهرين وتعتبر فترة قصيرة نسبيا للإعداد والتجريب للأساليب والآليات الجديـدة فـي عمليـة المتابعة من منظورى التخطيط بالمشاركة والنوع الاجتماعى بالإضافة إلـى إعـداد الكـوادر المسئولة عن إجراء المتابعة .... كما أوضحناها فيما سبق ، مما يتطلب سرعة البدء فى تنفيـذ البرنامج المقترح من قبل مجموعة العمل بخطواته المختلفة المشار إليها سابقاً وإعتبـار العـام الثانى من الخطة الخمسية (٢٠٠٢- ٢٠٠٧) للإعداد والتجريب من حيث تصميـم النمـاذج وإعداد الدليل التدريبى المناسب والتفعيل والتنسيق بين الآليات المتوفرة حالياً وإنشـاء آليـات مؤسسية جديدة ومناسبة يبنى على أساسها مناهج المتابعة الجديدة ، بمعنى إنه خـلال إعـداد الأسلوب الجديد للمتابعة فى عام (٢٠٠٢/٢٠٠٣) من الخطة الخمسية الجديدة وسـيتم أيضـا التقييم أولا بأول للنتائج والتعرف على كافة المشاكل سواء فيما يختـص بالنمـاذج المعـدة أو المؤشرات المستخدمة أو الكوادر التى تقوم بعمل المتابعة حتى يتم تباعا العمل علـى تفـادى المشكلات والمعوقات وتحسين هذه النماذج والمؤشرات للوصول إلـى أفضـل النتـائج مـع ضرورة استمرارية تدريب القائمين على هذه العملية طبقا لما يظهر من احتياجـات. (مرفـق جداول توضح المهام والمسئوليات المرتبطة بالخطة المقترحة (كما وردت سـابقا) والفـترات الزمنية لتنفيذ هذه المهام) .

٥-٦ الأدوار المختلفة لأطراف التخطيط والمتابعة :

أ- المجلس القومى للمرأة والمجلس القومى للطفولة والأمومة

من الأهمية بمكان التأكيد على الدور الاساسى الذى لابد أن يلعبه كل مـن المجلـس القومى للطفولة والأمومة والمجلس القومى للمرأة في تنفيذ الخطة ابتداء، أولا فـى التنسـيق والتعاون مع الجهات المختلفة على المستويين المركزى ومسـتوى المحافظـات، كذلـك دور المجلسين فى الإعلام وتوعية شركاء التنمية بمكونات استراتيجية تضمين المرأة فـى الخطـة ومتابعة التضمين بالإستعانة بخبرة وحدة تخطيط وسياسات النوع بمعـهد التخطيـط القومـى ومسئولى إعداد الخطة القومية لتضمين النوع الاجتماعى في الخطة القومية بوزارة التخطيـط عن طريق إمدادهم بالمعونات الفنية المطلوبة والتدريب اللازم لكى يتم التنفيـذ فـى الوقـت

المحدد . ثم الإهتمام بمتابعة وتقييم إنجاز الخطة دوريا من خلال إعداد قائمة مؤشـــرات الأداء وقوائم المراجعة التى سبق وعرضناها في الخطة المقترحة للمتابعة ومن خلال إنشاء وتدعيـــم الآليات المناسبة للتنسيق مع شركاء التنمية .

هذه الآليات التى تعتمد فى الأساس على الأفكار التى سبق وعرضناها والتى يجـــب أن نؤكد عليها وهى :

- البدء فورا في تأسيس الشراكة بين شركاء التنمية: القطاع الرســـمي والقطـــاع الأهلـــى والقطاع الخاص على المستويين المركزي والمحافظات .
- تشكيل لجنة الخبراء الفنية .
- قيام هذه اللجنة بتشكيل مجموعات العمل المتخصصة .
- تجريب النماذج والأساليب الجديدة قبل البدء فى عملية المتابعة الفعلية والتى ســـتبدأ فـــي ديسمبر ٢٠٠٢ وذلك لمتابعة الربع الأول من خطة السنة الأولى مـــن الخطـــة الخمســـية الجديدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧).
- الإسراع بعقد الورش واللقاءات اللازمة بتدريب الكوادر التخطيطية على إجراء المتابعـــة بالأساليب والنماذج المعدة طبقا لفلسفة ومنهج التخطيط بالمشاركة .
- التنسيق بين الآليات المؤسسية وتحديد أدوارها ومسئولياتها وتفعيلها لضمان عدم التشـــتت وتقليل الضياعات : (مالية وفنية وبشرية ووقت) وتحقيق كفاءة الأداء، وإسناد العمل كـــل حسب تخصصه.

ب- وزارة التخطيط

إن وزارة التخطيط تمثل محورا رئيسا فى عملية متابعة التضمين يبدأ أساسا من الأخـذ فى الإعتبار الخطوط الرئيسية للخطة القومية للنهوض بالمرأة والذى يتمثل فى ضرورة إدمـاج المرأة فى المجرى الرئيسى للتنمية على جميع المستويات سواء علـــى المســـتوى القومـــى أو القطاعى أو الاقليمى كذلك على مستوى الأهداف والسياسات والبرامج وذلك لســـد الفجـــوات النوعية والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك فى جميع المجـــالات (الصحـــة والتعليم والعمل...الخ) ، حتى يتم تمكين المرأة من أداء أدوارها الإيجابية الفعالة في التنميـــة وكذلك لتتمكن من جنى نصيبها العادل من ثمار التنمية.

ويتم ذلك عن طريق خطة عادلة لتخصيص الإستثمارات والتى تأخذ احتياجات المـــرأة بالعناية الكافية بحيث يتم الإهتمام بجميع الجوانـــب الخاصـــة بـــالتعليم والتدريـــب والصحـــة

والظروف الاجتماعية مع إعطاء أهمية خاصة للمرأة الفقيرة فى الريف والمناطق العشوائية فى الحضر .

ويستمر هذا الدور المحورى فى عملية متابعة التنفيذ وذلك من خلال :

- تصميم النماذج المستخدمة في عملية المتابعة.
- إختيار المؤشرات المناسبة للمتابعة فى كل مجال.
- إعداد الكوادر المؤهلة لإجراء عملية المتابعة طبقا لمفهوم النوع الاجتماعى والتخطيط بالمشاركة.
- التعريف وإختيار وتعدد الأطراف المسئولة عن عملية التنمية بالمشاركة من ممثلى القطاع الخاص وقطاع الجمعيات الأهلية والذين سيقومون بتنفيذ نسبة لا يستهان بها من الإستثمارات تستدعى إشراكهم في اللجان المقترحة على المستوى المركزى والقطاعى.

ج- خبراء وحدة تخطيط وسياسات النوع الاجتماعى بمعهد التخطيط القومى

لا يخفى على أحد الدور الرائد الذى اضطلعت به هذه الوحدة منذ إنشائها في يونيه عام ١٩٩٤، وذلك بهدف العمل على تضمين ومتابعة تضمين النوع الاجتماعى في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات ، وذلك من خلال مساعدة الحكومة والمؤسسات الأهلية في إدماج النوع الاجتماعى في كل أنشطة التخطيط والبرامج الهادفة للقضاء على الفجوات النوعية وذلك من خلال أهداف الوحدة :-

- إعداد كوادر قادرة ومؤهلة لتحقيق أهداف تضمين النوع في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- القيام بالدراسات التى تعمق مفهوم النوع عند إعداد الخطط الاقتصادية والاجتماعية .
- التعريف على ما تم استحداثه من نماذج وبيانات ومؤشرات جديدة للمتابعة للتأكد من أخذ منظور النوع الاجتماعى والتخطيط بالمشاركة في الحسبان.
- تبادل الخبرات من خلال المؤتمرات والندوات والزيارات الدراسية لإختيار أفضل السياسات والآليات لتطبيقها فى مصر .
- استثارة وعى وتزويد مهارات المخططين والمسئولين عن جمع وتبويب وتحليل البيانات فى الوزارات والأجهزة المختلفة على المستويات الإقليمية والقومية والمحلية بمفهوم وقضايا النوع .
- جمع وإعداد وتحليل بيانات تفصيلية عن النوع الاجتماعى على مختلف المستويات .

- متابعة وتقييم الخطط والمشروعات سنويا وتقديم المقترحات البناءة لضمان أخذ النوع في الإعتبار عند التنفيذ.

واعتمدت الوحدة في الوصول لهذه الأهداف بعقد ورش استثارة الوعى بأهمية النوع الاجتماعى بصفة عامة وأهمية التخطيط للنوع وتضمين النوع في خطط التنمية خاصة للعاملين في هذا المجال من الوزارات التالية: التربية والتعليم والصحة والسكان والشئون الاجتماعية. كما قامت بعملية تدريب واسعة للعاملين فى القطاع الحكومى والأهلي على المستويين: متخذى القرار والعاملين فى المجالات التنفيذية على المستوى المركزى ومستوى المحافظات . كما قامت الوحدة بإعداد المواد التدريبية اللازمة وإعداد أدلة التدريب المختلفة لذلك كما قامت الوحدة بإعداد كم لا يستهان به أيضاً من البحوث التحليلية في هذه المجالات [1] وساهمت في إعداد التقارير الإحصائية المحلية والدولية.

كل هذا يعنى أن وحدة تخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومى بما لديها من خبرات أكاديمية وعملية وفنية مؤهلة للقيام بدور هام فى هذه المجالات خاصة فيما يتعلق بعملية تحديد وإعداد مؤشرات الأداء اللازمة للمتابعة وكذلك فى مجالى إعداد وتدريب الكوادر التخطيطية التى ستقوم بالمتابعة وفقا للمفاهيم الجديدة

دور الأجهزة الإقليمية لمجلسى القومى للمرأة والطفولة والأمومة

من أهم مهام هذه الأجهزة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس . ورصد الصعوبات والمعوقات التى تواجه تنفيذ سياسة المجلس والبرامج اللازمة للنهوض بالمرأة فى المحافظات المختلفة . لذا فإن تضمين لجنة الخبراء الفنية أو مجموعات العمل المتخصصة أعضاء من هذه الأجهزة سيكون إيجابيا وفعالا .

وقد تم عمل ورشة عمل عن " **الخطة التنفيذية لمتابعة الخطة القومية الخمسية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٧ لقطاعى التعليم والصحة** " بهدف مراجعة الخطة المقترحة والخروج ببعض التوصيات العملية في هذا الشأن.

---

[1] أنظر العدد الأول من مجلة النوع والتنمية الصادرة عن الوحدة عام ١٩٩٩ .

جدول رقم (٤)
المتابعـــــة والتقـييم
الفـــرق والتكـامـــل

	المتابعـــــة	التقـــــييم
الهدف	* تحسين كفاءة الأداء ، تعديل خطط العمل	* التخطيط المستقبلى قياس الأثر
الإستراتيجية	* تتبع مسارات التفيذ وإجراءات تصحيح المسار	* دراسة الفعالية والكفاءة والأثر
مجالات العمل الرئيسية	* المدخلات – المخرجات ، العمليات ، خطط العمل	* قياس الفعالية / الأثر ، التكلفة / الفعالية
مصادر المعلومات	* نظم المعلومات الإدارية والدوريـــة ، مراكـز الرصـد ، ملاحظـة وتقارير ميدانية	* نفس المصادر بالاضافة إلى الدراسات المتخصصـــة والمسوح
التوقيت	* بصفة دورية منتظمة	* حسب خطة المشروع
من المسئول ؟	* المديرون ، مقدموا الخدمة ، المشرفون والمنتفعون	* المديـــرون ، المشـــرفون ، الممولـــون ، المجتمـــع المستفيد
من المستفيد ؟	* المديرون ، المشرفون ، المنتفعون	* صانعو السياسات ، الممولون ، متخـــذو القـــرار ، المديرون والمشرفون ، المجتمع المستفيد

نتائج أستطلاع رأى المشاركين في الورشة الخاصة بمراجعة الخطة التنفيذية لمتابعة تضمين النوع الاجتماعى في خطتى وزارة التربية والتعليم والصحة والسكان

لم تقم وزارة التربية والتعليم بعد بتشكيل مجموعة عمل داخلها لتضمين النوع الاجتماعى في الخطة وتحديد أدوات متابعتها حيث تقتصر على تبادل الآراء والخبرات من خلال ورش العمل والندوات التى تقوم بها وحدة التخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومى بينما قامت وزارة الصحة والسكان بتشكيل مجموعة عمل مختصة بمتابعة أحوال المرأة والتعاون مع المجلس القومى للمرأة لتضمين النوع الاجتماعي ضمن خطة الوزارة كما تقوم هذه المجموعة بتحليل ومتابعة هذه الخطة، كما توجد بوزارة الصحة والسكان وحدة لتكافؤ الفرص.

كذلك لم تقم وزارة التربية والتعليم بعمل دورات تدريبية رسمية للعاملين بها لتوضيح الأساليب والمفاهيم الجديدة المرتبطة بتضمين النوع الإجتماعى في الخطة حيث اكتفت بالخبرات التى ينقلها المشاركين في ورش العمل والندوات التى أقامتها وحدة سياسات وتخطيط النوع للعاملين في الوزارة بينما قامت وزارة الصحة والسكان ممثلة في قطاع الصحة والسكان بالتعاون مع المركز الديموجرافي بتدريب العاملين في قطاع الصحة بجميع محافظات الجمهورية على كيفية تضمين النوع الاجتماعي في خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، **الحقيقة أنها كانت لاستثارة الوعى بأهمية تضمين النوع الاجتماعي في الخطط وليست كيفية تضمين النوع الاجتماعي**، كما توجد مشاركة من قيادات وزارة الصحة مع المجلس القومى للمرأة ووزارة التخطيط في هذا الشأن، كما لم تقم أى من وزارة التربية والتعليم أو الصحة والسكان بعمل قوائم استرشادية للمتابعة حيث أن المتابعة تتم بدون التركيز على النوع الاجتماعي.

أسلوب المتابعة الحالي يخدم بقدر محدود هدف تضمين متابعة النوع الاجتماعى في خطة الوزارتين ، حيث إن الأدوات التقليدية المتبعة للمتابعة من قبل وزارتى التربية والتعليم، والصحة والسكان إذا ما لم يتم تطويرها - لا تتضمن متابعة تضمين النوع الاجتماعي بشكل مباشر، ومن ضمن أدوات المتابعة التى تستخدمها وزارة التربية والتعليم، الإحصاء المبدئى والاستقرائي ، نتائج الإمتحانات وغيرها من المؤشرات والبيانات التى تقدمها الإدارة المركزية للمعلومات والإحصاء ودعم إتخاذ القرار، كذلك فإن نظام الفيديو كونفرانس ومركز التطوير التكنولوجى يوفران آلية سريعة ومباشرة للمتابعة ومشروع الحكومة الإلكترونية يمكن من الحصول على بيانات بطريقة مباشرة وسريعة من كافة الإدارات التعليمية.

أما بالنسبة لوزارة الصحة والسكان فهناك مجموعة عمل للمتابعة ولجمع البيانات على مستوى النوع الاجتماعي وهناك كوادر مؤهلة قادرة على عمل دراسات وبحوث ميدانية وتحليل المؤشرات الكمية والكيفية (مؤشرات حيوية - مؤشرات متابعة الأداء) وتعديل نماذج الإستثمارات لكى يتضمن النوع الاجتماعي بشكل واضح.

أما إذا تناولنا هذه المؤشرات بشئ من التفصيل فنجد أنها غالبيتها يتضمن النوع الاجتماعي بطريقة غير مباشرة حيث تشمل مؤشرات وزارة التربية والتعليم معدلات القيد، الإستيعاب، التسرب بكل مرحلة وموزعة جغرافياً وطبقا للنوع (ذكور/إناث) كذلك تتوفر أعداد العاملين بجميع الوظائف والإدارات والمناصب القيادية وعدد المدارس والدورات التدريبية والمستفيدين مصنفة طبقاً للنوع، ومن أهم المؤشرات مدى توافر مدارس الفصل الواحد والإستثمار بها ودورها الكبير في محو أمية العديد من الفتيات خاصة في الصعيد حيث وصل عددها إلى الآن (٢٦٤٩) مدرسة بالإضافة إلى المدارس الصغيرة ومدارس المجتمع التى تمثل بها الفتيات القوى العظمى، كما توجد مؤشرات هامة تساعد على متابعة تضمين النوع الاجتماعي في خطة الوزارة مثل تضييق الفجوة النوعية بين الإناث والذكور من حيث نسب الأمية والإلتحاق والتسرب، ومدى مشاركة المرأة في صنع وإتخاذ القرار ووضع المناهج في الوزارة.

أما بالنسبة لمؤشرات وزارة الصحة والسكان (وإن تم تطويرها لتشـــمل النـــوع الاجتمـــاعي بالتعاون مع الأمم المتحدة في سنة ١٩٩٦والتعاون مع المركز الديمغرافي سنة ٢٠٠١) نجـــد أن غالبيتها يتضمن النوع الاجتماعي بطريقة غير مباشرة مثل المؤشـــرات الحيويـــة للوفـــاة والأمراض ومؤشرات متابعة الآداء وتغطية الخدمة، توزيع عمل المـــرأة فـــي التخصصـــات المختلفة في القطاع الصحى ومدى مساهمتها في إتخاذ القرار، ووعيـــها بالقضايـــا الصحيـــة ومشاركتها في الممارسات السلبية .

كما أنه أيضاً من المؤشرات الهامة التى تساعد على متابعة تضمين النوع الاجتمـــاعي في خطة الوزارة مؤشر الميزانية المتاحة لتنمية المرأة، وعدد المشروعات التى نفذت بـــالفعل لخدمة صحة المرأة ومقارنتها بالعدد المستهدف ، المؤشرات التى تدل على الأحوال الصحيـــة للمرأة ومدى تحسنها مثل معدل وفيات الأمهات، الولادات تحت إشراف متخصص وغيرها.

كما أنه يمكن إضافة وتطوير مؤشرات أخرى تساعدنا على متابعـــة تضميـــن النـــوع الاجتماعي فاقترحت مجموعة التربية والتعليم حساب الإنفاق على التعليم طبقاً لكـــل مرحلـــة وجغرافياً ونصيب الذكور/ الإناث منها والمؤشرات الخاصة بالتدريب وتطبيق الجودة الشـــاملة في التعليم وقياس مدى الإستفادة من الحكومة الإلكترونية وتطوير مؤشرات محـــددة خاصـــة بالنوع الاجتماعى كما اقترحت مجموعة الصحة والسكان قيـــاس معـــدل وصـــول الخدمـــات للمناطق المحرومة ، مدى إستفادة المرأة من الخدمات الصحية المقدمة، مدى تحســـن وعـــى المرأة بالقضايا الصحية ، معدل جودة الخدمات والخدمات التى تؤديها الجمعيات الأهليـــة فـــي المجال الصحى.

جدول رقم (٥)
الخطـة التنفيـذية للمشـروع

الرقم	النشاط الرئيسى	النشاط الفرعى	وزارة التربية والتعليم ومديرياتها	وزارة الصحة والسكان ومديرياتها	وزارة التخطيط	وحدة تخطيط وسياسات النوع	المجلس القومى للمرأة	المجلس القومى للأمومة والطفولة
	نشاط بداية المشروع تأسيس الشراكـة	قرار السكرتارية الدائمة - صناع القرار ومتخذى القرار	ت	ت	م ت	م		
		لائحة المشروع - شركاء التنمية	ت	ت	م ت	م	ع	
		تعاقدات العاملين	ت	ت	م ت	م		
		فتح السجلات	ت	ت	م ت	م		
		فتح حساب البنك	ت	ت	م ت	م		
		شراء المستلزمات الأساسية	ت	ت	م ت	م		
١-	صناع القرار ومتخذى المتابعة	مجموعة فنية لإعداد مسودات	ت	ت	م ت	ت	ع	ع
		رسالة وهدف المشروع	ت	ت		ت	ع	
		التنسيق بين الجهات المختلفة	ت	ت	م ت	ت	ع	
		قائمة الشركاء	ت	ت	م ت	م	ع	
		تحديد مهام كل منها	ت	ت	م ت	م	ع	ع
			ت	ت				
٢-	ورشة عمل تعريفية	لقاء مع الشركاء	ت	ت	م	م	ت	ع
		عرض المسودات السابقة	ت	ت	م	ت	ت	ع
		إقتراحات وكتابة التقرير	ت	ت	م	م	ت	
٣-	لجنة خبراء فنية	قرار التشكيل والمهام	ت	ت	ع	م	ت	
		ورشة عمل عصف ذهنى تقوم بـ	ت	ت	ع	م	ت	ع
		مراجعة النماذج والمؤشرات	ت	ت	ع	م.ت	ع	ع
		تطوير وتحديث المتاح	ت	ت	ع	م.ت	ع	ع
		إستحداث نماذج ومؤشرات	ت	ت	ع	م.ت	ع	ع

م = مسئولية ومتابعة ت = تنفيذ ع = معاونة

تابع الخطـة التنفيـذية للمشـروع

٤- تكوين فريق للمتابعة السنوية	تشكيل مجموعة عمل فنية تعد لـ	ت	ت		م.ت			
	ورشة عمل إختبارية للنماذج	ت	ت	ع	م.ت	ع	ع	
	الـورشـــة	ت	ت		م	ت	ع	
	وضع النماذج في الصورة النهائية	ت	ت	ع	م.ت	ع	ع	
	تطوير وحـدة المعلومـات بالوحدة	ت	ت	ت	م			
	دورة تدريبية لإستخدام البرمجيات	ت	ت	ع	م	ت		
	دورة تدريبية لتحليل المعلومـات	ت	ت	ع	م	ت		
	إنشاء مكتبة متخصصة في النوع الاجتماعى	ت	ت	م	م	ع	ع	
٥- تنفيذ أدلـة التدريب	تحديد موضوعات التدريب	ت	ت		م.ت	ع		
تدريب الفريق على تحليل البيانات	إعداد المادة العلمية ومراجعتها	ت	ت	ع	م	ت		
واستخدام المؤشرات الخاصـــة	لقاء مع لجنـة الخبراء وإعتمادها	ت	ت	ع	م	ت		
بتحديد الفجوة النوعية	طبـاعة	ت	ت	ت	م			
٦- تكوين فريق متابعة للتربية والتعليم	لقـاء مع الـوزير			ع	م	ت		
	شرح وتحديد مسئولا الإتصال	ت	ت		م.ت	ع		
	تشكيل وحـدة متابعة تضمين النوع	ت	ت		م.ت	ع		
	ورشة عمل لإستثارة الوعى	ت	ت	ع	م	ت	ع	
	تقرير وتوصيات الورشة	ت	ت		م.ت	ع		
	حلقـة نقاشية لتضمين النوع	ت	ت		م	ت		
	تقرير وتوصيات الحلقة	ت	ت		م.ت	ع		
٧- تكوين فريق متابعة لقطاعى الصحة	لقـاء مع الـوزير	ت	ت	ع	م	ت		
والسكان	شرح وتحديد مسئولا الإتصال	ت	ت		م.ت	ع		
	تشكيل وحـدة متابعة تضمين النوع	ت	ت		م.ت	ع		
	ورشة عمل لإستثارة الوعى	ت	ت	ع	م	ت	ع	
	تقرير وتوصيات الورشة	ت	ت		م.ت	ع		
	حلقـة نقاشية لتضمين النوع	ت	ت		م	ت		
	تقرير وتوصيات الحلقة	ت	ت		م.ت	ع		

م = مسئولية ومتابعة ت = تنفيذ ع = معاونة

تابع الخطـة التنفيـذية للمشـروع

٨- تأسيس مجموعة الدعـاة تصميم نماذج لمؤشرات الخطة	تحديد مواصفات الدعـاة إختيار الـدعـاة دورة تدريبيـة للدعـاة تقرير وتوصيات الدورة	ت ت ت ت	ت ت ت ت	م ع	م.ت م.ت م م.ت	ع ع ت ع	ع
٩- الإعلام عن تضمين النوع الاجتماعى	إعداد المادة العلمية الإعلامية ورشة إستثارة الوعى لدى الإعلاميين تجهيز المادة الإعلامية للتنفيـذ الطباعة والتوزيع للمواد الورقية العرض المرئى (حلقات نقاشية ودرامية)	ع ع ع ع	ع ع ع ع	ع م م م	م م م.ت م.ت م	ت ت ع ت	ع
١٠- شـركاء التنميـة	إختيار الجمعيات إعداد لورشـة إستثارة الوعى الورشـة تقرير وتوصيات الورشة	ع	ع	م م م م	م.ت م.ت م م.ت	ع ت ع	ع
١١- تأسيس الشراكة بين وزارات التعليم والصحة والقطاع الخاص المستوى الإقليمى مديريات التعليم والصحة وتبعياتهما)	لقاء مع محافظتى الإقليم أ تكوين المجلس الإقليمى لتضمين النوع إعداد لورشـة إستثارة الوعـى الورشـة تقرير وتوصيات الورشـة تأسيس مكتبـة عن النـوع الاجتماعى	ع ت ت ت ع ت	ع ت ت ت ع ت	ت ع ع ع	م م م.ت م م.ت م	ع ت ت ع ت	م
١٢- التشـبيك	قاعـدة بيانات لآراء المشاركين بالـورش إرسال نتائج الورش	ع ع	ع ع	م.ت م.ت	ع ع		
١٣- مخاطبة الجهات التنفيذية بنتائـج خطة العمل المقترحة وإرسال النماذج والمؤشرات التى سيتم الإلتزام بها في متابعة تنفيذ الربع الأول من خطة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤				م.ت م.ت	ع ع		

م = مسئولية ومتابعة ت = تنفيذ ع = معاونة

وللأسف لا يوجد تنسيق كافي بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة والسكان وجهات الإسناد الفرعية في إعداد المتابعة للنوع الاجتماعي إلا أنه يمكن إستخدام الآلية الإلكترونية (الفيديو كونفرانس والحكومة الإلكترونية) لتحقيق هذا التنسيق في وزارة التربية والتعليم وتفعيل الآليات المتاحة لدى وزارة الصحة والسكان مثل وحدة تكافؤ الفرص وحدة التصنيف النوعى، مركز المعلومات في الوزارة.

وتطبيقاً لمبدأ التخطيط بالمشاركة وأيمانا من وزارة التربية والتعليم بالدور الهام الذى تقوم به الجمعيات الأهلية تم منذ عامين إنشاء الإدارة العامة للجمعيات الأهلية لتفعيل دورها في المشاركة في العملية التعليمية بكل مستوياتها وإن كان للأسف هناك عدد محدود فاعل من هذه الجمعيات وهو ما لا يتلاءم مع الدور المأمول منها بينما لا توجد مثل هذه الإدارة في وزارة الصحة والسكان رغم الدور الكبير الذى تلعبه الجمعيات الأهلية في مصر منذ فترة في تقديم خدمات صحية بأسعار مخفضة ونشر الوعى الصحى والسكانى.

ومن أجل تحقيق الأهداف وضمان نجاحها يجب أولاً التعرف على المعوقات التى تواجه التطبيق وتؤثر على الأهداف بالسلب. فمن هذه المعوقات في وزارة التربية والتعليم: العادات والتقاليد، نقص التدريب ، عدم توفر الإمكانيات ، عدم الإلتزام، ضعف المشاركة المجتمعية، كما تتواجد صعوبات تعرقل من عملية متابعة تضمين النوع الاجتماعي في الخطط والمشاريع وهى ضعف التنسيق والآليات، عدم وجود مؤشرات كافية بالإضافة إلى صعوبة الفصل في الإستخدامات الإستثمارية للذكور والإناث ، ضعف الوعى للتخطيط للنوع الاجتماعي، وهى تقريبا نفس الصعوبات والمعوقات التى تواجه وزارة الصحة والسكان.

وبعد أن وضعنا أيدينا على المعوقات تبقى **الإجراءات التى يجب إتباعها من أجل تذليل هذه المعوقات** ويمكن إجمالها في :

١. إعداد الكوادر المؤهلة الواعية من أجل التنفيذ والمتابعة.
٢. الإهتمام بالتدريب والإستفادة من الموارد البشرية والتكنولوجيا المتاحة.
٣. تحديث قاعدة المعلومات بحيث توفر لنا معلومة حديثة مفصلة وموثوق فيها.
٤. إعداد قوائم المراجعة والإستمارات التخطيطية ...الخ من منظور النوع الاجتماعي لضمان تضمين النوع في الأدوات المستخدمة.
٥. التنسيق داخل الوزارات وبينها مع غيرها من المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية المعنية في هذا المجال وعلى جميع المستويات وأيضا على المستوى الإقليمى والمحلى.
٦. توفير الموارد اللازمة للتنفيذ وحشد الموارد الذاتية.
٧. تعظيم المشاركة المجتمعية من قبل (الجمعيات الأهلية - القطاع الخاص - الأفراد...).
٨. الإهتمام بدور وسائل الإعلام في نشر الوعى ومواجهة المفاهيم الخاطئة.

الفصل السادس

ملخـــص الدراســـة

الفصل السادس

ملخص الدراسة

عن وضع خطة عمل تنفيذية لمتابعة تضمين النوع الاجتماعي فى خطة الدولة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ لقطاعى التعليم والصحة

تنقسم الدراسة إلى خمسة فصول رئيسية :-

الفصل الأول :

يغطى هذا الفصل المفاهيم النظرية للمتابعة، وأوضح أن المتابعة جزء من عملية التخطيط ووسيلة من وسائل تحسين وتطوير الأداء ، وأداة من أدوات ضمان تنفيذ الخطة . بمعنى أنها تبين مدى مطابقة التنفيذ الفعلى مع ما تستهدفه الخطة أو المشروع. ولتحديد كافة المشاكل والمعوقات التى تعرقل سير التنفيذ سواء مالية أو إدارية .

كما بين هذا الجزء الغرض من عملية المتابعة وحدد مستوياتها (متخذ القرار - واضع الخطة - المشروع) ، كما بين هذا الجزء أنواع المتابعة والفرق بين المتابعة المكتبية والمتابعة الميدانية وحدد فترات إجراء المتابعة .

كما وضح هذا الفصل محاور المتابعة وبين أنها .

أ- **متابعة الأداء :** والذى تنصب فيه المتابعة على بيان ما يتحقق من أهداف معبرا عنها كميا وهى بهذا الشكل تعنى في المقام الأول بنتائج التنفيذ أكثر مما تعنى بآليات تحقيقها وبتفاعل العوامل المختلفة المحددة لمستوى الأداء.

ب- **متابعة السياسات :** وتنصب على بيان مدى ملاءمة السياسات وأدوات تنفيذها للأهداف وبرنامجها ومدى تكامل هذه السياسات واتساقها فيما بينها وإنعدام التعارض أو التنافر فيما بينها.

وتكمن أهمية متابعة السياسات في أنها تكشف وتحدد مدى مسئولية السياسات المتبعة والأدوات المستخدمة لتنفيذها عن تحقيق الأهداف المخططة أو الإنحراف عنها.

وتجرى متابعة السياسات عن طريق استمارات الأستبيان بصفة أساسية .

خطوات المتابعة : تتم عادة فى ثلاث خطوات :

أ- تجميع حد أدنى من المعلومات ذات قيم مقبولة من الدقة والمعنوية.

ب- إجراء عمليات تحليلية معينة لحساب نسب تنفيذ الأهداف ومستويات الأداء (مع رصد المتغيرات اللايقينية أو الخارجة عن سيطرة الخطة) لتحديد العوامل المسئولة عن انحرافات تنفيذ الخطة .

ح- إتخاذ القرارات وصياغة السياسات.

فى هذا الفصل أتضح من دراسة ماتم من متابعة أنها لا تأخذ منظور النوع الاجتماعى فى الحسبان - لذا وجب تحديد النماذج والاستثمارات الخاصة بالمتابعة على كل المستويات.

وكمثال لخطوات إجراء المتابعة (كما كانت تتم طبقا لإستخدام منهاج إدارة الاقتصاد المركزية ومن خلال التخطيط المركزى) ، تم عمل نموذج لخطوات إجراء المتابعة الفعلية لمشروع من مشاريع وزارة التربية والتعليم .

الفصل الثانى:

تم عرض ملخص للدراسة التى تمت بالمشاركة بين المعهد واليونيسيف عن متابعة تضمين النوع الاجتماعى للسنة الأولى فى الخطة الخمسية للدولة (٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) فى خطط بعض الوزارات المعنية (الصحة والسكان والتربية والتعليم والشئون الاجتماعية).

ومنه يتضح أن عملية تضمين النوع الاجتماعي في الخطط التنموية يشمل أكثر من مجرد ذكر اعتبارات النوع في مستندات الخطة، حيث يتطلب دعم البعدين المؤسسى والتنفيذى لإعتبارات النوع إطاراً استراتيجياً متماسكاً خلال فترة الخطة.

كما وأنه من الضرورى متابعة تنفيذ الأهداف وقياس مدى التقدم في تحقيقها.. ولكى يتم ذلك بنجاح في الخطط المستقبلية بالنسبة للوزارات المعنية فإننا نورد بعض المقترحات التى يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد وتنفيذ ومتابعة تنفيذ خطة النهوض بالمرأة أو النوع الاجتماعي.

وتفيد نتائج الدراسة بالنسبة للوزارات المعنية غياب بعد تضمين النوع الإجتماعى في الخطة بالشكل السليم الذى يمثل استراتيجية متكاملة، ونتيجة لذلك فإن الأدوات التخطيطية المرتبطة بالإستراتيجية لا تقوم بدورها في تنفيذ الخطة ، ويتطلب الأمر أهمية تحديد أهم

الإرشادات التى يمكن إتباعها والتى تعنى بتضمين النوع الاجتماعى لكل من السياسات والبرامج والمشروعات.

وقد خرجت هذه الدراسة بتوصيات هامة والتى يجب إدراجها فى الخطة التنفيذية **Action Plan** لمتابعة تضمين النوع الاجتماعى فى خطط الوزارات المختلفة وهذه التوصيات هى:

أولاً: دعم علاقة التغذية المرتجعة بين كل من السياسات والبرامج والمشروعات.

ثانياً: بالنسبة للبيانات المطلوبة لإعداد المؤشرات.

يتطلب الأمر الإهتمام بتوحيد المفاهيم التى تجمع على أساسها البيانات على أن يكون هناك وعيا بالنوع في هذه المفاهيم، بالإضافة لذلك فإن الأمر يتطلب من القائمين بجمع البيانات وخاصة على مستوى البرامج على قضايا النوع وتضمينه في التنمية ، حيث يسهم وعيهم بهذه القضايا في الحصول على معلومات سليمة.

ثالثاً: بالنسبة للمؤشرات المستخدمة في المتابعة:

فإن ذلك يتيح دعم علاقة التغذية المرتجعة بين كل من السياسات والبرامج والمشروعات في تطوير المؤشرات القائمة، خاصة إذا تم التعامل معها من قبل مهارات مدربة على قضايا النوع وتضمينه، ونقصد بذلك المؤشرات الكمية، أما بالنسبة للمؤشرات الكيفية فإن الأمر إنما يتطلب تطويره ، ولا يتأتى ذلك إلا على مستوى المشروعات مما يستدعى القيام بدراسات عملية تطبيقية لتقييم مدى مشاركة المشروعات في تحقيق الأهداف الموضوعة والمرتبطة بإستراتيجية تضمين النوع. ويمكن أن يتم ذلك بالنسبة لوزارة الصحة عن طريق المجالات الصحية المختلفة وكذلك الفئات المستفيدة من هذه الخدمات (مثال ذلك مراكز تنظيم الأسرة). أما بالنسبة لوزارة التربية والتعليم يمكن أن يتم ذلك من خلال مدارس الفصل الواحد ومحو الأمية وتعليم الكبار ومدارس المجتمع.

إن تتابع هذه الدراسات التطبيقية يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في التعرف على الفجوات النوعية وتحديدها وكذلك المتغيرات التى تسهم في وجودها، كما سيوضح بشكل عملى مدى التناسق بين السياسات والمشروعات مما يتيح إمكانية تضمين النوع الاجتماعي بكفاءة في الخطة، ويسهم في تقييم مدى نجاح السياسات والبرامج والمشروعات في تحقيق أهدافها. ومن هنا نوصى بعمل خطة مستقبلية كمجموعة من مقترحات للدراسات التطبيقية مع المشروعات الحيوية في برامج الوزارات المعنية.

رابعاً: **بالنسبة للمتطلبات الإجرائية (التنفيذية) للخطة**

والتى تمثل البعد الفنى في التخطيط، وتتمثل في الأدوات التخطيطية مثل الإرشادات وبطاقات الملاحظة والدليل الإسترشادي، فإن من الأهمية بمكان إستخدام هذه الأدوات الهامة في تضمين النوع الاجتماعى في الخطة مما يمكن من تنفيذ استراتيجية متكاملة ، ولذلك نوصى بإعداد دليل استرشادى للوزارات المعنية بالنسبة للمراحل الثلاثة (الإعداد - التنفيذ - المتابعة) ، أما من ناحية بطاقات الملاحظة فإنها يمكن أن تلعب دوراً هاما في دعم تقييم السياسات والبرامج والمشروعات وخاصة بالنسبة للمشروعات، ولا شك أنها تمثل أداة رئيسية ولتحقيق ذلك فإن صياغتها يجب أن تتم من قبل افراد لديهم وعيا بالنوع الاجتماعى والتخطيط كذلك لديهم وعياً كاملاً بإستراتيجية تضمين النوع الاجتماعى في سياق التنمية، ومن ثم فنحن نرى أن يتم استكمال المشروع بدراسة متكاملة حول المتطلبات الإجرائية للخطة التى تكفل تضمين النوع الاجتماعى لما لذلك من أهمية قصوى لتحقيق هذا التضمين.

خامساً: **أما فيما يتعلق بالمتطلبات المؤسسية** والتى تتمثل في المؤسسات التى تقوم بتنفيذ الخطة فإنها تلعب دوراً كبيراً في هذا التنفيذ مما يثير التساؤل: هل هذه المؤسسات على وعى بقضايا النوع الاجتماعى أم لا، ويأتى بعد ذلك الوعى بكيفية تضمين النوع الاجتماعى في الخطة. ومن ثم نوصى بتكوين مجموعات إرشادية **Focal Points** يكون هدفها نشر الوعى بقضايا النوع وكيفية تضمين النوع في الخطة بما يكفل تحقيق أهدافها، ويمكن أن يكون لوحدة تخطيط وسياسات النوع دوراً هاماً في تكوين هذه المجموعات ، وسوف يتطلب الأمر تنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية للعاملين في هذه المؤسسات وذلك بعد تصنيفهم حسب الوعى بقضايا النوع وبناء على ذلك يتم تصميم برامج تدريبية لتحقيق هذا الهدف.

سادساً: **بالنسبة للمتابعة المالية**

يهدف إستخدام المؤشرات الكلية إلى معرفة مساهمة كل وزارة في تحقيق الأهداف العامة، من مكافحة الأمية، رفع المستوى الصحى، وزيادة تحقيق الرعاية الأساسية للأسرة، وقد أهتمت هذه المؤشرات بنسبة المنفعة من الدخل الكلى على التعليم والصحة والشئون الاجتماعية.

ولا شك من أهمية هذه الأرقام في تحديد التغير النسبى في الإهتمام بأنشطة الوزارات الثلاثة في المجالات الخاصة بهم ، إلا أن التقييم الحقيقى إنما يتطلب اجراء مقارنات بين الدول المختلفة التى تتشابه في الظروف الاقتصادية لمصر أو التى تختلف عنها، فإنفاق ٤%

من الناتج يصل إلى ١٠٠ مليون دولار مثلاً ، كذلك فإن المقارنات يجب أن تأخذ في الإعتبار عدد السكان والظروف الاقتصادية ، وعلى المستوى الكلى فإن الإهتمام بقضايا النوع يبدو واضحاً في الوزارات المختلفة من ناحية الإنفاق على الأمومة والطفولة، وتعليم الفتيات، الرعاية الصحية للأمهات، وقد تطورت هذه الأرقام (بشكل كبير) إلا أن تضمين النوع في الخطة إنما يتطلب القدرة على تحديد الفجوات النوعية، ثم تحديد الوسائل التى تكفل سد هذه الفجوات وهو ما يدخل في صميم تضمين النوع ، ويتطلب ذلك تحديد الاحتياجات المالية لسد هذه الفجوات وعلاقة ذلك بالجانب المالى، وعلى الرغم من أن المشروع أوضح العديد من المؤشرات المالية لنصيب الجنسين من مختلف الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، إلا أنه يستدعى المزيد من الدراسات حول الاحتياجات المالية لسد الفجوات وكيفية تدبيرها سواء من خلال ميزانية الوزارة أو بطرق أخرى.

***سابعاً*: يعتمد النجاح في تضمين النوع في الخطة على العديد من مجالات التنسيق**

فهناك التنسيق بين الوزارات المختلفة، وقد أوضحت نتائج المشروع أن هناك تداخلاً كبيراً في عمل الوزارات المختلفة مما يسمح بالمزيد من التنسيق الذى يمكن أن يسهم في زيادة فاعلية الأداء من ناحية، ومن ناحية أخرى في خفض النفقات أو توفيرها لمجالات أكثر أهمية، فإذا كان تضمين النوع في الخطة إنما يهتم بفرص متكافئة لكل من الرجال والنساء فإن التنسيق بين مجالات الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية إنما يعتبر أساسيا في تضمين النوع في خطط تلك الوزارات حيث يعضد بشكل كبير من هذه العملية، ومن هنا يتطلب الأمر توفير الآليات التى تسمح بتحقيق هذا التنسيق وذلك في إطار تضمين النوع (الهدف).

ومن المهم التنسيق بين الوزارات المختلفة والجهات التى يمكن أن يكون لها تأثيراً هاما على نشاطها، ومن أهم هذه الجهات الجمعيات التطوعية، حيث يسهم هذا التنسيق في زيادة فاعلية الاستفادة من هذه الجهات في دعم تضمين النوع.

***ثامناً*: لا شك أن تضمين النوع في الخطة إنما يتطلب أن يتم ذلك في وزارات أخرى مثل** وزارة الشباب، والقوى العاملة، ووزارة التنمية والزراعة وقطاع الأعمال، لما لذلك من أهمية في تحقيق الإطار المتكامل لإستراتيجية تضمين النوع من ناحية، ومن الناحية الأخرى بما يتيح مدى أوسع من التنسيق لتحقيق الهدف.

الفصل الثالث :

يعرض هذا الفصل الشرح والتوضيح لفكرة التخطيط بالمشاركة ووضع آليـــة متابعـــة النوع الاجتماعى فى خطة التنمية .

فقد بدأت دول العالم بما فيها مصر تتحدث عن التنمية بالمشاركة وشـــركاء التنميـــة ، وتعريف وتحديد أدوار الأطراف الرئيسية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأهمية تكـــامل الجهود التنموية - على أسس جديدة أكثر فاعلية - من أجل تحقيق تنمية متواصلة يشترك فيـــها أطراف ممثلون للقطاع الخاص والمجتمع المدنى - ممثلا فى الجمعيات الأهلية العاملـــة فـــى مجال التنمية - إلى جانب الحكومة من أجل تحقيق التكامل ولضمان تبنى المجتمع ومشـــاركته الإيجابية فى تحديد القضايا التنموية ووضع الخطط.

وأصبح التعرف على احتياجات الأفـــراد والمجتمعـــات المحليـــة مـــن المســـتلزمات الضرورية لضمان واقعية الخطط وبرامجها . وساد الإعتقاد بأن التقدم الاقتصادى لا يمكـــن أن يتحقق فى المجتمع بالشكل المرجو ما لم يتطلع إليه الأفراد عامة ، ويرغبون فيه رغبة صادقـــة تحفزهم على العمل الإيجابى وبذل أقصى الجهود والإمكانيات فى الســـيطرة علـــى المـــوارد وتسخيرها لمنافعهم. بالإضافة إلى ما ثبت من أن الجمعيات الأهلية تمتلك قدرة وفاعليـــة فـــى الوصول إلى القاعدة الشعبية والتغلغل فيها بشكل قد يصعب على الأجهزة الحكومية القيام بـــه بنفس التلقائية . ومن هنا نخلص إلى أن الجمعيات الأهلية قـــادرة علـــى تحديـــد احتياجـــات وأولويات السكان من النوعين فى مجتمعاتها المحلية بكفاءة وواقعية .

ونتيجة لتوفر البيئة السياسية المناسبة من خلال العديد من الكتابات وحلقات العمل التى تناولت موضوع التخطيط بالمشاركة بدأت الدولة في الإتجاه نحو تبنى هذا المدخل التخطيطـــى القائم على إشراك القطاع الخاص والقطاع المدنى ممثلا فى الجمعيات الأهليـــة فـــى العمليـــة التخطيطية. ويقوم التخطيط بالمشاركة على أساس البدء من القاعدة، بمعنى أن التخطيط أصبـــح من أسفل إلى أعلى أى عكس ما كان متبعا فى الماضى . فجهود التنمية الاقتصادية والبشـــرية والاجتماعية التى تحرص الحكومة على نجاحها ، لايمكن أن تتحقق بدون مشاركة فعالة مـــن المجتمعات المحلية المتمثلة فى جمعياتها الأهلية فى رسم السياسات ووضع البرامج جنبا إلـــى جنب مع القطاع الخاص. ذلك أنه من المفيد إشراك قطاعات عديدة فى العملية التخطيطية مـــن خلال الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، وإشراكها فى إعداد الخطة القوميـــة وفـــى وضـــع البرامج والخطط التنفيذية لضمان تحقيق التنمية الحقيقية والفعالة .

فالمشاركة بين المخططين والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية من جانب ومشاركة المرأة والرجل من جانب آخر هى علاقة قائمة على أساس تقبل الشركاء لرؤيتهم ومسئولياتهم فى تقديم الخدمات الاجتماعية والمشروعات الإنتاجية داخل أطر السياسات والتشريعات التى تحكم الاستجابة للمشكلات والإحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لكل من المرأة والرجل .

ويتمشى إشراك المجتمعات المحلية المتمثلة في الجمعيات الأهلية مع الإتجاه العالمى لتطبيق الشفافية وحق الناس في الحصول على المعلومات وإشراكهم في صنع القرار. فالمرأة والرجل ممثلان في العمل الأهلي ويلعب كل منهما دورا أساسيا في تحقيق الإحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة خاصة في المجتمعات المحلية حيث تسود الممارسات الخاطئة لدور كل منهما في التنمية . فقد ثبت أن بعض أسباب فشل الجهود التى بذلت من أجل التنمية المستدامة أو تباطؤ هذه الجهود كان يرجع إلى عدم تمكين الأهالي (ذكورا وإناثا) بالمجتمعات المحلية من التعبير عن إحتياجاتهم الحقيقية وسبل إشباعها وتفجير طاقاتهم الإيجابية الكافية لإستخدامها في إدارة مواردهم بطريقة مستدامة .

فالتخطيط بالمشاركة يعتبر وسيلة مجدية وعملية تستهدف مساعدة الجمعيات الأهلية فى بذل الجهود البناءة بالإمكانيات المطلوبة في المنطقة ، أى الموارد المحلية المتاحة في المنطقة التى تحتاج إلى هذه الجهود . ويهتم هذا النوع من التخطيط - في الوقت نفسه بمشاركة كل من المرأة والرجل فى وضع الخطط فيما يتعلق باحتياجاتهما وبعد ذلك فى عملية التنفيذ والمتابعة والتقييم. فالتخطيط بالمشاركة يساعد الجمعيات الأهلية والجهات الحكومية على التعرف على المناطق المحرومة أو التى لم توضع بعد فى خطة الخدمات والإحتياجات العملية والإستراتيجية لكل من النساء والرجال فى هذه المناطق ، إلى جانب تسهيل مهمة تنفيذ البرامج الخدمية والمساعدة فى تذليل معوقات التنفيذ، كما أن تكلفة تنفيذ المشروعات تصبح أقل نتيجة لمشاركة المجتمع المحلى فى دعم برامج ومشروعات الخطة ماديا أو فنيا فضلا عن أن هذه المشروعات تتسم أكثر بالواقعية وبالقرب من الإحتياجات الحقيقية للمجتمعات المحلية. علاوة على أن التخطيط بالمشاركة يوضح الأولويات والإمكانات المتاحة حتى يقدم كل شريك ما لدية من إمكانيات ومزايا نسبية. كما أن التخطيط بالمشاركة فى مجال تضمين النوع يساعد المسئولين على توجيه الخدمات للأماكن المحرومة منه بالفعل حتى لا تحدث ازدواجية وتكرار وإهدار للجهد والمال والوقت ، وبهذا يتم توجيه الإستثمار إلى المناطق الأكثر إحتياجا والتى بناء عليها تتحقق الإحتياجات العملية والإستراتيجية لكل من المرأة والرجل.

ويحتاج تضمين النوع الاجتماعى فى عملية التخطيط بالمشاركة إلى إعداد كوادر خاصة فى كل من وزارة التخطيط والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، خاصة فى مجال وضع الخطة وتنفيذها ومتابعة التنفيذ. كما تتطلب عملية المتابعة فى ظل مدخل التخطيط بالمشاركة إلى وضع آلية أو نظام يمكن من خلاله متابعة تضمين النوع الاجتماعى فى خطط التنمية . كما يتطلب تحديد أدوار الشركاء أى الدور المتوقع أن يلعبه كل شريك فى متابعة تضمين النوع الاجتماعى فى برامج ومشروعات الخطة .

وحدد هذا الفصل آلية تنفيذ الشراكة فى تضمين النوع فيما يلى :

١- وضع اطار قانونى (أو قرارات).
٢- توفير مواد بشرية ومالية.
٣- بناء القدرات المؤسسية
٤- إقامة هيكل تنظيمى لتوفير بيئة أفضل لعمل باقى الشركاء.

على أن تتوفر لهذه الآلية الشروط التالية :-

أ- الإستمرارية

ب- الإمكانيات

ح- البعد عن البيروقراطية

د- أن يسمح بجذب الموظفين من نوعية متميزة .

٥- أن تتم تعبئة الموارد وإستخدامها بشكل رشيد

<u>الفصل الرابع:</u>

يتضمن بحث والاطلاع والتحليل لإستراتيجية تضمين النوع الاجتماعى فى سياق التنمية فى الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) فى مجالى التربية والتعليم والصحة والسكان .

استعرض هذا الفصل أهداف الخطة القومية للنهوض بالمرأة خلال الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٧) والسياسات الخاصة بالمرأة في مجالات التربية والتعليم والصحة والسكان . مع بحث الآليات المؤسسية اللازمة لإعداد وتنفيذ متابعة خطة النهوض بالمرأة المصرية في هذين المجالين مع استعراض للتوصيات المختلفة في هذا المجال .

الفصل الخامس:

خطة العمل المقترحة لمتابعة تضمين النوع الاجتماعى لوزارة التربية والتعليم والصحة والسكان .

تنقسم هذه الخطة إلى مرحلتين :

١- مرحلة الإعداد والتجريب وتشمل تصميم نماذج المتابعة من منظور النوع الاجتماعي وإعداد أدلة تدريبية مناسبة وتدريب للقائمين بعملية التخطيط والمتابعة وإنشاء الآليات المؤسسية الجديدة والمناسبة وذلك على أساس الالتزام بالمعايير والضوابط الموضوعة لإعداد الخطة السنوية مع مراعاة النوع الاجتماعي وشركاء التنمية بحيث يتم إشراك كل الجهات المشاركة وذلك بتكوين فريق بكل مؤسسة بالإضافة إلى الهياكل المعاونة لها .

- ضمان استثارة وعى هذه الفرق بمفهوم تضمين النوع الاجتماعي ومنهج التخطيط بالمشاركة والمتابعة وفقاً للمنهجية الجديدة ويستوجب هذا الإتفاق على آليات للتنسيق بين الجهات المختلفة تمكن من تبادل المعلومات بينها وتحديد الإحتياجات من قبل الوزارة المعنية.

٢-مرحلة المتابعة الفعلية وفقاً لجدول زمنى محدد وللأدوار المحددة مسبقاً والخاصة بكل شريك من شركاء التنمية وذلك على النحو التالي:

إجراءات تمهيدية لوضع الخطة التنفيذية للمتابعة

- مراجعة ودراسة البيانات والمعلومات و أساليب المتابعة الحالية والإستفادة من نشاط الحكومة الإلكترونية وذلك لوضعها فى شكل نماذج متطورة للمتابعة واستحداث نماذج جديدة متطورة لخدمة النوع الاجتماعي والتخطيط بالمشاركة .
- توزيع الأدوار والمسئوليات بين الشركاء وعلى جميع المستويات والربط بينهم لضمان عدم تركز الجهود أو تشتتها أو تقاطع الأدوار .
- الإستفادة من الدراسات والتقارير الفنية والدراسات التحليلية الحديثة والغير تقليدية .
- عقد حلقات نقاش وندوات وورش عصف ذهنى مع المسئولين والخبراء وإصدار التقارير والمقترحات للإستفادة منها .
- عقد ورش عمل تدريبية لمعدى ومنفذى عملية متابعة تضمين النوع الاجتماعى (تدريب مدربين - تدريب متخصصين).

- إعداد دليل تدريبى مصرى يتوافق مع الواقع الفعلى والمنهج العملى للمتابعة .

ولكى يتحقق ذلك ، فإنه يلزم تحديد خطوات إعداد الخطة للمتابعة يوضح فيها الجهات المشاركة وتوزيع الأدوار من مهام ومسئوليات.

وبعد عقد الورشة الإختيارية لمقترح خطة العمل تبين أنه توجد درجة عاليه من الإتفاق في وجهات النظر فيما يختص بالمهام والأعمال كذلك تحديد المسئوليات والأدوار وأيضا الفترات الزمنية المقترحة.

ويتضح ذلك من الجداول المرفقة حيث يوضح جدول (١) نتائج عمل مجموعة الصحة والسكان،٢ويبين الجدولين رقمى (٢) و(٣) نتائج عمل مجموعة التربية والتعليم.

جدول (١) خطة تنفيذية القطاع الصحى

برنامج التثقيف الصحى

النشاط

المهام أو الأعمال	الأشخاص المسئولين	الفترة الزمنية	المكان	الأساليب
١- إعداد الدليل ليشمل : - الصحة الوقائية - التغذية - البيئة - قضايا السكان - الصحة النفسية والنمو - ذوى الاحتياجات الخاصة - المراهقين والمسنين ٢- إعداد الفريق الصحى (تدريب المتدربين ٣- عقد اجتماعات مع القيادات الطبيعية المؤثرة ٤- تدريب المتطوعين (القيادات الطبيعية ، الجمعيات الأهلية). ٥- الإتصال من خلال: - عقد ندوات توعية - مطبوعات متنوعة - لقاءات إعلامية محلية وإقليمية - تدريب القرناء ٦- المتابعة والتقييم (خطة عمل المتابعة).	١- خبراء من وزارة الصحة بالإضافة إلى المتخصصين من الجامعات والهيئات والوزارات المختلفة. ٢- المجلس القومى للمرأة وحدة النوع فى وزارة التخطيط، وزارة الصحة. ٣- المنظمات الدولية. ٤- وزارة الصحة - الإدارة العامة للتثقيف الصحى والإعلامى.	١- ٤ شهور للإعداد والتجريب ٢- أسبوعين لتكوين الفريق وتدريبه. ٣- أسبوعين (يتم أثناء إعداد الدليل)	١- وزارة الصحة بالتنسيق مع الأطراف الأخرى المعنية. ٢- مراكز التدريب الخاصة بالوزارة في المحافظات المختلفة ٣- نوادى المرأة، الجوامع، الكنائس، مراكز الشباب ، المدارس والجامعات، قصور الثقافة - مراكز تقديم الخدمة الصحية (وحدات ومراكز رعاية الأمومة والطفولة ومكاتب الصحة) مشروع المجلس القومى للمرأة بالمحافظات.	١- مسح ديموجرافى اجتماعى. ٢- استمارة العاملين بالقطاع الصحى على مستوى المحافظات. ٣- استمارة إرشادات عامة للزيارات المنزلية. ٤- برنامج أسئلة عن برنامج إصحاح بيئى. ٥- السيدات المستفيدات من برنامج التوعية الصحية. ٦- استمارة متابعة المرشدات الصحيات. ٧- استمارة تقييم لبرنامج التثقيف الصحى.

جدول (٢) التربيـــــة والتعليـــــم

النشاط الرئيسى	النشاط الفرعـــى	الشركـــــاء			
		وزارة التخطيط (مسئولية)	التربية والتعليم (تنفيذ)	المجلس القومى للمرأة (معاونة)	وحدة سياسات النوع (معاونة)
(١) تأسيس المشاركة.	- إتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية والتأسيس للشراكة. مثل قرار السكرتارية الدائمة – صنع القرار – متخذى القرار – لائحة المشروع – شركاء التنمية – تعاقدات العاملين /منح السجلات نفس حساب البنك – شراء المستنـــدات.				
(٢) لجنة صنـــاع القـــرار	- التنسيق بين الجهات المختلفة. - تحديد المسئوليات والمهـــــام.	وزارة التخطيط (مسئولية)	(تنفيذ)	(معاونة)	(معاونة)
(٣) لجنة خبراء فنيـــــة	- إعداد ورش عمل يتم فيها مراجعة النماذج والإستمارات والمؤشرات ومحاولة تطويرها وإستحداث نماذج ومؤشرات جديدة. - دراسة قاعدة البيانات وتطورها لخدمة الهدف. - عقد ورشة عمل إختيارية للنماذج.	(معاونة)	(تنفيذ)، ومسئولية	(معاونة)	(معاونة)
(٤) تكوين فريق المتابعة	- عقد وإعداد ورش عمل لإستخدام النماذج في إجراء عمليات للمتابعة. - ورش عمل وتدريب وتنفيذ أدلة للتدريب على إستخدام هذه النماذج ، وتحليل البيانات.	(معاونة)	(تنفيذ)، ومسئولية	(معاونة)	(معاونة)
(٥) تكوين فرق مساعدة تشمل:- - إعلام - دعـــاة	- القيام بنشر الدعوة أو الفكرة لتضمين النوع مع توضيحها.	وزارة التخطيط (معاونة)	وزارة التربية والتعليم	المجلس القومى للمرأة و المجلس القومى للطفولة والأمومة (مسئولية)	وحدة سياسات النوع (مسئولية)

جدول (٣)
استمارة متابعة تنفيذ مشروع تضمين النوع الاجتماعي
في خطة وزارة التربية والتعليم
في الفترة من إلى

أسم المشروع: الرقم الكودى:

النشاط الرئيسى: النشاط النوعى:

مديرية التربية والتعليم بمحافظة: مركز :

الجهة المشاركة: (حكومى – قطاع خاص – جمعيات أهلية – منظمات دولية – أخرى)

قيمة التمويـــل :

عدد المدارس بالمديرية :

عدد الدارسين: ذ أ جملـــة

عدد المدرسين : ذ أ جملـــة

الاستثمارات المخططة	حكومى	قطاع خاص	جمعيات أهلية	تنظيمات دولية	أخـــرى	جملة
الإستثمارات المعدلة						
الإستثمارات المنفذة						
%						
الإستثمارات المنفذة خلال نفـــس الفترة من العام الماضى						

والله الموفق ،،،

جدول (٤)

مشروع ( )

مصادر التمويل					مكونات عينية					
بنك الأستثمار	قروض		قطاع خاص	جمعيات أهلية	أخرى	أراضى	مبانى سكنية	مبانى غير سكنية	وسائل نقل	وسائل إنتقال	نفقات إيرادية مؤجلة
	محلية	أجنبية									

الملاحق

ملحق (١)

إمكانات تطوير مؤشرات متابعة إدماج المرأة
في خطتى وزارة التربية والتعليم والصحة

▫ وزارة التربية والتعليم

يتضح من مراجعة الخطة الخمسية الرابعة لوزارة التربية والتعليم أهم المحاور التى إستهدفتها هذه الخطة والتى تتمثل فيما يلى:-

١- مكافحة الأمية.
٢- زيادة معدلات القيد في كافة مراحل التعليم.
٣- خفض معدل التسرب في التعليم.
٤- رفع مستوى الكفاءة التعليمية.
٥- ترشيد أداء التعليم الفنى.

ويتطلب إدماج المرأة في خطة وزارة التربية والتعليم التعرض بالتحليل والدراسة لأهم الفجوات النوعية في مجال التعليم وذلك لإستهداف هذه الفجوات بما يضمن تحقيق أقصى إستفادة ممكنه للفتاة والمرأة المصرية في هذا المجال، ومن أهم التحديات التى تحول دون ذلك ارتفاع معدلات أمية الإناث وخاصة في المناطق الريفية وإنخفاض الكفاءة التعليمية التى تنعكس على المهارات المكتسبة للفتيات في مراحل التعليم المختلفة، هذا بالإضافة إلى توجه الفتيات للتعليم النظرى في مقابل الرياضيات والعلوم وتركز الفتيات في مجال التعليم الفنى في المدارس التجارية وما يرتبط بذلك من تدنى مستوى التعليم في هذه المدارس مما يعوق فرص الفتيات في الحصول على وظائف وذلك مع إنخفاض مشاركتهن في التعليم الزراعى والصناعى والمرتبط بفرص وظيفية أفضل.

ومما سبق يتضح أن الأهداف الإستراتيجية التى يجب أن تتبناها وزارة التعليم لإدماج المرأة في خطتها هى:-

(١) مكافحة أمية الإناث.
(٢) خفض معدل التسرب في التعليم.
(٣) رفع مستوى الكفاءة التعليمية.

(٤) زيادة توجه الإناث لتعلم الرياضيات والعلوم.

(٥) ترشيد إستفادة الإناث من التعليم الفنى.

وتواجه وزارة التعليم تحدياً أساسياً يتمثل في عدم كفاية الموارد المتاحة لمواجهة متطلبات تحقيق الأهداف السابقة مما يتطلب العمل على ثلاث محاور أساسية:-

المحور الأول: ترشيد الإنفاق العامة في مجال التعليم، ويتطلب ذلك أن تبنى الخطة وتحقيق الأهداف على الإحتياجات الفعلية، ولاشك أن إدخال النوع الاجتماعي في هذا المجال يمكن أن يوفر بدرجة كبيرة الفرص لتحقيق هذا الهدف، كذلك فإن التخطيط بالمشاركة يصبح ضرورياً في تقدير هذه الاحتياجات بدقة.

المحور الثانى: إشراك المجتمع المدنى وعلى رأسة الجمعيات الأهلية في تحقيق أهداف التعليم، بإعتبار أن هذه الجمعيات أكثر اقتراباً من مشاكل الجماهير ومعرفة بأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية.

المحور الثالث: متابعة إدماج المرأة في خطة وزارة التعليم، ذلك إن المتابعة تعتبر هامة جداً للتعرف أولاً بأول على أهم المعوقات التى تحول دون تحقيق الأهداف ومحاولة تذليلها بما يكفل تحقيق الأهداف بأعلى كفاءة ممكنة، ويتطلب الأمر هنا التعرف على المتطلبات المؤسسية الإجرائية لاتمام المتابعة بكفاءة، هذا بالإضافة إلى تطوير المؤشرات الكمية والكيفية التى تكفل إتمام عملية المتابعة حيث تشير هذه المؤشرات إلى الأهمية النسبية للأسباب المحفزة أو المعوقة لتحقيق الأهداف بما يكفل تصحيح المسار بإستمرار.

ويوضح شكل (١) خريطة إدماج المرأة في خطة وزارة التعليم ودور وزارة التخطيط، حيث توضح الخريطة الأهداف الإستراتيجية لتضمين النوع والتى تحدد السياسات المطلوبة لتضمين النوع في برنامج وزارة التعليم، ثم الآليات المطلوبة لتحقيق هذه السياسات والتى يمكن ترجمتها إلى برامج ومشروعات . ويتطلب الأمر هنا أن تبنى هذه المشروعات على الإحتياجات الفعلية العملية والإستراتيجية للمرأة في كل محافظات مصر من ناحية، ومن ناحية أخرى إشراك المجتمع المدنى في تحقيق هذه الأهداف حيث يمكن ترشيد الإستفادة من دور الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية المانحة بما يكفل تنفيذ الأهداف الموضوعة.

شكـل (١)

خريطة ادماج المرأة في خطة وزارة التعليم ودور وزارة التخطيط

الأهـــداف الإستراتيجية لتضمين النوع	الآليـــات لتضمين النوع	البعـــد المؤسسى والإجرائى لتضمين النوع في الخطـــة
١- مكافحة أمية الإناث [١٥-٣٥ سنة إجباريا [٣٥-٦٠ سنة إختياريا	- مدارس الفصل الواحد - مدارس المجتمع - مشروعات مدرة للدخل [الجمعيات الأهلية ، المنظمات المانحة ، الصندوق الاجتماعى]	• العلاقة بين وزارة التخطيط والتربية والتعليم بعد مؤسسى — بعد إجرائى
٢- خفض معدل التسرب في التعليم	- منح دراسية	• العلاقة بين وزارة التربية والتعليم وجهات الإسناد الفرعية مركز البحوث التربوية — مركز الإمتحانات — الهيئة العامة للأبنية التعليمية — صندوق دعم وتمويل المشروعات التمويلية
٣- رفع مستوى الكفاءة التعليمية	- تغيير المناهج - تدريب المدرسين /المدرسات	
٤- زيادة توجه الإناث لتعلم الرياضيـــات والعلوم (إستهداف الفجوة النوعية)	- تدريب المدرسين - دور الإعلام - منح دراسية	
٥- تحسين فرص الإناث فـــي المـــدارس الصناعية والزراعية ورفع مســـتواهن التعليمى في المدارس التجارية	- تدريب الفتيات في المدارس التجارية - إستفادة الفتيات من مشروع مبارك كول	• العلاقة بين وزارة التربية والتعليم ومديريات التعليم بالمحافظات القاهرة — الإسكندرية — جنوب سيناء — المنوفية — القليوبية — الدقهلية

كذلك توضح الخريطة البعد المؤسسى والإجرائي ، حيث يتطلب تحقيق الأهداف السابقة مجموعة من المتطلبات الإجرائية والمؤسسية لمواكبة هذه الآليات وبما يسمح بتنفيذ متابعة إدماج النوع بكفاءة.

وتنقسم محاور المتابعة إلى ما يلى:-

(١) محور المتابعة المرتبط بوضع السياسات حيث أن وضع السياسات المرتبط بالأهداف السابقة إنما يتطلب التعرف على الاحتياجات في كل محافظة على أن تؤخذ في الإعتبار البعد النوعى أى تحديد الاحتياجات العملية والإستراتيجية للمرأة المصرية.

ففي مجال مكافحة الأمية يتطلب الأمر الحصر الشامل لعدد الأميات في محافظات مصر والظروف المرتبطة بالأسباب الأساسية لها وذلك بما يكفل تحديد الآليات المثلى للتعامل مع هذه الظاهرة واستهدافها أما من خلال مدارس الفصل الواحد/المجتمع/المشروعات الصغيرة المدرة للدخل التى تستهدف بجانب مكافحة الفقر محو أمية المرأة من ناحية ومن ناحية أخرى الإطمئنان إلى آثار الدخل المترتب على المشروع الإيجابية على تعليم أولادها وبناتها.

ومن هنا فإن تحديد الآليات لابد أن ترتبط بالوضع القائم والذى تؤخذ فيه في الإعتبار أبعاد النوع الاجتماعى.[١]

ومن هنا فإن أهم المؤشرات المطلوب الرجوع إليها لتحديد الآليات هى :

- **عدد الأميات في المراحل العمرية المستهدفة (الفصل الواحد) المجتمع ،**
  عدد الفتيات في نفس المراحل العمرية

- **عدد الأميات في المراحل العمرية المستهدفة (فصل واحد – مجتمع).**
  عدد الفتيات والفتيان في نفس المراحل العمرية

- **عدد الأميات في المراحل العمرية المستهدفة (المرأة)**
  عدد السيدات في نفس المرحلة العمرية
- **إجمالى عدد الأميين رجال وإناث من ١٠ سنوات فأكثر**
  إجمالى عدد السكان في نفس المرحلة العمرية

---

[١] Birgittahedman , Francesca Prepuce, Pehr Sundstion , Engendering Statistics : A Tool for change, Statistics Sweden .

ويتم تطبيق هذه المؤشرات بالنسبة لكل محافظة لكل منطقة سكنية وحتى داخل المحافظة.

ويتبع ذلك تحديد عدد فصول مدارس الفصل الواحد والمجتمع المطلوبة وكذلك تحديد السيدات المستهدفات للمشروعات الصغيرة التى تستهدف مكافحة الأمية.

وعلى مستوى السياسات إذا ما انتقلنا إلى الهدف الثانى وهو خفض معدل التسرب في التعليم فإن وضع السياسات إنما يتطلب الرجوع للمؤشرات الآتية:-

- **عدد المتسربين (طلبة وطالبات) في مرحلة التعليم الإبتدائى**
  عدد الطلبة والطالبات في مرحلة التعليم الابتدائى

وذلك على مستوى محافظات مصر وإذا أمكن أن يكون هذا المؤشر على مستوى المناطق السكنية داخل المحافظة والمدينة. مع ذكر الأسباب خاصة في المرحلتين الإبتدائية والإعدادية.

كذلك يمكن الحصول على المؤشر السابق حول عدد المتسربين من السنة الأولى في مرحلة التعليم الإبتدائى كالآتى:-

- **عدد المتسربين (طلبة وطالبات) من السنة الأولى (ثانية، ثالثة،رابعة،خامسة) من التعليم الابتدائى**
  عدد الطلبة والطالبات في مرحلة التعليم الابتدائى

ويفيد هذا المؤشر في تحديد السنة الدراسية التى حدث فيها التسرب مما قد يساعد في تفسير أسباب هذا التسرب ثم ننتقل إلى أخذ اعتبارات النوع في الحسبان من خلال المؤشرات الآتية:

- **عدد المتسربات في مرحلة التعليم الإبتدائى** **ثم**
  عدد الطلبة والطالبات في مرحلة التعليم الابتدائى

- **عدد المتسربات من السنة الأولى (ثانية، ثالثة،رابعة،خامسة) من التعليم الابتدائى**
  عدد الطلبة والطالبات في مرحلة التعليم الابتدائى

ولتحديد الوزن النسبى للمتسربات في مواجهة المتسربين يرجع إلى المؤشر

- **عدد المتسربات في مرحلة التعليم الإبتدائى** **ثم**
  عدد الطلبة والطالبات المتسربات في مرحلة التعليم الابتدائى

- **عدد المتسربات من السنة الأولى (ثانية، ثالثة،رابعة،خامسة) من التعليم الإبتدائى**

عدد الطلبة والطالبات المتسربات في مرحلة التعليم الإبتدائى

ثم يتم تطبيق نفس هذه المؤشرات بالنسبة للمرحلة الإعدادية والثانوية وذلك لتحديد نسبة المتسربين في هذه المرحلة بأكملها ثم في كل سنة من سنوات المرحلة، وبعد ذلك يتم تحديد وضع المتسربات بالنسبة لإجمالى المتسربين والمتسربات وتفيد هذه المؤشرات جميعاً في محاولة تفسير الفئة العمرية التى يحدث فيها التسرب والمناطق التى يتم فيها هذا التسرب مما يساعد كما سبق أن ذكرنا على التعرف على أسباب التسرب بغية تحديد أهم البدائل التى تكفل مواجهة هذه المشكلة.

وفيما يتعلق بالهدف الثالث وهو رفع مستوى الكفاءة التعليمية فإن هناك العديد من المؤشرات المعروفة في هذا المجال والتى ترتبط بكثافة الفصول، وهنا للأخذ بإعتبارات النوع فإن الأمر يقتضى التعرف والمقارنة بين عدد الطلاب في الفصل (كثافة الطلاب) ثم كثافة الطالبات في الفصل ، وكذلك كثافة الطلبة والطالبات في المدارس المختلطة، وتفيد هذه المؤشرات في المقارنة بين كفاءة التعليم المرتبطة بكثافة الفصول لكل من الطلبة والطالبات في كافة المراحل التعليمية من ناحية ومن ناحية أخرى بين طلبة محافظات مصر مما يساعد على تحديد إمكانيات التدخل لزيادة هذه الكفاءة مع الأخذ بإعتبارات النوع الاجتماعى.

ويضاف إلى المؤشرات السابقة تلك الخاصة بتغيير المناهج ومدى تعبيرها عن قيم إيجابية حول دور المرأة في التنمية، وكذلك مدى شمولها لمهارات عملية تفيد في رفع المستوى المهارى للطلبة والطالبات مما يسهم في دعم قدرات الطلاب في الحياة العملية كذلك يكتسب تدريب المدرسين والمدرسات أهمية كبيرة في رفع مستوى الكفاءة التعليمية مما يتطلب الإهتمام بهذا التدريب، ونظراً لإرتفاع عدد المدرسات خاصة في المرحلة الإبتدائية التى تعتبر من أهم المراحل الدراسية فإن تدريبهن يحتل أهمية كبيرة في زيادة كفاءة التعليم، ويمكن أن يسهم الأخذ بإعتبارات النوع في تحقيق أهداف البرامج التدريبية للمدرسات بأفضل صورة ممكنة.

ومن هنا فإن المؤشرات تحتل أهمية كبيرة في وضع السياسات

- **عدد المدرسين والمدرسات المدربين في المرحلة الإبتدائية**

إجمالي عدد المدرسين والمدرسات في المرحلة الإبتدائية

- عدد المدرسات المدربات في المرحلة الإبتدائية ثم
إجمالى عدد المدرسين والمدرسات في المرحلة الإبتدائية

- عدد المدرسات المدربات في المرحلة الإبتدائية
إجمالى عدد المدرسات في المرحلة الإبتدائية

ويتم أستخدام المؤشرات الثلاث السابقة بالنسبة للمرحلتين الإعدادية والثانوية.

وبالنسبة للهدف الرابع فإن الإحصاءات توضح إتجاه الإناث إلى التعليم الأدبى ومن ثم إلى الكليات النظرية، ويعنى ذلك إستبعاد طاقات كبيره في المجتمع من الإستفادة بالتطورات الهائلة في مجال الحاسبات والعلوم ، وقد أوضحت الدراسات أهمية دور المدرسين والمدرسات في حفز الطالبات على التوجه لتعلم الرياضيات والعلوم وأسلوب المعاملة، وهذا يتطلب تدريب المدرسين والمدرسات على أساليب حفز الطلاب وعدم التفرقة بين الذكور والإناث في ذلك ، هذا بالإضافة إلى دور الإعلام في التعامل مع القضايا التى تعكس عدم التفرقة وتؤكد على قدرة الفتيات على مجاراة الفتيان في التوجه إلى هذه الدراسات، وقد يرجع توجه الفتيات إلى الدراسات الأدبية لعدم وجود الموارد المالية الكافية مما يتطلب تقديم منح دراسية للمتفوقات في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالهدف الخامس وهو رفع المستوى التعليمى للفتيات في المدارس التجارية فإن هذا الهدف إنما يرتبط بإرتفاع معدلات بطالة للفتيات من خريجات المدارس التجارية وإنخفاض مستواهن التعليمى مما يؤثر على فرصهن في سوق العمل، ويتطلب ذلك أستهدافهن من خلال برامج للتدريب لرفع المهارات بما يتفق مع احتياجات سوق العمل، وكذلك زيادة فرص الفتيات في الإستفادة من المنح المقدمة بواسطة المنظمات الاقتصادية الدولية والمعونات الدولية وعلى رأسها مشروع مبارك كول الذى يستهدف رفع مهارات طلاب المدارس الفنية الصناعية مما يستدعى تشجيع الفتيات على الإستفادة بهذا البرنامج.

إن العرض السابق قد أوضح أهمية المؤشرات في تحديد الآليات المطلوبة لتحقيق أهداف تضمين النوع في استراتيجية التعليم، وتفيد المؤشرات في أختيار البديل الأمثل لتحقيق الهدف بالأخذ في الإعتبار الوصول إلى الهدف بأقل تكلفة ممكنة **Cost effectiveness** ، ويتطلب ذلك دعم البعدين المؤسسى والإجرائي لتضمين النوع في الخطة وهو ما يتضح من شكل (١) حيث إن إدماج المرأة في خطة وزارة التعليم إنما يرتبط بشكل رئيسى بالعلاقة بين

وزارة التخطيط والتعليم من ناحية وبين وزارة التربية والتعليم وجهات الإسناد الفرعية ثم بين الوزارة ومديريات التعليم بالمحافظات ، وحيث يتم تحديد الآليات المطلوبة بعد دراسة البدائل المختلفة لتحقيق الهدف في ضوء الظروف القائمة فعلاً في المحافظات ، ومن هنا نركز على أهمية أن تتم هذه المرحلة بكفاءة كشرط ضرورى لتحقيق أهداف المتابعة بأقصى فاعلية ممكنه، ومما يدعم من ذلك وضع مؤشرات لقياس مدى القدرة المؤسسية والإجرائية في الجهات السابقة [وزارة التخطيط - وزارة التعليم - جهات الإسناد الفرعية - مديريات التعليم بالمحافظات].

وتتمثل أهم المؤشرات فيما يلى:-

- **عدد الخبراء المختصين المدربين على تضمين النوع الاجتماعى في وزارة التعليم**
  إجمالي عدد الخبراء المختصين في وزارة التعليم

- **عدد الخبراء المختصين المدربين على تضمين النوع الاجتماعى في وزارة التخطيط**
  إجمالي عدد الخبراء المختصين في وزارة التخطيط

- **عدد الخبراء المختصين المدربين على تضمين النوع الاجتماعى في جهات الإسناد**
  إجمالي عدد الخبراء المختصين في جهات الإسناد

- **عدد الخبراء المختصين المدربين على تضمين النوع الاجتماعى في مديريات التعليم**
  إجمالي عدد الخبراء المختصين في مديريات التعليم بالمحافظات

كذلك يتضمن الإطمئنان إلى تواجد البعد الإجرائى التعرض للمؤشرات الآتية:-

- **عدد الإستمارات المرتبطة بتضمين النوع الاجتماعى في وزارة التعليم**
  إجمالي عدد الإستمارات التخطيط في وزارة التعليم

- **عدد الإستمارات المرتبطة بتضمين النوع الاجتماعى في وزارة التخطيط**
  إجمالي عدد الإستمارات للتخطيط للتعليم في وزارة التخطيط

- **عدد الاستمارات المرتبطة بتضمين النوع الاجتماعى في جهات الإسناد**
  إجمالي عدد الإستمارات للتخطيط للتعليم في جهات الإسناد

- **عدد الإستمارات المرتبطة بتضمين النوع الاجتماعى في مديريات التعليم بالمحافظات**

إجمالي عدد الإستمارات للتخطيط للتعليم في مديريات التعليم بالمحافظات

ويتطلب الأمر نسبياً تحقيق التنسيق بين الإستمارات في الجهات الأربعة السابقة وسهولة إنتقال الإستمارات من مكان لآخر بما يحقق الهدف في أقل وقت ممكن وبأقل تكلفة، هذا بالإضافة إلى إمكانية تطوير مؤشرات كيفية عن مدى تحقيق الإستمارات لأهدافها مع الدخول في عملية التنفيذ.

مؤشرات متابعة التنفيذ لتضمين المرأة في خطة وزارة التربية والتعليم

بعد الإنتهاء من مرحلة تحديد الآليات لتضمين المرأة في خطة وزارة التربية والتعليم يتطلب الأمر الرجوع لمجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية، وذلك لمتابعة قدرة الآليات المختارة على تحقيق الأهداف الموضوعة، وسنتبادل فيما يلى مقترحات لأهم هذه المؤشرات بالنسبة لهذه الأهداف.

(١) مكافحة أمية الإناث:-

أوضحنا مما سبق أن أهم الآليات التى تتبع تحقيق هذا الهدف إنما تتمثل في مدارس الفصل الواحد ، المجتمع، مشروعات مدرة للدخل للمرأة تقدم من خلال منظمات دولية أو جمعيات أهلية، ثم البرامج المقدمة من قبل الصندوق الاجتماعى للتنمية.

وسنتناول أهم المؤشرات التى يمكن إستخدامها لمتابعة التنفيذ بالنسبة لهذه الآليات.

(أ) مدارس الفصل الواحد والمجتمع:- تتمثل أهم المؤشرات للمتابعة فيما يلى :-

- **عدد الفتيات الملتحقات بمدارس الفصل الواحد في القرية في المرحلة العمرية (المحافظة)**

عدد الفتيات الأميات في المرحلة العمرية للقرية أو المحافظة

- **عدد الفتيات الملتحقات بمدارس المجتمع في القرية (المحافظة) الفئة العمرية**

عدد الفتيات الأميات في المرحلة العمرية للقرية أو المحافظة

- **عدد الفتيات المنتظمات في مدارس الفصل الواحد في الفئة العمرية (القرية/المحافظة)**

عدد الفتيات الملتحقات بمدارس الفصل الواحد في الفئة العمرية(القرية /المحافظة)

- عدد الفتيات المنتظمات في مدارس المجتمع في القرية (المحافظة- الفئة العمرية)

عدد الفتيات الملتحقات بمدارس المجتمع في القرية (المحافظة - الفئة العمرية)

- عدد الفتيات اللآتى أنهين الدراسة في مدارس الفصل الواحد في الفئة العمرية

عدد الفتيات الملتحقات بمدارس الفصل الواحد في الفئة العمرية

- عدد الفتيات اللآتى أنهين الدراسة في مدارس المجتمع في الفئة العمرية

عدد الفتيات الملتحقات بمدارس المجتمع في الفئة العمرية

- عدد الفتيات اللآتى إنتقلن إلى التعليم العام من مدارس الفصل الواحد

عدد الفتيات الملتحقات بمدارس الفصل الواحد في الفئة العمرية

- عدد الفتيات اللآتى إنتقلن إلى التعليم العام من مدارس المجتمع

عدد الفتيات الملتحقات بمدارس المجتمع في الفئة العمرية

(ب) بالنسبة للجمعيات الأهلية: تتمثل أهم المؤشرات (مكافحة الأمية)

- عدد الجمعيات الأهلية التى تقدم خدمات محو الأمية في المنطقة

إجمالى عدد الجمعيات الأهلية في المنطقة (قرية – محافظة)

- عدد الفتيات اللآتى استفدن من برامج محو الأمية المقدمة من الجمعيات

عدد الأميات في المنطقة (قرية – محافظة)

- عدد الفتيات اللآتى أنهين برامج محو الأمية المقدمة من الجمعيات الأهلية

عدد الأميات في المنطقة (قرية – محافظة)

- عدد الفتيات اللآتى إنتقلن إلى التعليم العام من برامج الجمعيات الأهلية

عدد الفتيات اللآتى أنهين برامج محو الأمية المقدمة من الجمعيات الأهلية

ج- **بالنسبة للصندوق الاجتماعى**

تطبق نفس المؤشرات السابقة مع استبدال الصندوق الاجتمـــاعى بالجمعيـــات الأهلية (٤ مؤشرات).

(٢) **خفض معدل التسرب في التعليم**

أوضحنا أن أهم المؤشرات هى المنح الدراسية وهنا تكون المؤشرات

- **عدد الفتيات المستفيدات من المنح الدراسية (منطقة) فئة عمرية**

  عدد الفتيات المتسربات من التعليم في الفئة العمرية (منطقة)

(٣) **رفـــع مستوى الكفاءة التعليمية**

أوضحنا فيما سبق العديد من المؤشرات المرتبطة برفع مستوى الكفاءة التعليمية والتـــى ترتبط أساساً بتدريب المدرسين والمدرسات والإهتمام بقضايا النوع الاجتمـــاعي فـــي عمليـــة التدريب بما يسمح بتقديم الخدمات التعليمية المتكافئة للبنين والبنات.

ويتطلب الأمر متابعة مدى نجاح هذه البرامج التدريبية في تحقيق أهدافها وهو مـــا يســـتدعى المؤشرات الآتية:-

- **عدد الطلاب الناجحين نتيجة للتدريس من قبل مدرسين ومدرسات مدربات**

  إجمالى عدد الطلاب في المرحلة الدراسية (ابتدائي – إعدادي – ثانوى)

- **عدد الطالبات الناجحات نتيجة للتدريس من قبل مدرسين ومدرسات مدربات**

  إجمالى عدد الطلاب في المرحلة الدراسية (ابتدائي – إعدادي – ثانوى)

- **عدد الطلاب المتفوقون نتيجة للتدريس من قبل مدرسين مدربين**

  إجمالى عدد الطلاب في المرحلة الدراسية

- **عدد الطالبات المتفوقات نتيجة للتدريس من قبل مدرسين مدربين**

  إجمالى عدد الطلاب في المرحلة الدراسية

وفيما يتعلق بتغيير المناهج يتطلب الأمر التعرض للمؤشرات الآتية:-

- **مكون النوع في المنهج الدراسى (أ) ، (ب) ، (جـــ)**

  مكونات المنهج الدراسى (أ) ، (ب) ، (جـــ)

(٤) زيـــادة توجـــه الإناث لتعليم الرياضيات والعلوم

تتمثل أهم المؤشرات فيما يلى:-

- **عدد المدرسين والمدرسات المدربون على زيادة التوجه للإناث في المرحلـــة الإعداديـــة**

إجمالي عدد المدرسين والمدرسات في المرحلة الإعدادية

- **عدد المدرسين والمدرسات المدربون على زيادة التوجـــه للإنـــاث فـــي أولـــى ثـــانوى**

إجمالي عدد المدرسين والمدرسات في أولى ثانوى

- **عدد الفتيات اللآئى التحقن بأقسام الرياضيات (ثانوية عامة)**

إجمالي عدد الفتيات الملتحقات بالأقسام المختلفة في الثانوية العامة

- **عدد الفتيات اللآئى التحقن بأقسام العلوم (ثانوية عامة)**

إجمالى عدد الفتيات الملتحقات بالأقسام المختلفة في الثانوية العامة

(٥) تحسين فرص الإناث في المدارس الفنيـــة

ويرتبط ذلك بتقديم برامج تدريبية لرفع مهارات خريجات التعليـــم التجـــارى وزيـــادة فرص الفتيات في الإلتحاق بالتعليم الصناعى والإستفادة من البرامج المقدمة في هـــذا المجـــال وتتمثل أهم المؤشرات فيما يأتى:

- **عدد الفتيات المستفيدات من خريجات الثانوى التجارى من البرامج التدريبية**

إجمالى عدد الفتيات خريجات الثانوى التجارى

- **عدد الفتيات اللآئى حصلن على فرص عمل من المدربات**

إجمالى عدد الفتيات المستفيدات من البرامج التدريبية

- **عدد الفتيات اللآئى أستفدن بمشروع مبارك كول (كل المشروعات المتاحة)**

إجمالي المستفيدين من المشروع (مبارك /كول – غيره)

مؤشـــرات متابعـــة تضمين النوع الاجتماعى في القطاع الصحى

المتابعة التى تتم على المستوى المركزى يكون الهدف منها في المقـــام الأول التـــأكد مـــن تحقيق الأهداف الموضوعة في الخطة والإستثمارات التـــى خصصـــت لمشروعـــات تضمين النوع الاجتماعى على مستوى القطاعات المختصة والتحقق أيضا مـــن مـــدى تنفيـــذ السياسات الموضوعة للقطاع على المستويين المركزى والقطاعى الخاص والأهلـــى وبالتـــالى فإن الوزارة المسئولة عن المتابعة هى وزارة التخطيط والتى تقوم أيضا بمتابعة المشروعات.

أولا: **المستوى المركزى**

(١) **مستويات المتابعة**

- متابعة مدى إستفادة المرأة والطفل من الخدمات الصحية المتاحـــة ودراســـة كفـــاءة الخدمة وتوزيعها الجغرافى.
- متابعة كفاءة الإستثمارات ومدى توزيعها حسب النوع الاجتماعى.
- متابعة برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.
- أسباب وفيات الأمهات والأطفال.
- مدى شمول الرعاية الصحية للمرأة خاصة أثناء الحمل والولاده.
- توعية المرأة تجاه قضايا الصحة والغذاء.

(٢) **مؤشـــرات عن كفاية ونوعية الخدمات الصحية** :- [مؤشرات كفاءة الخدمة].

- عدد الأطباء مقارنا بعدد الطبيبات.
- التطور في عدد الممرضات في عدة سنوات.
- الوحدات الصحية لكل ١٠ ألف نسمه.
- التطور في إعداد مراكز تنظيم الأسرة لعدة سنوات.
- مدى توفر الأدوية والمستلزمات الطبية الخاصة بأمراض المـــرأة فـــي الوحـــدات الصحية.

(٣) **مؤشـــرات خاصة بالخدمات الصحية المقدمة للمرأة**:-

- نسبة المترددات لتلقى الرعاية الصحية أثناء الحمل.
- معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ألف مولود حى بسبب الحمل والولاده.
- نسبة الولادات التى تمت في المستشفيات مقارنا بالولادات في المنازل.
- نسبة الولادات بأطباء مقارنا بالولادات بالداية.

- معدل أستخدم وسائل منع الحمل.
- نسبة المترددات على مراكز تنظيم الأسرة.

متابعة تضمين النوع في المجال الصحي

عندما يذكر موضوع المتابعة تكون هناك آلية تعمل وفق منهجية معينة لتحقيق هدف تم الإتفاق عليه. تهدف المتابعة لقياس مدى التغير للمقاييس الكمية التي تبرز مدى فاعلية التدخلات التي أتخذت لتحقيق الهدف. وهناك الكثير من الطرق الإحصائية المستخدمة في هذا المجال ولكن يصعب تطبيقها في المجالات التي تتعلق بالتغيرات الحيوية. لذا سنعرض وبدون الدخول في تفاصيل الموضوع طبقا لما يلي:

أ- **ثانياً : متابعة النشاط المقدم على المستوى القطاعى :**

وتنقسم هذه المؤشرات طبقاً لدورة حياة الإنسان كالآتى :

١- الرعاية المقدمة للأطفال :

- تمثل التطعيمات والتحصينات عنصر أساسي للوقاية من الأمراض - نسبة التغير في نسبة الأطفال الإناث اللاتي تم تطعيمهن إلى نسبة التغير في نسبة الأطفال الذكور الذين تم تطعيمهم .
- نمو الطفل: نسبة التغير في عدد الرضع من الإناث إلى المواليد من الإناث إلى نسبة التغير في عدد الرضع من الذكور إلى المواليد من الذكور الذين يتابعون نمو الرضيع لهم بمراكز رعاية الطفولة والأمومة .
- معدلات الإصابة بالأمراض: نسبة التغير في معدلات الإصابة بالأمراض (الأمراض المعدية - النزلات المعوية - النزلات الشعبية - .....) بين الإناث والذكور.
- معدلات التردد للفحص الدوري لكل من الذكور والإناث: نسبة التغير في معدلات الفحص الدوري لكل من الإناث والذكور.

٢- الرعاية المقدمة للسن المدرسي:

- نسبة التغير في معدلات الأمراض (الطفيلية - المعدية - الأنيميا - ...) بين الذكور والإناث.
- نسبة التغير في مستويات الوزن والطول (النمو) بين الذكور والإناث مع الأخذ في الإعتبار العوامل البيولوجية بين الجنسين.

- نسبة التغير في تفهم مفاهيم الصحة الإنجابية بين الذكور والإناث.
- نسبة التغير في الإقبال علي الفحوص والتحصينات ما قبل الزواج بين الذكور والإناث.

٣- متابعة القوى العاملة

تمثل الإناث عنصراً أساسياً في القوى العاملة في المجال الصحي حيث يمثلون أكثر من ٦٠% من مجموع العاملين سواء على المستوى المركزي أو المحلي وسواء في القطاع الحكومي أو الخاص. من هنا تنشأ الحاجة الماسة لتوفير الرعاية لهن وضمان حقوقهن لنحصل منهن علي أعلي مستوى من الخدمة المقدمة.

- نسبة التغير في توفير العدد النمطي من هيئة التمريض في المنشآت الصحية.
- نسبة التغير في توفير الفرص القيادية لهن (تمريض أو خلافه) لإثبات مشاركتهن الفعلية وضمان حقوقهن.
- نسبة التغير في إعداد العاملة القادرة المؤهلة.
- نسبة التغير في هيكلة المنشآت الصحية لتتبوأ المرأة مكانتها في هذا المجال.

٤- بقية الفئات السنية في المجتمع:

أ- نسبة التغير في معدلات التردد للفحوص بين الإناث والذكور.

ب- نسبة التغير في المشاركة في الحد من المشكلة السكانية (تنظيم الأسرة) بين الإناث والذكور.

ج- نسبة التغير في المشاركة في الرعاية الصحية للأبناء بين الإناث والذكور.

د- نسبة التغير في تفهم مفاهيم دور الذكور والإناث في نشر وتطبيق المفاهيم الصحية.

٥- الرعاية المقدمة للمسنين :

أ- نسبة التغير في إتاحة الرعاية الصحية للمسنين وخاصة بين غير العاملين في الدولة.

ب- نسبة التغير في الإقبال على الخدمات الصحية وخاصة في الريف للذكور والإناث.

ج- نسبة التغير في مشاركة كل من الذكور والإناث في الرعاية الصحية للمسنين.

د- نسبة التغير في معدلات الإصابة بأمراض الشيخوخة بين الذكور والإناث.

٦- مؤشرات متابعة الدور الذى تقوم به شركاء التنمية من القطاع الخاص والجمعيات الأهلية .

آليـــــات ومؤشرات المتابعة طبقا لأهداف وسياسات الخطـــــــة

أ. الأهـــداف :

الهدف الأول: زيادة إمكانية حصول المـــرأة طيلة دورة الحيـــــاة على الرعايـــة الصحيـــة والمعلومات والخدمات ذات الصلة، بحيث تكون ملائمة وبأسعار ميسورة وذات نوعية جيدة.

١- التوعية الصحية من خلال الآليات التالية:

(أ) دورات تدريبية للفئات الآتية:

- الإعلاميين
- القيادات الطبيعية
- السيدات القرناء
- المثقفات الصحيات (رائدات ريفيات وحضاريات) خاصة فـــي المنـــاطق النائية، والإستفادة من القوافل الطبية.

(ب) الإجتماعات

(ج) اللقاءات

(د) الوسائل الجماهيرية والسمعية (تليفزيون - إذاعة)

٢- مراعاة احتياجات النوع الاجتماعي في تقديم الخدمات الصحية (المكـــان - الزمـــان - مقدمي الخدمة).

٣- الإسراع بإقرار إصدار قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل لكافة الأعمار:
- الطفولة - المراهقة - الشباب - ما بعد سن الإنجاب.
حتى نضمن تغطية كل فئات المجتمع المصري.

٤- إستمرار مشروع الرعاية الصحية المتكاملة للطفل المريض (من سن الولادة وحتـــى ٦ سنوات).

٥- تقوية البرامج الحالية ذات الخدمات المرتفعة.

٦- الإهتمام بالإجراءات التى تحقق الأهداف السابقة.

مؤشـــرات الهـــدف الأول :

١- معدل توعية السيدات.

٢- معدل تردد السيدات.

٣- معدل التدريب.

٤- معدل توزيع الخدمة الصحية.

٥- معدل توزيع الأطباء.

٦- معدل تردد السيدات المستفيدات بالخدمة.

٧- معدل الخصوبة.

٨- معدل تردد الحالات على العيادة.

٩- معدل التردد على التأمين الصحي.

١٠- معدل المستهدفين من الخدمات التأمينية.

١١- حصر للأطفال المستفيدين من التأمين الصحي.

١٢- نسب القوافل الطبية والعيادات المتنقلة بالعشوائيات.

١٣- نسب الرائدات والمثقفات المتدربين بالدورات.

١٤- معدل المتابعة الصحية (أصحاء).

١٥- معدل الوفيات.

١٦- معدل الإعاقة.

الهدف الثاني: تعزيز البرامج الوقائية التى تحسن من صحة المرأة، والإضطلاع بمبـــادرات تراعي نوع الجنس وتتصدى للأمراض التى تنتقـــل عـــن طريـــق الإتصـــال الجنسي، فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) وقضايـــا الصحـــة الجنســـية والإنجابية.

توصيات الهدف الثاني:

١- تعزيز الرعاية الصحية الأساسية وبرامج طب الأسرة كبرامج وقائية.

٢- التوعية لفئات المراهقين والشباب من الجنسين بمفهوم الصحة الإنجابية والجنسية مـــن منظور الأديان.

٣- الإعلام عن الخدمات الصحية المتوافرة وأماكنها، وتشجيع الشباب من الجنسين علـــى إرتياد هذه الأماكن.

٤- توعية الشباب بطرق العدوى وطرق الوقاية خاصة مرض الإيدز. وتشـــجيعهم علـــى البحث عن العلاج المبكر لإكتشاف أى مرض.

٥- توعية الشباب بمعرفة الخط الساخن الذى يقوم به المشروع القومي لمكافحة الإيدز.

٦- زيادة مساحة التوعية بأضرار الإدمان والتدخين بالنسبة للشباب وسن المراهقة ، والخط الساخن الخاص بالإدمان، وأضرار كل منهما على المرأة الحامل.

٧- نشر وزيادة الأماكن الصحية التى تهتم بعلاج الإدمان وإعادة تأهيل المعالجين للدخول في المجتمع حتى لا يعودوا للإدمان بعد الشفاء، خاصة أن الإدمان ينتشر في سن الشباب سواء ذكور أو إناث ، وإعلان الجمهور بهذه الأماكن.

مؤشرات الهدف الثاني:

١- معدل المتابعة بمشروع طبيب الأسرة للإناث ، مجموع المترددات على العيادات الأخرى.

٢- معدل المتابعة بمشروع طب الأسرة للذكور / مجموع المترددين على العيادات الأخرى.

٣- معدل الدورات التدريبية الخاصة بالصحة الإنجابية / مجموع الدورات الأخرى في نفس الشهر.

٤- نسب الإناث الحاصلات على معلومات صحية لإجمالي الشباب في نفس السنة.

٥- نسب الذكور الحاصلين على معلومات صحية لإجمالي الشباب في نفس السنة.

٦- نسب المترددات على مراكز الخدمة الصحية من الإناث / مجموع سكان المنطقة.

٧- نسب المترددين على مراكز الخدمة الصحية من الذكور/مجموع سكان المنطقة.

٨- معدل الإناث المتصلات بالخط الساخن / مجموع الحالات التى تقوم بالإتصال.

٩- معدل الذكور المتصلين بالخط الساخن / مجموع الحالات التى تقوم بالإتصال.

١٠- معدل البرامج الوقائية في وسائل الإعلام إلى مجموع برامج التوعية.

١١- معدل الشباب الطالب للخدمات الصحية لمجموع الشباب.

١٢- معدل التردد للإناث على عيادات الإدمان لإجمالي عدد المترددين.

١٣- معدل التردد للذكور على عيادات الإدمان لإجمالي عدد المترددين.

١٤- نسبة الوحدات والمستشفيات الخاصة بعلاج الإدمان لمجموع المستشفيات.

الهدف الثالث: تشجيع البحوث ونشر المعلومات عن صحة المرأة.

توصيات الهدف الثالث:

١- حث مستخدمي البيانات على أستخدام البيانات الرسمية المعتمدة من الجهات المعنية مثل:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
- وزارة الصحة والسكان.
- المسوح القومية مثل المسح الديموجرافي والصحي، حتى تكون هناك مصداقية لكل البيانات على مستوى الدولة.

٢- تدريب جامعي البيانات ومستخدميها على أهمية جمع البيانات من منظور النوع الاجتماعي.

٣- المراجعة الدورية للمعلومات والبحوث الخاصة بقضايا صحة المرأة واحتياجاتها، وتحديثها بما يخدم الهدف منها.

٤- العمل على سد الفجوة في البيانات والمؤشرات الكمية والكيفية في مجال النوع الاجتماعي.

٥- تفعيل دور الإعلام بالتعريف بالنوع الاجتماعي.

مؤشرات الهدف الثالث:

١- معدل البحوث في صحة المرأة /مجموع البحوث الأخرى

٢- نسب المنشآت الخاصة بصحة المرأة /مجموع المنشآت الصحية.

٣- معدل ساعات الإعلام لصحة المرأة/ عدد ساعات البث الإعلامي.

٤- معدلات الإنفاق الموجهة لصحة المرأة/إجمالي ميزانية الصحة.

٥- معدل تغطية الحوامل الجدد.

٦- متوسط تردد الحوامل خلال فترة الحمل.

٧- نسبة تغطية التيتانوس.

٨- معدل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس/إجمالي المواليد.

الهدف الرابع: زيادة الموارد المخصصة لصحة المرأة ورصد متابعتها.

توصيات الهدف الرابع:

١- زيادة الموارد المخصصة لصحة المرأة ومتابعتها.

٢- العمل على زيادة الموارد المالية المخصصة للبحوث والدراسات الميدانية.

٣- استحداث آليات وأدوات المتابعة المستمرة وأستخدام المؤشرات الكمية والكيفية (من منظور النوع الاجتماعي).

مؤشرات الهدف الرابع:

١- معدل نصيب المرأة من الإستثمارات في مجال الصحة /إجمالي إستثمارات وزارة الصحة.

٢- معدل نصيب المرأة من مخصص ميزانية الدولة في مجال الصحة.

٣- معدل مساهمة المنح الخارجية في مشروعات صحة المرأة.

٤- معدل نصيب المرأة من التدريب لإجمالي التدريب بوزارة الصحة.

٥- معدل نصيب المرأة من الإستثمارات المنفذة بمشروعات صحة المرأة لإجمالي الإستثمارات المعتمدة لصحة المرأة.

توصيات متابعة خطة وزارة التربية والتعليم
(مجموعة التعليم)

(أ) متابعـــة إجراءات التنفيذ :

١- التأكد من تنفيذ أهـــداف الخطة الخاصة بتضييق الفجوة النوعية فـــي العمليـــة التعليمية.

٢- تقدير احتياجات النوع حسب كل منطقة جغرافية.

٣- تحديد المشروعات البديلة الممكنة مثل مدارس البنات أو الفصل الواحد.

٤- متابعة إعداد المستفيدات من العملية التعليمية بمراحلها المختلفة ونسبتهن.

٥- دراسة أسباب أحجام الفتيات عن الإلتحـــاق بـــالمراحل التعليميـــة المختلفـــة، وإيجـــاد الوسائل المحفزه لهن للإلتحاق بـــــالمدارس فـــي جميـــع المراحـــل التعليمية.

٦- المتابعة المستمرة للتلميذات بالمدارس لتحديد نسب التسرب ونسب الرســـوب والوقوف على أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

٧- مراعاة كثافة الفصول بين البنين والبنات ســـواء فـــي الريـــف أو الحضـــر، وتحديد الفجوات النوعية لكل مرحلة تعليمية سنوياً.

(أ) المتابعة المالية :

١- ضرورة مقارنة المدرج من الإستثمارات بالمنفذ من الهدف كل ثلاثة أشـــهر، في صورة نماذج ثلاثة .

أ- المنفذ من الإستثمارات أقل من المدرج بالخطة.

ب- المنفذ من الإستثمارات يتساوى مع المدرج بالخطة.

ج- المنفذ من الإستثمارات أكبر من المدرج بالخطة.

في الحالة (أ) يدل على وجود مشاكل بالتنفيذ تســـتلزم المتابعـــة الميدانيـــة للتعرف على هذه المشاكل وحلها. وكذلك الوضع بالنسبة للحالة (ج). وتـــدل الحالـــة (جـــ) على إسراع بشكل اكبر من المتوقع في التنفيذ يستلزم معرفة الأسباب وتحليلها.

(ج) المتطلبات المؤسسية للمتابعة :

١- تكوين فريق للمتابعة السنوية لخطة وزارة التربية والتعليم يراعي مؤشـــرات النوع الاجتماعي في الإعتبار.

٢- تدريب فريق المتابعة وتوضيح مفهوم النوع الاجتماعي له والمهمة المكلف بها.

(د) المتطلبات الإجرائية :

١- وضع مجموعة جداول أو نماذج لتضمين النوع الاجتماعي، والمتابعة على أساسها.

٢- متابعة للمعتمد من الإستثمارات والمنفذ منها بالخطة السنوية. وكذلك المدرج الاستثماري المعدل والإنفاق المالي للإستثمارات وكذلك التنفيذ العيني بالخطة السنوية.

٣- المقارنة بين الإستثمارات المنفذة بالخطة السنوية والإستثمارات المنفذه بالعام السابق.

٤- كتابة تقرير سنوي عن الزيارات الميدانية المتضمنة للمشاكل والحلول في تنفيذ الخطة السنوية.

(هـ) التنسيق بين الجهات المختلفة :

١- ضرورة إيجاد آليات للتنسيق بين الجهات المختلفة تمكن من تبادل المعلومات بينها وتحديد الإحتياجات من قبل وزارة التربية والتعليم ومناقشتها مع المجلس القومي للمرأة ثم عرضها على وزارة التخطيط لتحديد ما يلزمها من استثمارات بهدف إدراجها في الخطة، ثم تقوم الوزارة المعنية بالتنفيذ من خلال الإستثمارات المدرجة وتتم المتابعة من قبل المجلس القومي للمرأة ووزارة التخطيط وفقاً للمؤشرات الموضوعة.

(و) شركاء التنمية :

١- ضرورة قيام شركاء التنمية بالمتابعة الميدانية والإطلاع على متابعة إدارات التخطيط والمجلس القومي للمرأة من خلال نماذج الإنفاق الإستثماري والتنفيذ العيني المقابل ، له والذي يتضمن النوع الاجتماعي وإبداء الرأي والملاحظات عليها.

توصيات متابعة خطة وزارة التربية والتعليم
(مجموعة محو الأمية)

(أ) متابعة إجراءات التنفيذ :

١- يجب الإلتزام بالمعايير والضوابط الموضوعة لتقييم أداء الخطة السنوية، نظراً لوجود قصور في عملية المتابعة.

٢- ضرورة التنسيق بين الجهات المعنية بمحو الأمية ووزارة التخطيط ، مع مراعاة النوع الاجتماعي.

(أ) المتابعة المالية :

١- يجب مراعاة الإحتياجات الفعلية لتضمين النوع عند وضع الخطة المالية.

٢- ضرورة وجود ممثل (يراعي النوع الاجتماعي) في المناطق العشوائية والفقيرة.

(ج) المتطلبات المؤسسية للمتابعة :

١- إشراك كل جهة مشاركة في المتابعة لتكوين فريق بكل مؤسسة ، بالإضافة إلى الهياكل الإدارية المعاونة له.

٢- تدريب فريق المتابعة واستثارة وعيه بتضمين النوع الاجتماعي في الخطة السنوية.

(د) المتطلبات الإجرائية للمتابعة :

١- ضرورة إجراء المتابعة الميدانية من جانب الجهات المشاركة في مشروع محو الأمية، والتأكد من أن عناصر العملية التعليمية قد تضمنت قضية الفجوة النوعية في الإعتبار.

(هـ) التنسيق بين الجهـات المختلفة :

١- إيجاد آليات للتنسيق بين الجهات المختلفة عن طريق تنظيم لقـاءات دوريـة بينها أو ورش عمل لتلافي سلبيات التطبيق.

(و) شركـاء التنمية :

١- ضرورة التخلص من التعقيدات الروتينية والإدارية لتسهيل إجراءات التعـاون بين الشركاء.

٢- التكريم المعنوي لشركاء التنمية.

توصيات متابعة خطة وزارة الصحة والسكان
(مجموعة الصحة والسكان)

(أ) متابعة إجـــراءات التنفيذ :

١- ضرورة توفير بيانات دقيقة (حسب النوع) يسهل تحليلها، نظراً لأن إجـــراءات متابعة تنفيذ الخطة حالياً لا تأخذ في الإعتبار مفهوم النوع الاجتماعي.

٢- تدريب وإعداد كوادر قادرة على تحليل البيانات وأستخدام المؤشرات الخاصـــة بتحديد الفجوة النوعية على مختلف المستويات.

٣- تحسين إجراءات متابعة خطة وزارة الصحة والسكان سنويا كما وكيفاً.

(ب) المتابعة الماليـــة:

١- مراعاة تضمين النوع الاجتماعي في جمع وتصنيف البيانات الماليـــة، حتـــى يمكن متابعة الخطة المالية للوزارة.

٢- وضع بعض المؤشرات المالية لتضمين النوع في خطة الوزارة.

(ج) المتطلبات المؤسسية للمتابعة :

١- تكوين فريق متابعة مؤهل مركزي وفرعي للخطة السنوية ، مع مراعاة النـوع الاجتماعي في تكوين الفريق.

٢- تدريب الفريق المحاسبي لمتابعة الخطة السنوية ، مع الأخذ في الإعتبار النوع الاجتماعي.

(د) المتطلبات الإجرائية :

١- إعداد وتنشيط وتنمية كوادر لعمل ومتابعة الإجراءات بإسلوب الجودة الشـــامل (النوع).

٢- توحيد إجراءات متابعة الخطة السنوية والإلتزام بها.

٣- تخصيص إستمارات تراعي إعتبارات النوع الاجتماعي خاصة بمتابعة الخطـــة السنوية للوزارة، لتيسير العمل.

(هـ) التنسيق بين الجهات المختلفة :

يتم التنسيق بين الجهات المختلفة عن طريق :

١- تحديد مهام كل جهة.

٢- التوصيف الوظيفي لكل جهة.

٣- توزيع الأدوار بين الجهات المختلفة.

٤- نقل وتفويض السلطات بين مختلف الجهات.

(و) شركـــاء التنمية :

١- يجب أن يكون هناك ممثل من الشركاء كعضو في عملية المتابعـــة الســـنوية للخطة.

ملحـــق (٢)
اســـتمارة استطـــلاع رأى وإجـــابات المشاركين

إجابات المشاركين على الأسئلة المطروحة

١- هل تم تشكيل مجموعات عمل داخل الوزارة لتضمين النوع الاجتماعي في الخطة وتحديد أدوات متابعتها ؟

وزارة التربية والتعليـــم :

لا توجد مجموعات عمل بصفة رسمية ولكن توجد لقاءات عديـــدة بيـــن المجموعـــة المشاركة بصورة دائمة في دورات معهد التخطيط القومى (وحدة التخطيط وسياسات النـــوع) كما أنه سوف يتم بدأ من الآن تشكيل مجموعة تضم كافة المشاركين في هـــذه الورشـــة مـــن المسئولين عن تخطيط ومتابعة الخطط والمشروعات من الوزارة لعمل لقاءات دورية منتظمـــة وبصورة جادة.

وزارة الصحـــة والسكـــان :

نعم توجد مجموعة عمل داخل الوزارة مختصة بمتابعة أحوال المرأة وتضمين النـــوع الاجتماعي ضمن خطة الوزارة وقد تم إعداد خطة بالفعل وتقديمها إلى المجلس القومى للمرأة، كما يقوم كل قطاع من قطاعات الوزارة بإعداد خطة متضمنة النوع الاجتماعي، وتوجد أيضـــا وحدة تكافؤ الفرص برئاسة د/أحمد مرعـــى.

تقوم مجموعات العمل بتحليل ومتابعة هذه الخطـــط ، كمـــا توجـــد قـــاعدة بيانـــات ومؤشرات للمتابعة. وأخيراً تم تحليل البيانات على مستوى النوع الاجتمـــاعى منـــذ منتصـــف العام الحالى.

كما تم خلق آليات للمتابعة في سنة ١٩٩٦ (مؤشرات النوع بالتعاون مع الأمم المتحدة) وكذلـك في ٢٠٠١ بالتعاون مع المركز الديموجرافى).

٢- هل تم عقد دورات تدريبية للعاملين بالقطاع لتوضيح الأساليب والمفاهيم الجديدة المرتبطة بتضمين النوع الاجتماعي في الخطة ؟

وزارة التربية والتعليم :

نعم تم عمل دورات ، ولكنها تتم بصورة غير رسمية فهناك العديد من المشاركات في ورش العمل والندوات التى تعقدها وحدة التخطيط وسياسات النوع الاجتماعي بالمعهد ويتم نقل الخبرات من المشاركين إلى العاملين في التربية والتعليم، هذا بالإضافة إلى الجهود الفردية (ليس من خلال لجان أو تشكيلات رسمية) التى يضطلع بها هؤلاء كلما أتيحت الفرصة في إدماج مفهوم النوع الاجتماعي وشرحه للعاملين في الوزارة.

وزارة الصحة والسكان:

نعم تم عمل دورات ، حيث توجد مشاركة بين القيادات التى يتم ترشيحها من وزارة الصحة من الجهات المعنية مثل المجلس القومى للمرأة ووزارة التخطيط، كما تم إعداد دورات تدريبية قام بها المركز الديموجرافي ، وقطاع الصحة والسكان لتدريب العاملين بالصحة على مستوى المحافظات (٢٦ محافظة) في كيفية تضمين النوع الاجتماعي في خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية وذلك في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ حيث أستمر المشروع لمدة سنة و٣ شهور.

٣- هل تم إعداد قوائم استرشادية للمتابعة ؟

وزارة التربية والتعليم :

لا توجد قوائم استرشادية، حيث تتم المتابعة بدون التركيز على النوع الاجتماعي ولكن عندما توجد وحدة للنوع في الوزارة سيكون لها دور هام ومباشر.

وزارة الصحة والسكان :

لا توجد قوائم استرشادية للمتابعة بعد ولكن ممكن الإعداد لها للعمل بها في المستقبل.

٤- ما هى أدوات المتابعة؟

وزارة التربية والتعليم:

لا توجد أدوات خاصة بالنوع الاجتماعي كما أن الخدمة التعليمية المقدمة وخطط وزارة التربية والتعليم تخدم النوع الاجتماعي ضمناً، حيث تقدم النوعين على حد سواء بكافة مراحل وأطراف المنظومة التعليمية بأكملها (تلميذ والتلميذة، المعلم والمعلمة، الإداري

والإدارية). ولكن يتم إستخدام الأدوات التقليدية مثل- الإحصاء المبدئي والاستقرائي، نتائج الإمتحانات ، الكوادر المدربة على المتابعة من خلال الإدارة المركزية للمعلومات والإحصاء ودعم اتخاذ القرار، البيانات الإحصائية على كافة المستويات، مشروع الحكومة الإلكترونية الذى افتتحه رئيس مجلس الوزراء منذ أيام قليلة حيث يمكن الحصول على أى بيان بصورة مباشرة وبسرعة من كافة الإدارات التعليمية في كل المحافظات، تواصل عن طريق مركز التطوير التكنولوجى ونظام الفيديوكونفرانس الذى بدأ منذ ٥ أو ٦ سنوات بما يوفره من تكاليف الاجتماع مع مديرى الإدارات التعليمية على مستوى المحافظات مباشرة وفي أى وقت بدون تكاليف سفر وإقامة وحل المشاكل مباشرة، كما أنه أداة فعالة وقوية للمتابعة، عقد لقاءات دورية بين المسئولين في الوزارة ومسئولى التعليم بالمديريات.

وزارة الصحـــة والسكان :

- تشكيل مجموعة عمل للمتابعة ، جمع البيانات على مستوى النوع لعمـل قـاعدة بيانـات، إعداد كوادر مؤهلة لعملية المتابعة، دراسات وبحوث ميدانية، وضع مؤشرات كمية وكيفية (مؤشرات حيوية - مؤشرات متابعة أداء) - وضع وتعديل نماذج استمارات تتضمن النـوع الاجتماعي بشكل واضح.
- **إن أسلوب المتابعة الحالى يخدم بقدر محدود هدف متابعة تضمين النوع الاجتماعي فـي خطط الوزارة.**

٥- ما هى مؤشرات المتابعة ؟ وهل تم تطوير هذه المؤشرات حتى نضمن متابعة تضمين النوع الاجتماعي في الخطة ؟

وزارة التربية والتعليـــم :

توجـد المؤشرات التقليـدية مثـل معـدلات القيد بكل مرحلة - نسـبة المدرسـين ذكور /إناث - نسب التسرب والإستيعاب طبقا للنوع - عدد المدارس التى يتم بناؤها - إعـداد المتدربين - عدد الدورات التدريبية - الوظائف طبقا للنوع بكل إدارة.

كما توجد نسبة الكوادر المؤهلة والمدربة على المتابعة من خلال الإدارة المركزية للمعلومات والإحصاء ودعم إتخاذ القرار وزيادتها (كوادر تعلم ما بعدها من كوادر) ، زيادة توافر مدارس الفصل الواحد للفتيات وزيادة الإستثمار بها (وكان هناك لقاء مع رئيس الوزراء لزيـادة ومضاعفة هذه المدارس) بما لها من دور فعال في تضييق الفجوة النوعية (فنسبة الفتيات مثلاً في التعليم الابتدائي ٤٧,٠% من الإجمالي وفي الثانوي العام تميل لصالح الفتيات كما أنها تختلف على مستوى المحافظات حيث تميل لتكون في غير صالح الفتيات في الصعيد

لذلك تحرص السيدة سوزان مبارك على زيادتها خاصة في الصعيد) ووصل الآن عدد مدارس الفصل الواحد (٢٦٤٩) مدرسة بالإضافة إلى مدارس المجتمع وهى للنوعين ولكن القوى الأكبر كانت للفتيات وكذلك المدارس المصغرة أو الصغيرة.

ومن مؤشرات المتابعة لتضمين النوع الاجتماعي في خطة الوزارة ، تضييق الفجوة النوعية بين الإناث والذكور من حيث نسب الإلتحاق بالمراحل المختلفة ونسب التسرب ونسب الأمية بين الإناث، مشاركة المرأة في وضع وإتخاذ القرار ووضع المناهج وتطويرها.

- لم يتـــم تطويـــر هذه المؤشرات

وزارة الصحـــة والسكـــان:-

توجد المؤشرات الصحية التالية:

- مؤشرات حيويـــة للوفـــاة والأمراض.
- مؤشرات متابعة الأداء **Performance indicators**.
- مؤشرات تغطية الخدمات **Coverage** (المحافظات) ومدى إستفادة المرأة منها.
- مؤشر عمل المرأة في القطاع الصحي (توزيع المرأة النسبي في ســـوق العمـــل الخـــاص بالخدمات الصحية والتخصصية).
- القيادات النسائية في تأدية الخدمات الصحية على جميع المستويات والتخصصات.
- مدى مساهمة المرأة في إتخاذ القرار **decision making** (تنظيم الأســـرة والصحـــة الإنجابية).
- معدل أستخدام الخدمات الصحية والوحدات الريفية الصحية.
- معدل الوعى لدى المرأة بالقضايا الصحية والأماكن الخدمية.
- نسبة مشاركة المرأة في الممارسات السلبية.

ومن مؤشرات المتابعة لتضمين النوع الاجتماعي في خطة الوزارة:

- مؤشر الميزانية المتاحة لتنمية المرأة.
- عدد المشروعات التى نفذت بالفعل.
- معدل الزيادة السكانية.
- معدل وفيات الأمهات وتطور هذا المعدل.
- **لم يتم تطـــوير هذه المؤشرات.**

٦- هل هناك مؤشرات أخرى يمكن إضافتها؟

وزارة التربية والتعليم :

- تكلفة التعليم والإنفاق على التعليم طبقاً لكل مرحلة تعليمية وتحديد نصيب كل نوع منها (ذكور/إناث).
- مؤشرات خاصة بالتدريب والتنمية المهنية المستدامة مع تطبيق الجودة الشاملة للتعليم.
- مؤشرات محددة مرتبطة بالنوع الاجتماعي.
- الإستفادة من الحكومة الإلكترونية على جميع المستويات وفي أعمال المتابعة والتقييم.
- مشاركة المرأة في إتخاذ القرار ووضع المناهج.

وزارة الصحة والسكان:

- معدل وصول الخدمات للمناطق المحرومة.
- نسبة مشاركة المرأة في الخدمات الصحية **Utilization.**
- الوعى الصحى للمرأة (رفع وعيها تجاه القضايا الصحية).
- مدى مشاركة المرأة والرجل في إتخاذ القرار (تنظيم الأسرة).
- تفعيل الوعى الثقافي في وسائل الإعلام المختلفة.
- مدى تأثيرها على تغيير السلوكيات والقضاء على التمييز ضد المرأة.
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية.
- نسبة الأمية والوعى الصحى.
- معدل الخصوبة.
- معدل البطالة.
- معدل نسبة الجودة **Cost /effectiveness.**

٧- هل تم تحديد آلية للتنسيق بين الوزارة وجهات الإسناد الفرعية في إعداد المتابعة للنوع الاجتماعي ؟

وزارة التربية والتعليم :

نعم عن طريق إستخدام الفيديو كونفرانس لعرض الوضع الحالى في كل إدارة تعليمية على مستوى مختلف المحافظات والمشاركة في حل المشكلات التى قد تعترض أى منها وكذلك عن طريق مشروع الحكومة الإلكترونية.

وزارة الصحـــة والسكان:

توجد آليات ولكنها غير كافية وغير متكاملة مثل مركز معلومات الـــوزارة - وحـــدة التصنيف النوعى - وحدة تكافؤ الفرص.

٨- هل يتم التنسيق بين الوزارة وجهات الإسناد الفرعية في إعداد المتابعة للنـوع الاجتماعي؟

وزارة التربية والتعليم :

نعم هناك تنسيق بدون آلية منظمة

وزارة الصحة والسكان :

لم يتم بعد.

٩- هل هناك مشاركة فعلية من قبل الجمعيات الأهلية والوزارة ؟

وزارة التربية والتعليم:

نعم فقد تم منذ عامين إنشاء الإدارة العامة للجمعيات الأهلية والتى يرأسها مدير عـــام بالوزارة (أ/ أسامه الطباخ) حيث تشارك مشاركة فعلية مع الجمعيات الأهليـــة فـــي العمليـــة التعليمية (فتوجد في مصر أكثر من ١٤٠٠٠ جمعية تعمل بجدية ٢٥٠ منها فقـــط ومعظمـــهم يعمل في مجال محو أمية الإناث وهناك جهود واضحة من عدد محدود من هـــذه الجمعيـــات مقابل عدم إكتراث من باقى الجمعيات).

وزارة الصحة والسكان :

لا يوجـــد

١٠- هل هناك معوقات تواجه تطبيق عملية متابعة تضمين النوع الاجتماعي في الخطط والمشروعات حالياً، وتؤثر على الأهداف الموضوعة بالسالب وتحول دون تحقيقها؟

وزارة التربية والتعليم :

توجد معوقات تواجه التطبيق، فعلى سبيل المثـــال وليـــس الحصـــر هـــى: العـــادات والتقاليـــد، نقص التدريب، عدم تخصيص الإمكانيات المادية والمالية اللازمة للتطبيـــق، عـــدم التزام الجهات المعنية بالتطبيق ، المشاركة المجتمعية من قبل الجمعيات الأهليـــة والمنظمـــات

غير الحكومية ليست بالقدر الكافي ، تقلص دور قادة الرأى والديـــن ، عـــدم وجـــود الوعـــى الاجتماعي لتضمين النوع الاجتماعي في الخطط والمشروعات، قلة التمويل والإمكانيات.

كذلك توجد صعوبات تعرقل من عملية متابعة النوع الاجتماعي في خطة الوزارة مثل:

- عدم وجود آليات بالقدر الكافى إلى أن يتم العمل بالآلية الإلكترونية الحديثة.
- عدم تطبيق المؤشرات اللازمة للتنفيذ.
- عدم التنسيق بين الجهات المعنية بالمشاركة في عملية المتابعة.
- عدم توفير قاعدة بيانات بالقدر الوافى والمؤشرات الحالية التى يتم على أساسها عملية المتابعة.
- صعوبة الفصل في الإستخدامات الإستثمارية بين الذكور والإناث حيث توضع الخطة متضمنة كل من النوعين.

وزارة الصحة والسكان:

توجد معوقات تواجه التطبيق مثل :

- ضعف الموارد المادية بما يلزم البحث عن البدائل من موارد إضافية وموارد ذاتية.
- عدم وجود وعى للتخطيط للنوع الإجتماعى وتضمينه في الخطط.
- لا توجد خطة متابعة محددة ومفصلة.
- قصور التدريب وضعف الموارد البشرية.
- تغيير المفاهيم والسلوكيات.
- إهدار الموارد والمال العام بسوء الإستخدام.
- رفع الوعـــى بالنوع الاجتماعى على جميع المســـتويات القـــاعدة ومتخـــذى القـــرار **(Decision maker ⟶ grass root)**

كذلك توجد صعوبات تعرقل من عملية متابعة النوع الاجتماعي في خطة الوزارة مثل عدم توافر :

- نظام معلومات يعطى المطلوب من وسائل المتابعة.
- مجموعات متخصصة في تطبيق وسائل المتابعة.
- عدم التنسيق بين الوزارة والجهات التابعة لها في أغلب الأحيان.

١١- ما هى الإجراءات المقترحة التى تراها لتذليل المعوقات التى اشرتم إليها؟

وزارة التربية والتعليم :

- توفير مصادر التمويل اللازمة.
- الإهتمام بوسائل الإعلام المختلفة خاصة الدراما التليفزيونية بما لها من دور هام في توجيه الفتيات.
- تعظيم دور المجتمع المدنى والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومراكز الشباب وغيرها، بمعنى تفعيل المشاركة المجتمعية.
- ضرورة إنشاء آلية (وحدة) لتكافؤ الفرص بالوزارة.
- الإهتمام بنشر الوعي الثقافي والديني والاجتماعي خاصة ما يتعلق بتضمين النوع الاجتماعي في المشروعات والخطط.
- زيادة التوعية بأهمية المؤشرات اللازمة والفاعلة في التطبيق حالياً والتى تؤثر على الأهداف الموضوعة بالإيجاب وليس بالسلب.
- توفير التدريب والتنمية لكل الأطراف المشاركة.
- تقوية قاعدة البيانات وتوفيرها في الوقت المناسب.
- العمل والتدريب على أستخدام الآلية الإلكترونية للحصول على البيانات الفورية.
- الإستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية بصورة فعالة على جميع المستويات.
- إنشاء وحدات خاصة بالنوع في الوزارة والمحافظات المختلفة.
- تقسيم الخطة الإستثمارية إلى ذكور وإناث.
- المتابعة المستمرة لمؤشرات التنفيذ.
- إيجاد آليات للتعاون والتنسيق بين الجهات المعنية التى عن طريقها تتم عملية التنفيذ والمتابعة.

وزارة الصحة والسكان

- رفع الوعى وتعميق مفهوم النوع الاجتماعى خاصة في الوجه القبلى والريف وعلى مستوى ٢٦ محافظة.
- التدريب المستمر على تضمين النوع الاجتماعي في خطط الدولة والمتابعة.
- التنسيق بين الوزارات المختلفة والهيئات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية.
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية.

- خلق الموارد الذاتية وليس الإعتماد فقط على موارد الدولة وتنشيط الحصـــول علـــى موارد إضافية (مع المنظمات الدولية - الأفراد- التبرعات).
- تفعيل قاعدة البيانات الموجودة وتحديثها بحيث تكون قادرة علـــى توفـــير المعلومـــات اللازمة لمتخذى القرار.
- تنشيط الإعلام (الإعلام الصحى) بجميع وسائله وخاصة الدراما.
- تعميق مفهوم تضمين النـــوع الاجتمـــاعي فـــي الخطـــة علـــى مســـتوى واضعـــى الإستراتيجيات والخطط وإعداد الكوارد المؤهلة.
- وضع آليات ومؤشرات للمتابعة المستمرة والتدريب عليها.
- تغيير المفاهيم والسلوكيات.